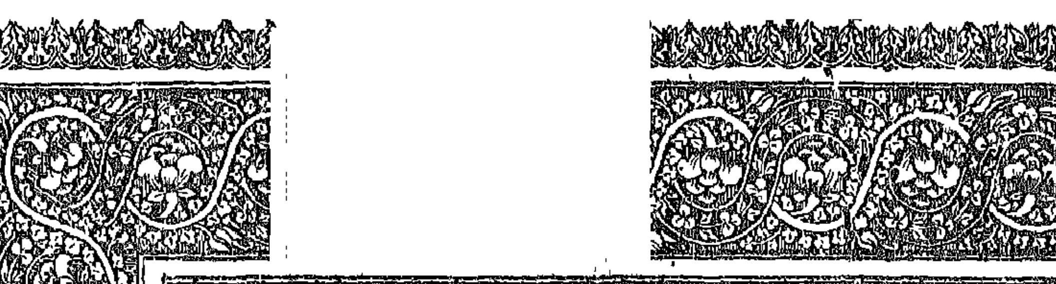
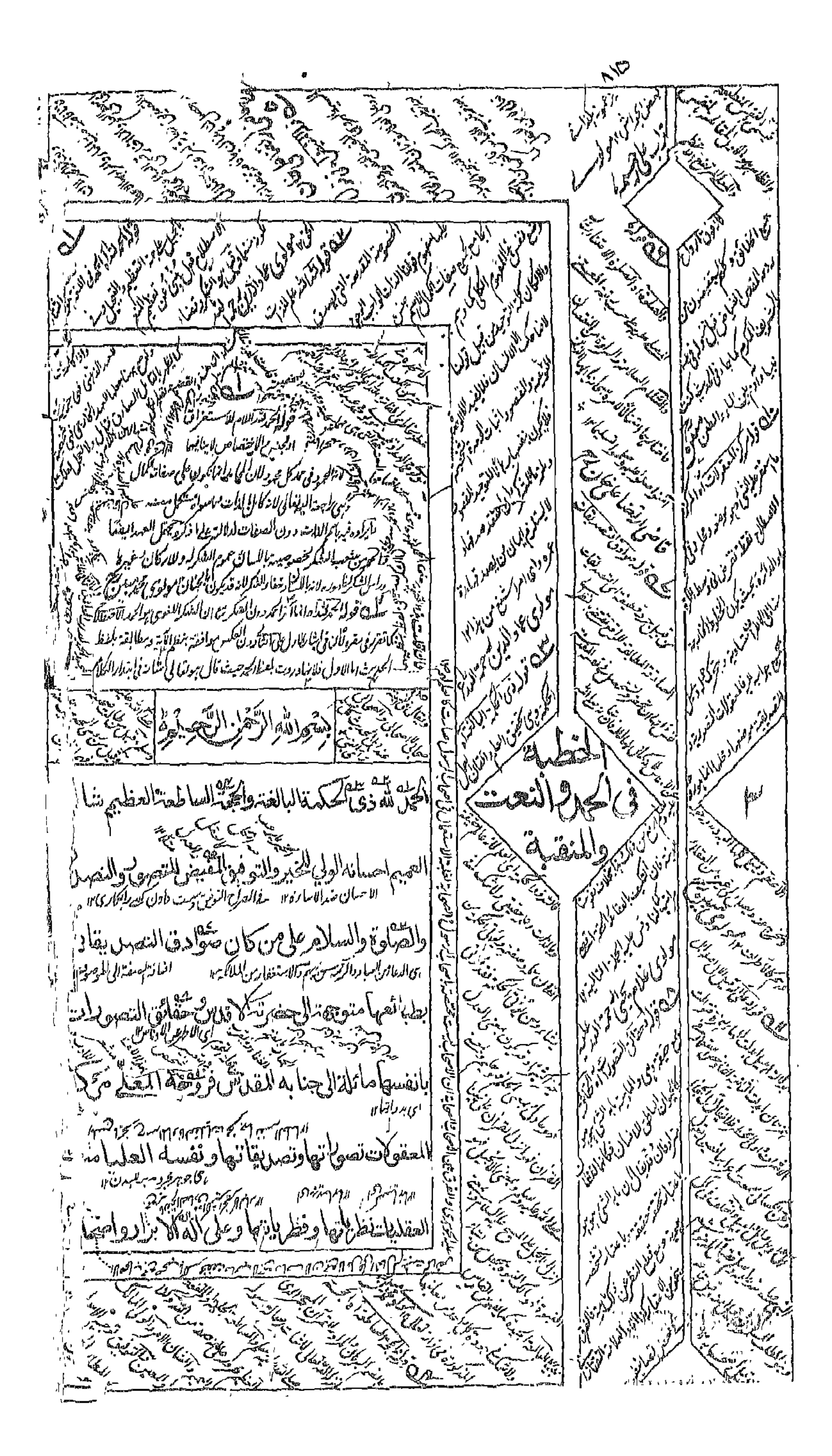


الحواشی الالهیه

در مطبع نظامی واقع کانپور مطبوع گردید



الخطبة في الحمد والنعت والمنقبة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى الحكمة البالغة والحجة الساطعة العظيم شانه

العميم احسانه الولي للخير والتوفيق المفيض للتصورات والتصديقات

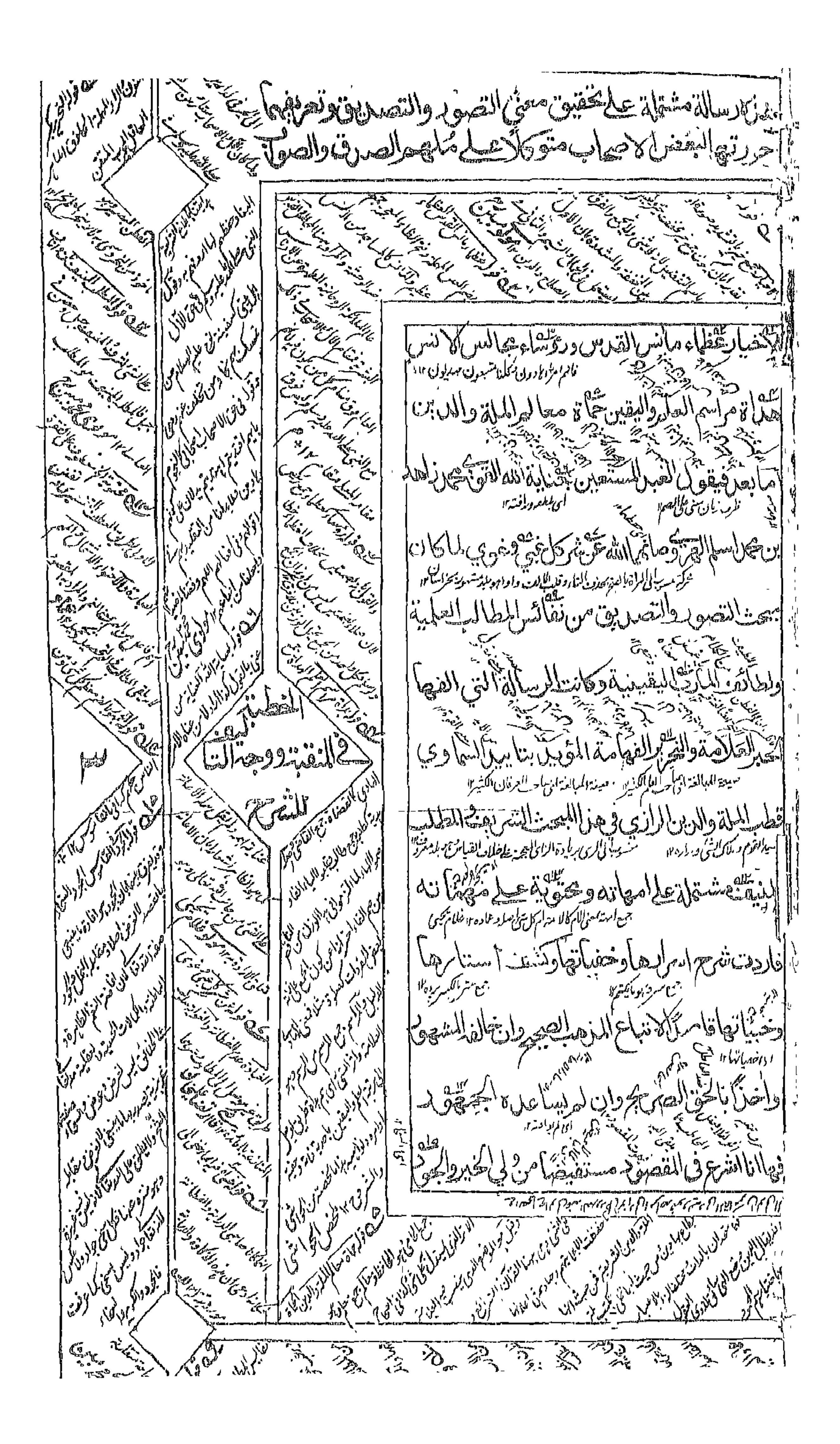
والصلوة والسلام على من كان صوادق النفس يقادي

بطبائعها متوجهة الى حضرة القدس وشقائق النفوس

بانفسها مائلة الى جنابه المقدس وفوقه المعلى مركزا

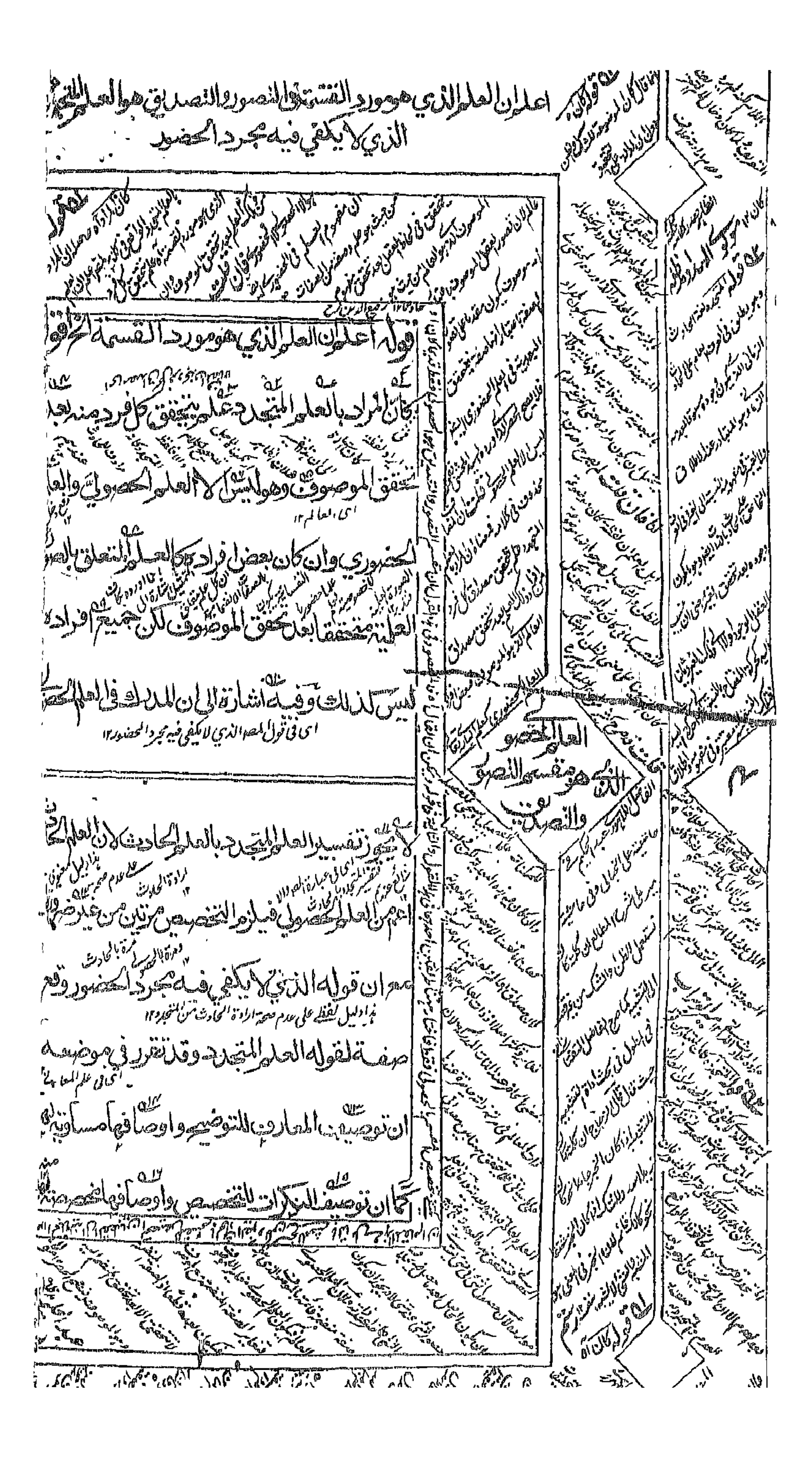
المعقولات تصوراتها وتصديقاتها ونفسه العليا منبع

العقليات نظرياتها وفطرياتها وعلى آله الابرار واصحابه



هذه رسالة مشتملة على تحقيق معنى التصور والتصديق وتعريفهما
حررتها البعض لاصحاب متوكلا على ملهم الصدق والصواب

الاخيار عظماء مآنس القدس ورؤساء مجالس الانس
هداة مراسم العلم واليقين حماة معالم الملة والدين
اما بعد فيقول العبد المستعين بعناية الله القوي محمد زاهد
بن محمد اسلم الهروي صانهما الله عن شر كل غبي وغوي لما كان
بحث التصور والتصديق من نفائس المطالب العلمية
ولطائف المآرب اليقينية وكانت الرسالة التي الفها
الحبر العلامة والنحرير الفهامة المؤيد بتاييد السماوي
قطب الملة والدين الرازي في هذا المبحث الشريف من المطالب
المنيفة مشتملة على امهاته ومحتوية على مهماته
فاردت شرح اسرارها وخفياتها وكشف استارها
وخبياتها قاصدا لاتباع المذهب الصحيح وان خالف المشهور
وآخذا بالحق الصريح وان لم يساعده الجمهور
فها انا اشرع في المقصود مستفيضا من ولي الخير والجود



اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة الى التصور والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور

قوله اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة الخ اقول

كان المراد بالعلم المتجدد علم يتحقق كل فرد منه بعد

تحقق الموصوف وهو ليس الا العلم الحصولي والعلم

الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصور

العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده

ليس كذلك وفيه اشارة الى ان المدرك في العلم الحضوري

اي في قول المصنف الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور ١٢

العلم الحصولي الذي هو مقسم التصور والتصديق

لا يجوز تفسير العلم المتجدد بالعلم الحادث لان العلم الحادث

اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص مرتين من غير ضرورة

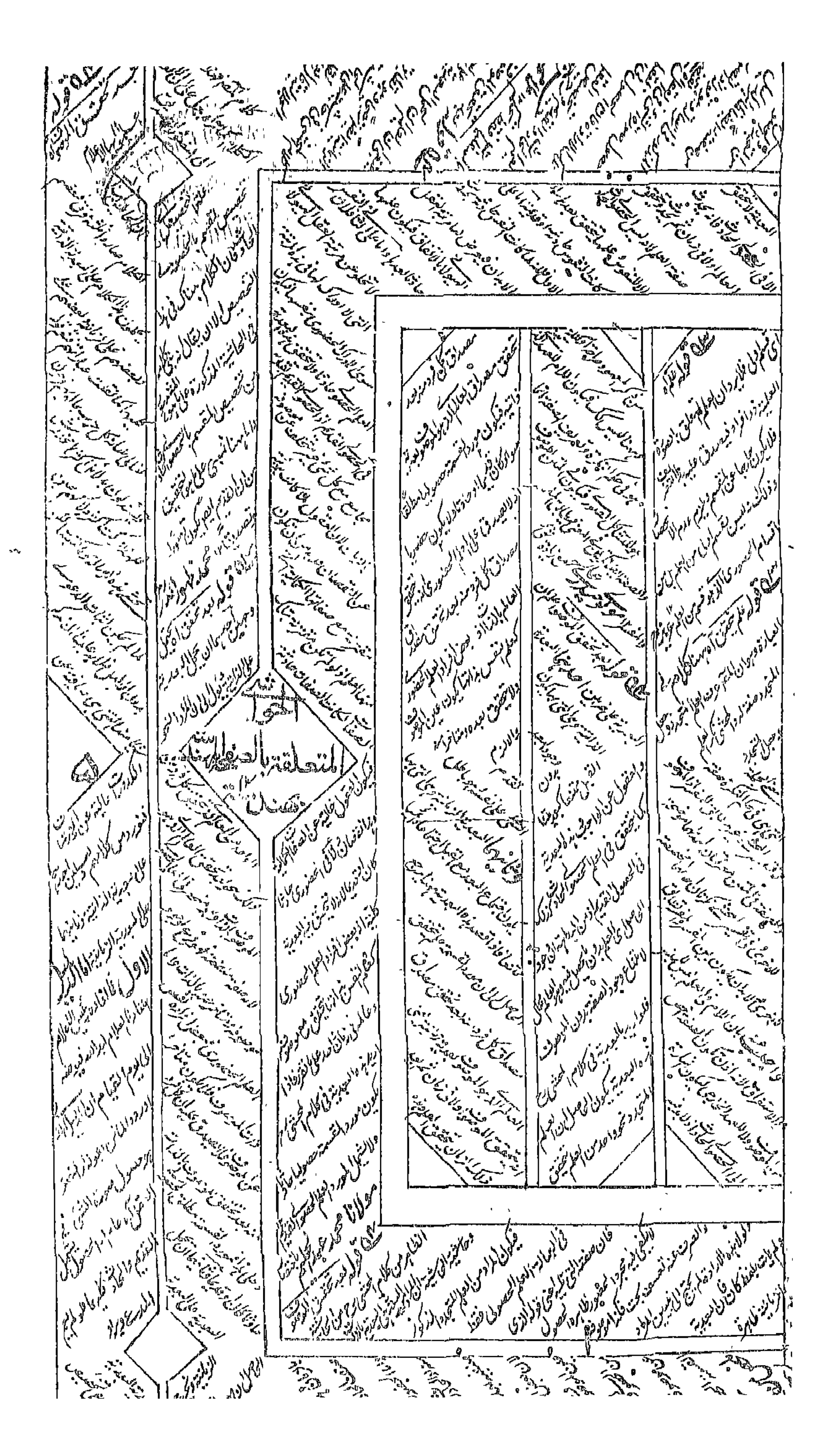
مع ان قوله الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور وقع

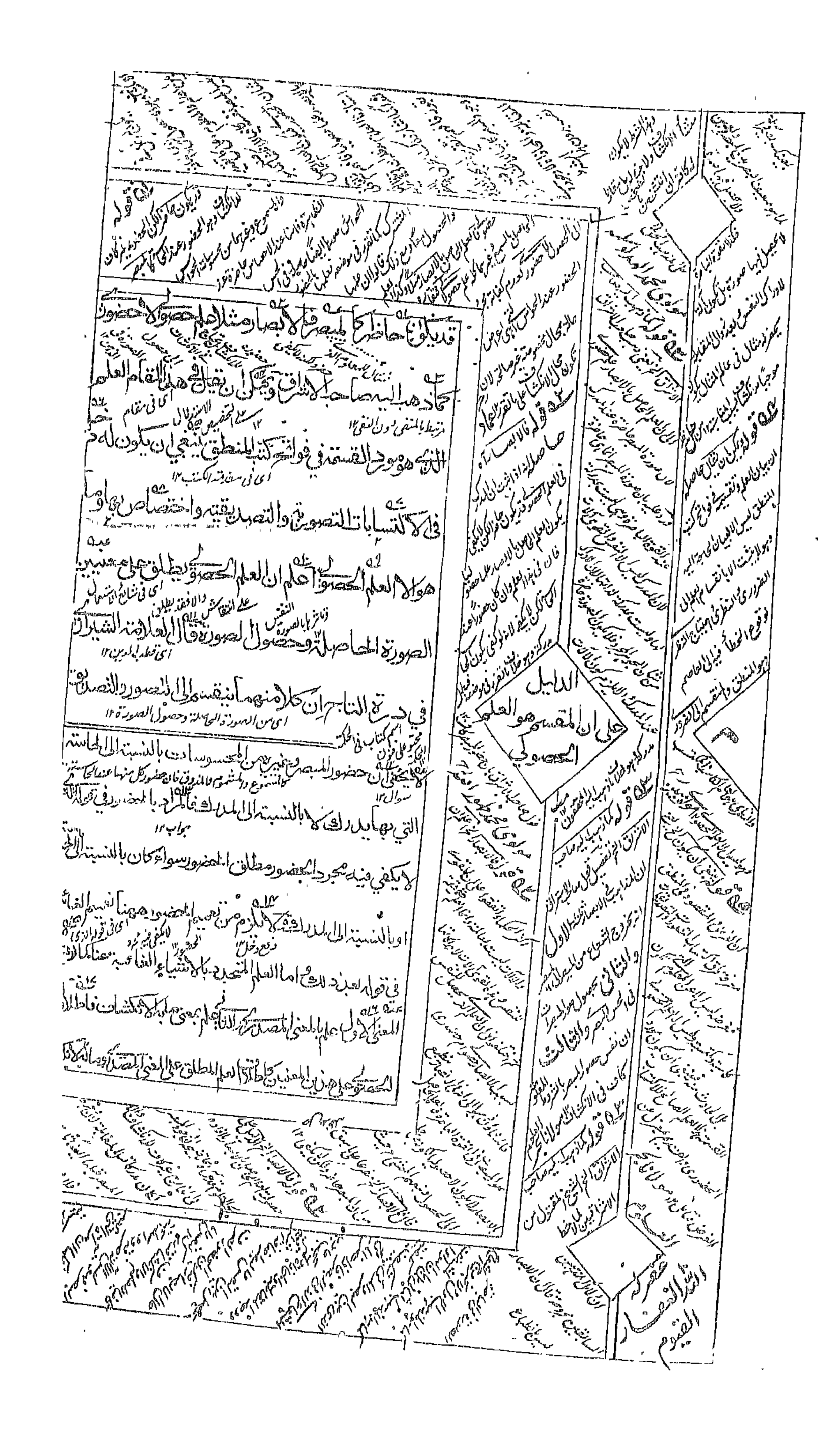
هذا دليل لفظي على عدم صحة ارادة الحادث من المتجدد ١٢

صفة لقوله العلم المتجدد وقد تقرر في موضعه

ان توصيف المعارف للتوضيح واوصافها مساوية لها

كما ان توصيف النكرات للتخصيص واوصافها مخصصة





قد يكون حاضرا كالمبصر في الابصار مثلا فالعلم حصولي لا حضوري

كما ذهب اليه صاحب الاشراق ويمكن ان يقال في هذا المقام العلم

الذي هو مورد القسمة في فواتح كتب المنطق ينبغي ان يكون له دخل

في الاكتسابات التصورية والتصديقية واختصاص بها وما

هو الا العلم الحصولي اعلم ان العلم الحصولي يطلق على معنيين

الصورة الحاصلة وحصول الصورة قال العلامة الشيرازي

في درة التاج ان كلا منهما ينقسم الى التصور والتصديق

لا يخفى ان حضور المبصر ونحوه من المحسوسات بالنسبة الى الحاسة

التي بها يدرك لا بالنسبة الى المدرك فالمراد بالحضور في قوله الذي

لا يكفي فيه مجرد الحضور مطلق الحضور سواء كان بالنسبة الى الحاسة

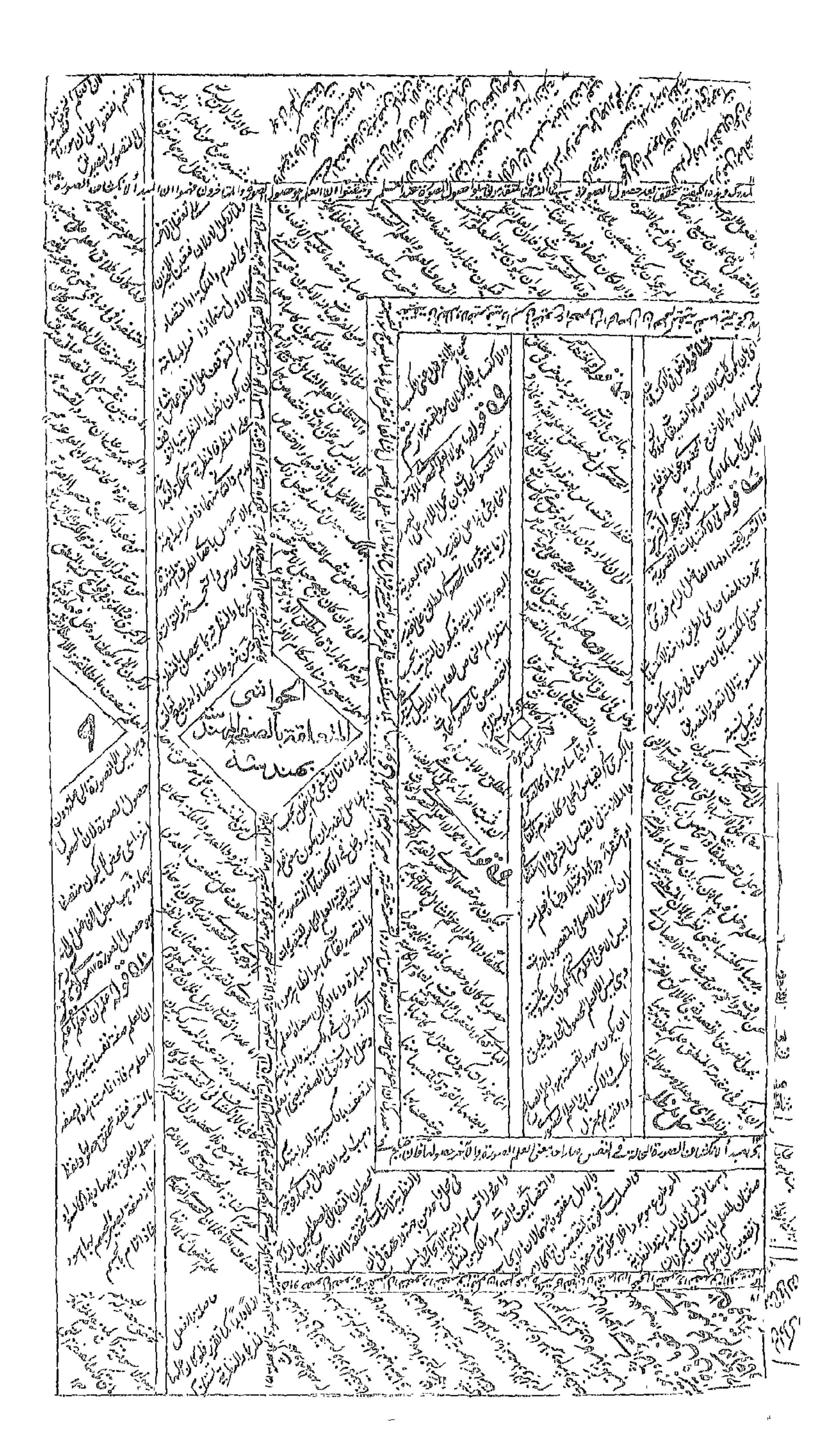
او بالنسبة الى المدرك فلا يلزم من تعميم الحضور ههنا تعميم الغائب

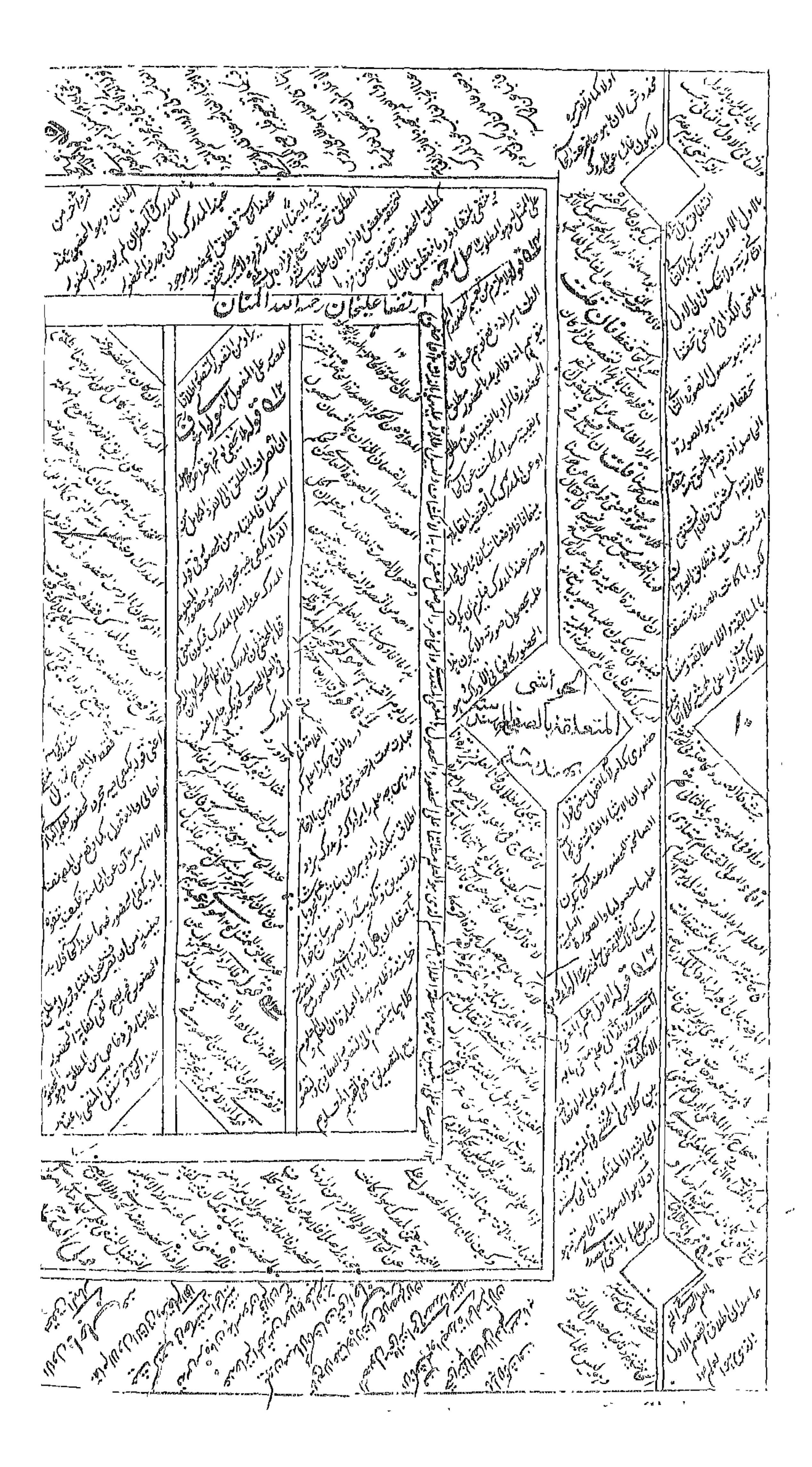
في قوله بعد ذلك اما العلم المتعلق بالاشياء الغائبة عنا كالافلاك

المعنى الاول علم بالمعنى المصدري والثاني علم بمعنى ما به الانكشاف فاطلاق

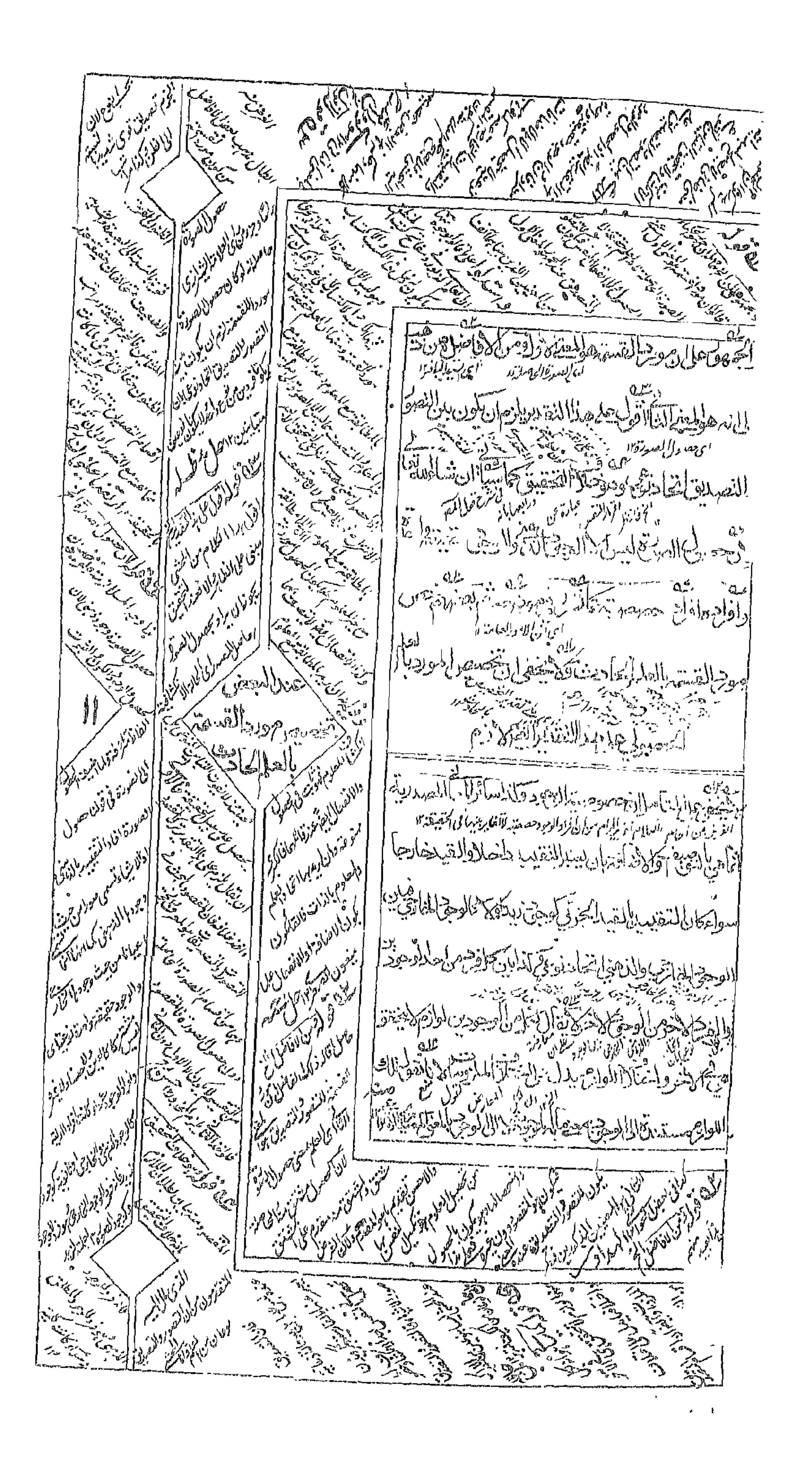
الحصولي على هذين المعنيين كاطلاق العلم المطلق على المعنى المصدري وما به الانكشاف

الدليل على ان المقسم هو العلم الحصولي





ارتضا علیخان رحمه الله المنان



الجمهور على ان مورد القسمة هو المعتبر [illegible] ومن الافاضل من [illegible]

الى انه هو المعنى الثاني اقول على هذا التقدير يلزم ان يكون بين التصور

والتصديق تخالف [illegible] كما سيأتي ان شاء الله تعالى

[illegible] والحق [illegible]

[illegible]

مورد القسمة العلم الحادث [illegible] تخصيص المورد بالـ[illegible]

[illegible] على هذا التقدير [illegible] لازم

[illegible] التصديقية

[illegible] التقييد داخلا والقيد خارجا

سواء كان التقييد بالقيد الجزئي كوجود زيد او لا كالوجود الذهني فان

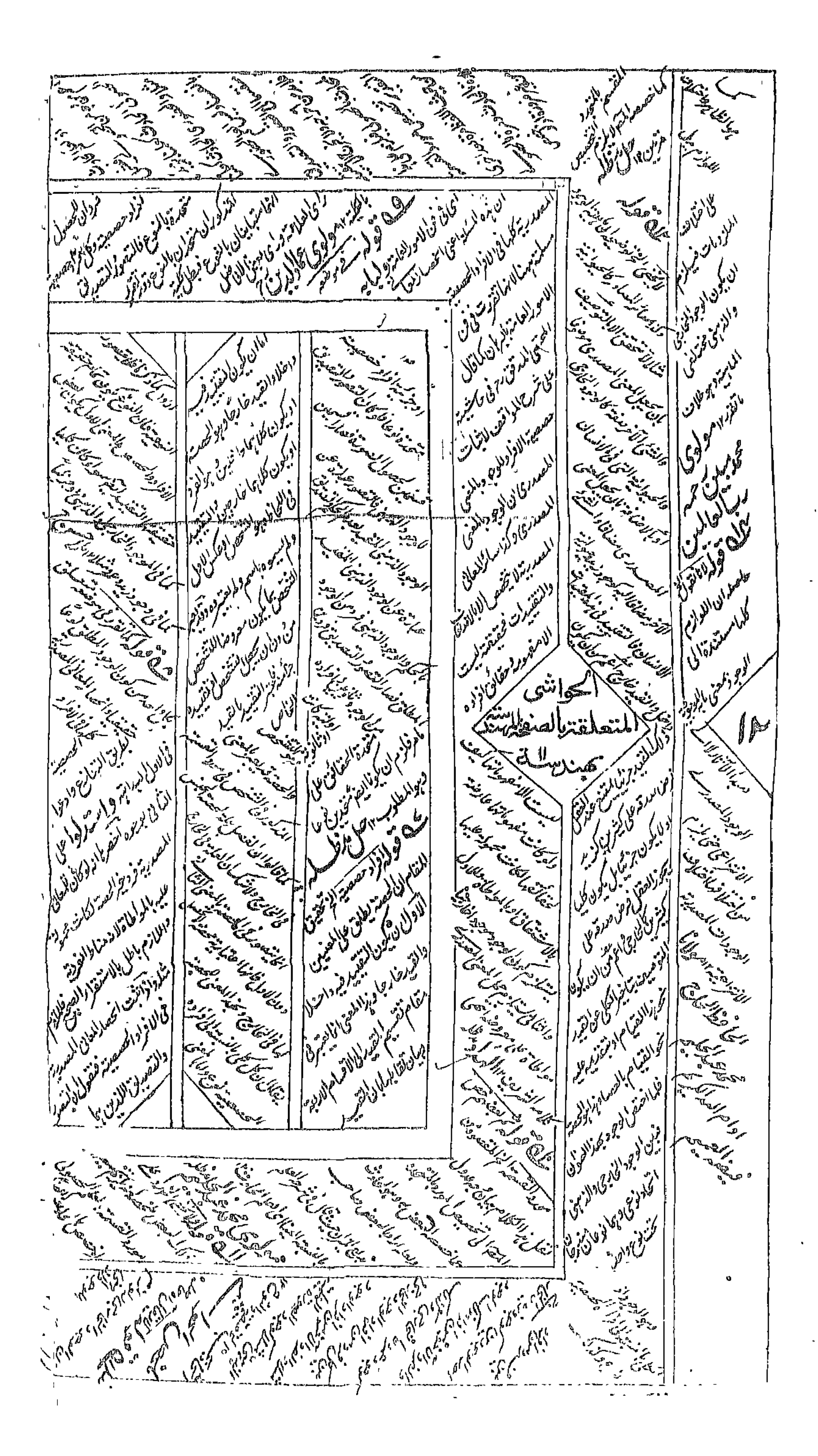
الوجود [illegible] والذهني [illegible] من [illegible] الوجود

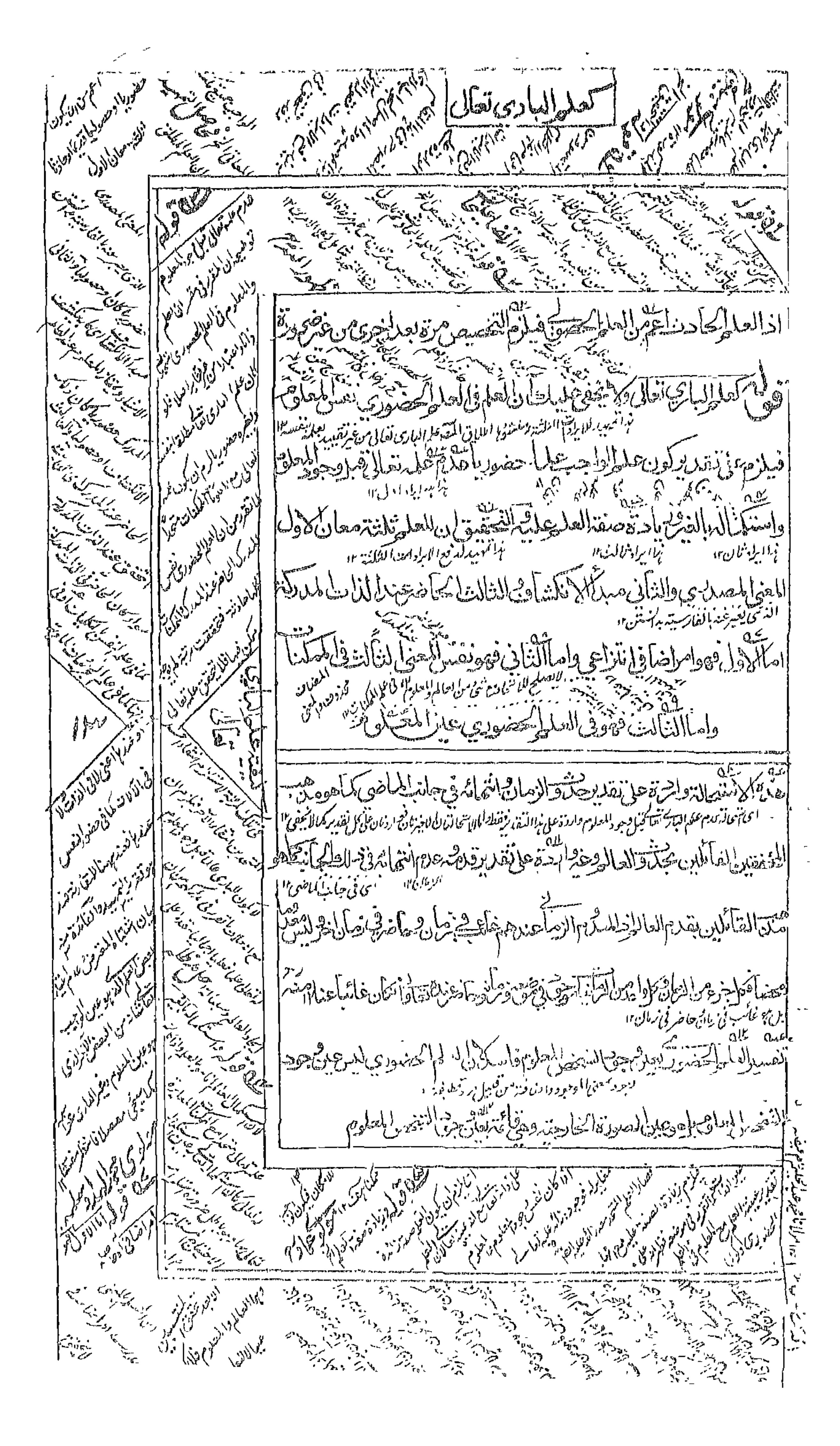
[illegible] لوازم [illegible]

[illegible]

اللوازم [illegible]

عند البعض مورد القسمة العلم الحادث





كعلم البارى تعالى

اذ العلم الحادث اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى من غير ضرورة

قوله كعلم البارى تعالى ولا يخفى عليك ان العلم في العلم الحضوري نفس المعلوم

فيلزم على تقدير كون علم الواجب علما حضوريا قدم علمه تعالى قبل وجود المعلوم

واستشكل انه بالغير في زيادة صفة العلم عليه التحقيق ان للعلم ثلاثة معان الاول

المعنى المصدري والثاني مبدأ الانكشاف والثالث الحاضر عند الذات المدركة

اما الاول فهو امر اضافي انتزاعي واما الثاني فهو نفس المعنى الثالث في الممكنات

واما الثالث فهو في العلم الحضوري عين المعلوم

فيه ان الاستحالة واردة على تقدير حدوث الزمان وانتهائه في جانب الماضي كما هو مذهب

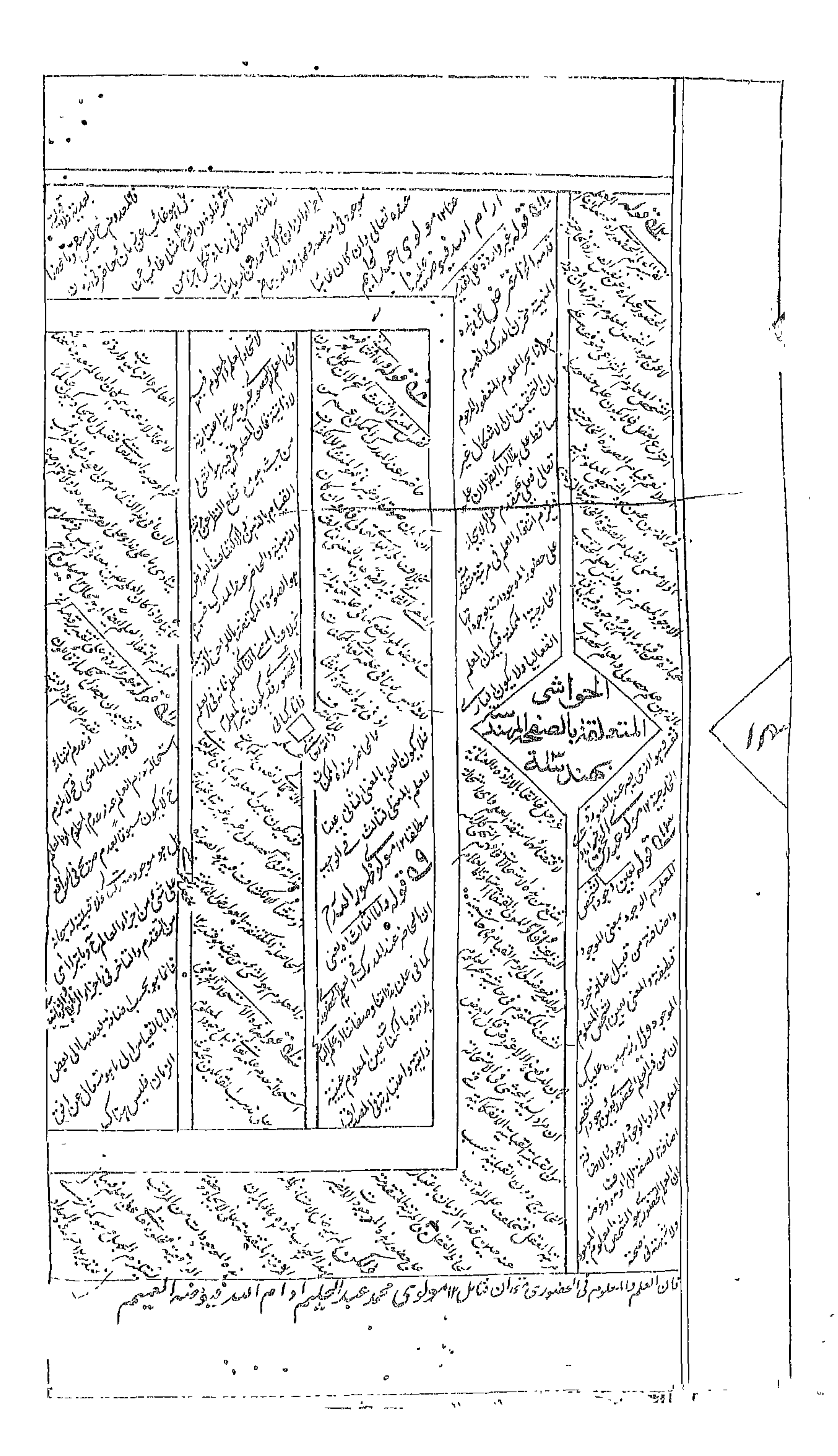
المتكلمين القائلين بحدوث العالم وغيره وواردة على تقدير قدمه وعدم انتهائه في ذلك الجانب كما هو

مذهب القائلين بقدم العالم اذ المعدوم الزماني عندهم غائب في زمان وحاضر في زمان آخر ليس معلوما

بعضا فكل جزء من الزمان وكذا من الزمانيات حاضر في وقت وغائب عنه في وقت آخر وان كان غائبا عنا [illegible] منه

تفسير العلم الحضوري يستلزم حصول المعلوم فاستكمل [illegible] الحضوري ليس عين وجود

الشيء في المدارك عين الصورة الخارجية [illegible] حضور المعلوم



الحواشي

وفي العلم الحضوري بغيره وقد تحقق في الواجب تعالى جميع تلك المعاني لكن ما هو عينه هو المعنى الثاني

[illegible] وهو مبدأ الانكشاف جميع الاشياء عنده فهو كما ان صورها العلمية المتعلقة بجميع الاشياء فكما ان الصورة العلمية

منشأ الانكشاف لمن حصل له تلك الصورة والمدرك عنده منكشف بها سواء كان ذلك المدرك موجودا

او معدوما فكذلك هذا النحو من العلم للواجب تعالى منشأ لانكشاف جميع الاشياء عنده وجميع الاشياء

معلومة له سواء كانت تلك الاشياء معدومة او موجودة وتمام القول فيه يقتضي بسطا في الكلام [illegible] والله اعلم

الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري واتحادهما في العلم الحصولي ان في الاول اتحادهما [illegible]

اتحادهما تغاير اعتباري كما سيجيء بيانه في حاشية الحاشية [illegible] وقد يعبر عنه بالعلم الحقيقي والعلم الاجمالي الخلاق

للصور التفصيلية وليس معنى الاجمال ههنا ما يقال في محل [illegible] لون الصورة الواحدة [illegible] الى صور متعددة كما يقال

في غير [illegible] عدم تميز الشيء عند العقل عن غيره ما يباينه [illegible]

[illegible] حتى ثم [illegible] الى هذا اشار الشيخ [illegible] في الفصوص حيث قال علمه بالذات [illegible]

وعلمه [illegible] نفس ذاته [illegible] فهو الكل في وحدانيته فلا يبعد في هذا المقام انه يلزم

ما ذكر تركب الواجب واتحاده بالممكنات او نقصان علمه تعالى عن ذلك علوا كبيرا [illegible]

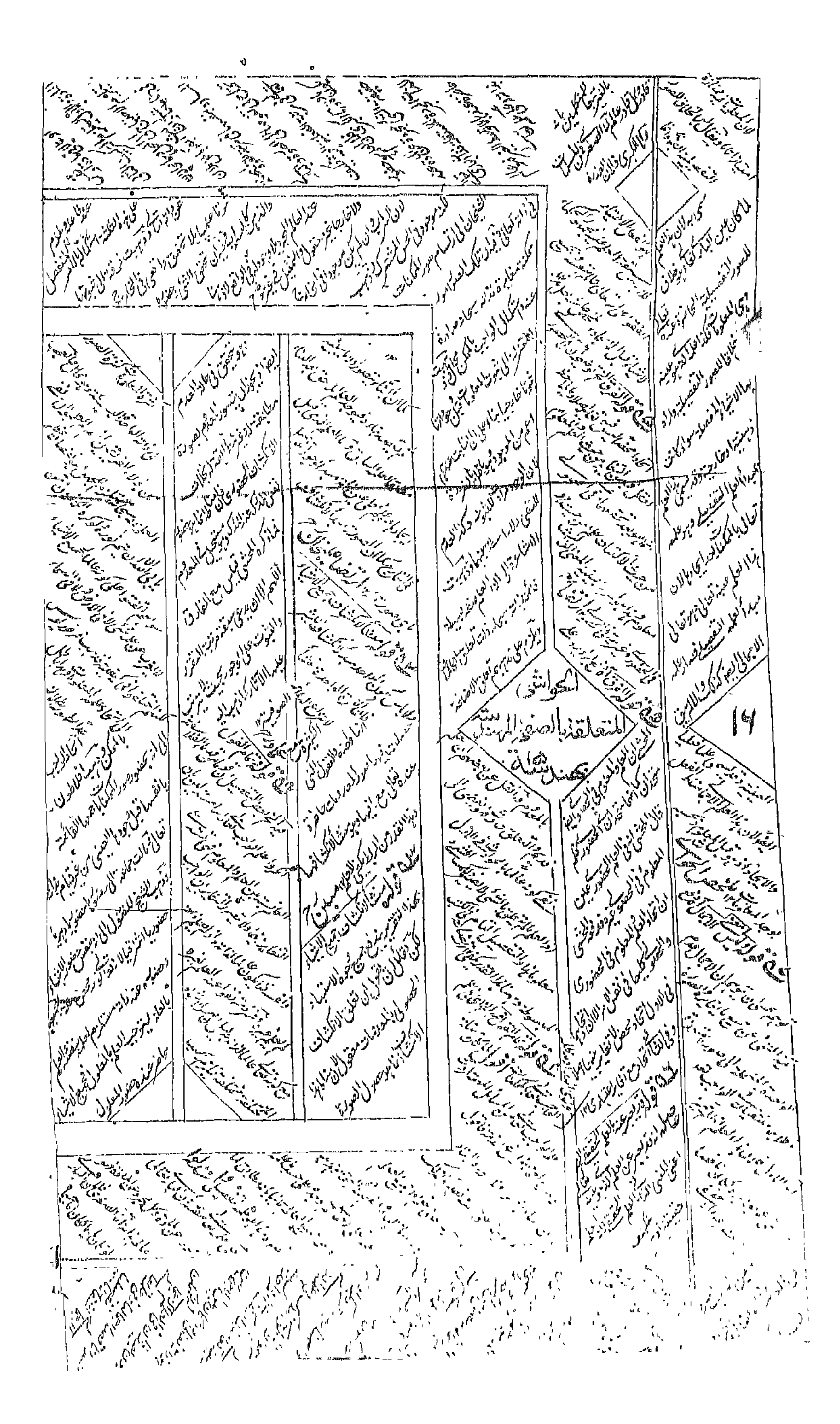
اعلم ان العلم التفصيلي للواجب سبحانه عبارة عن [illegible] في الخارج [illegible]

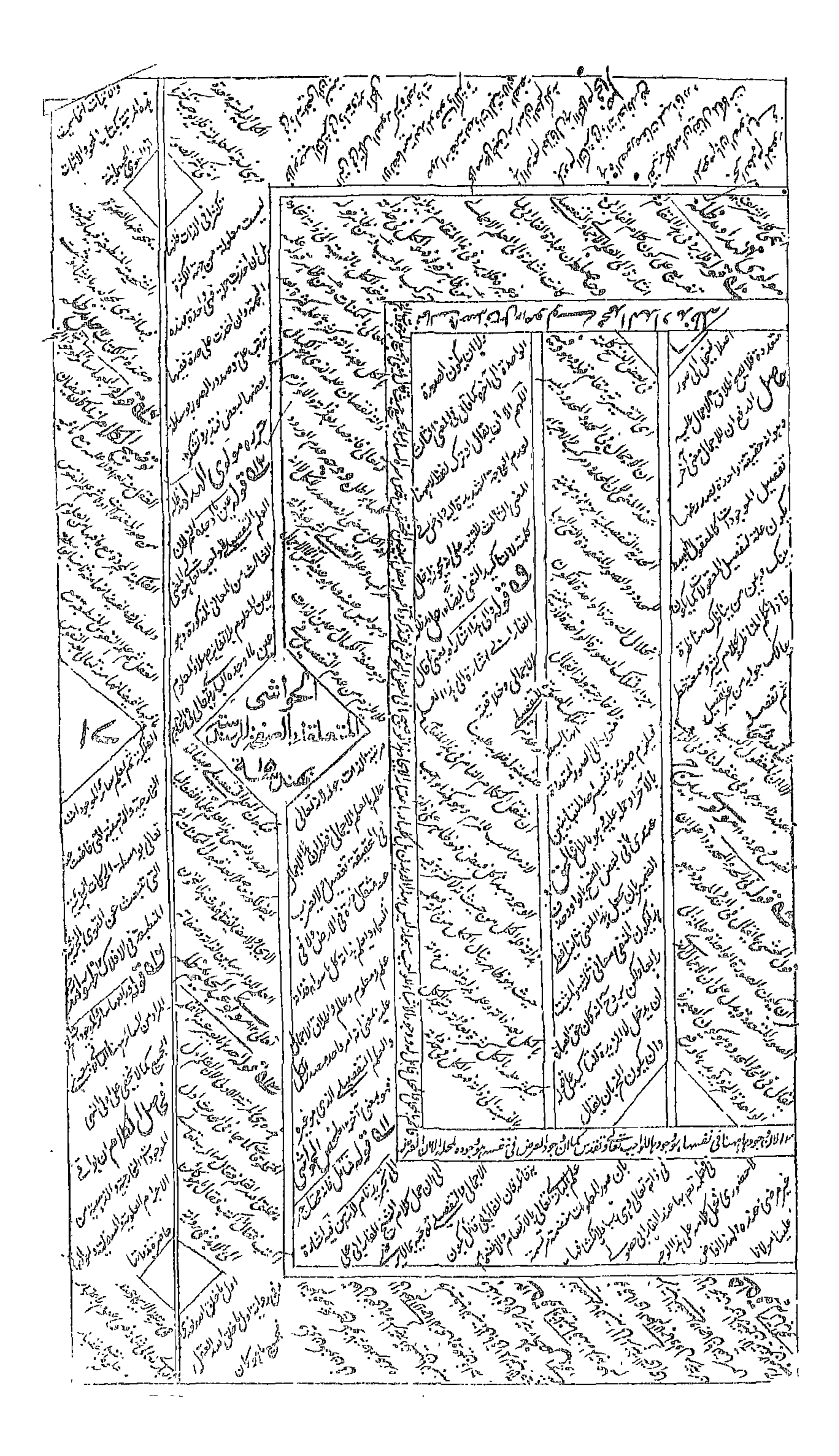
[illegible] عند الصوفية وبالعقل [illegible] عند الحكماء [illegible]

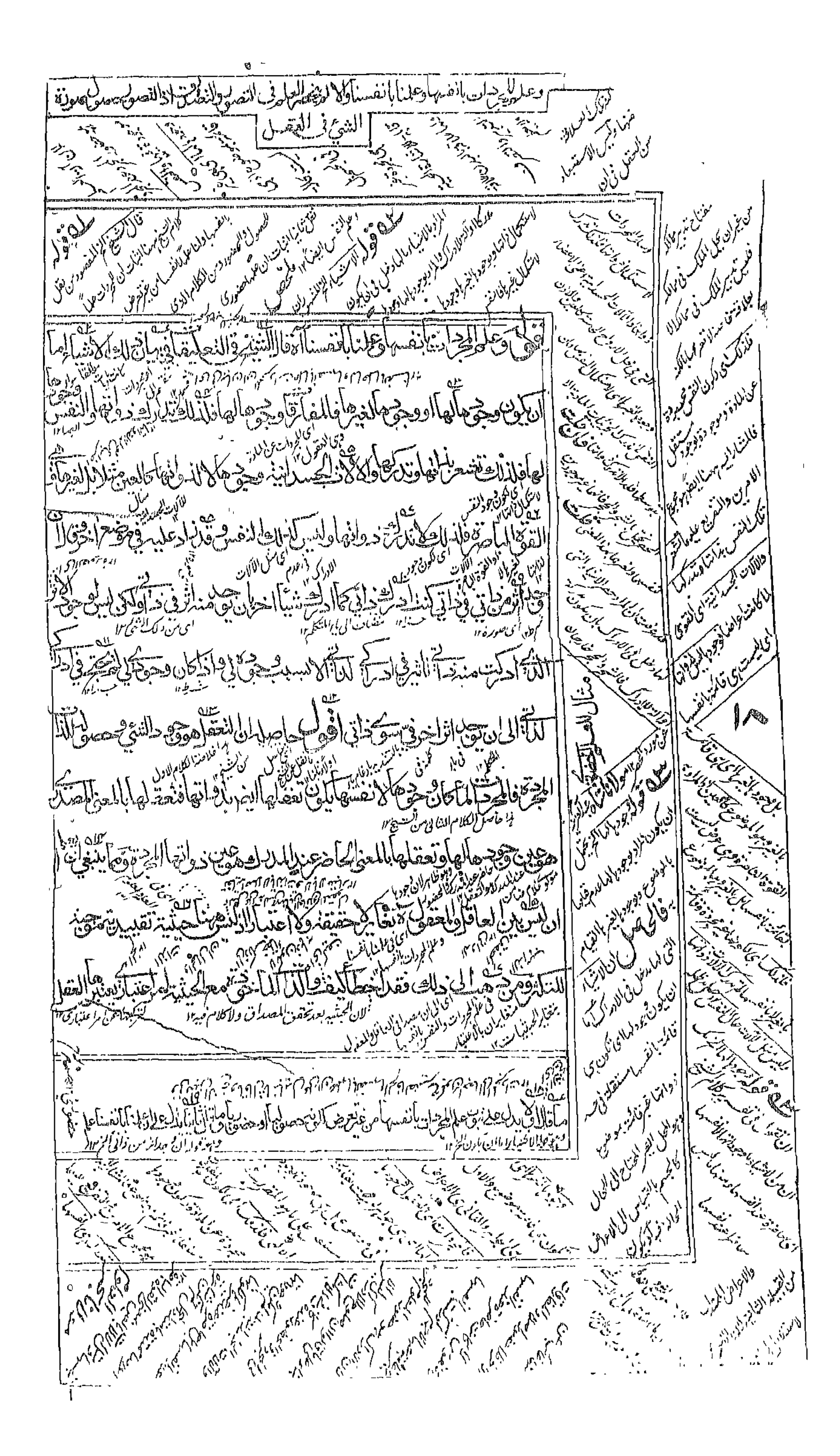
[illegible] وبالنفوس الفلكية المجردة عند الحكماء [illegible]

[illegible] وهو القوى الجسمانية التي ينتقش فيها صور الجزئيات المادية وهي القوى المنطبعة [illegible]

[illegible] من النفوس المنطبعة حاضرة عنده [illegible]



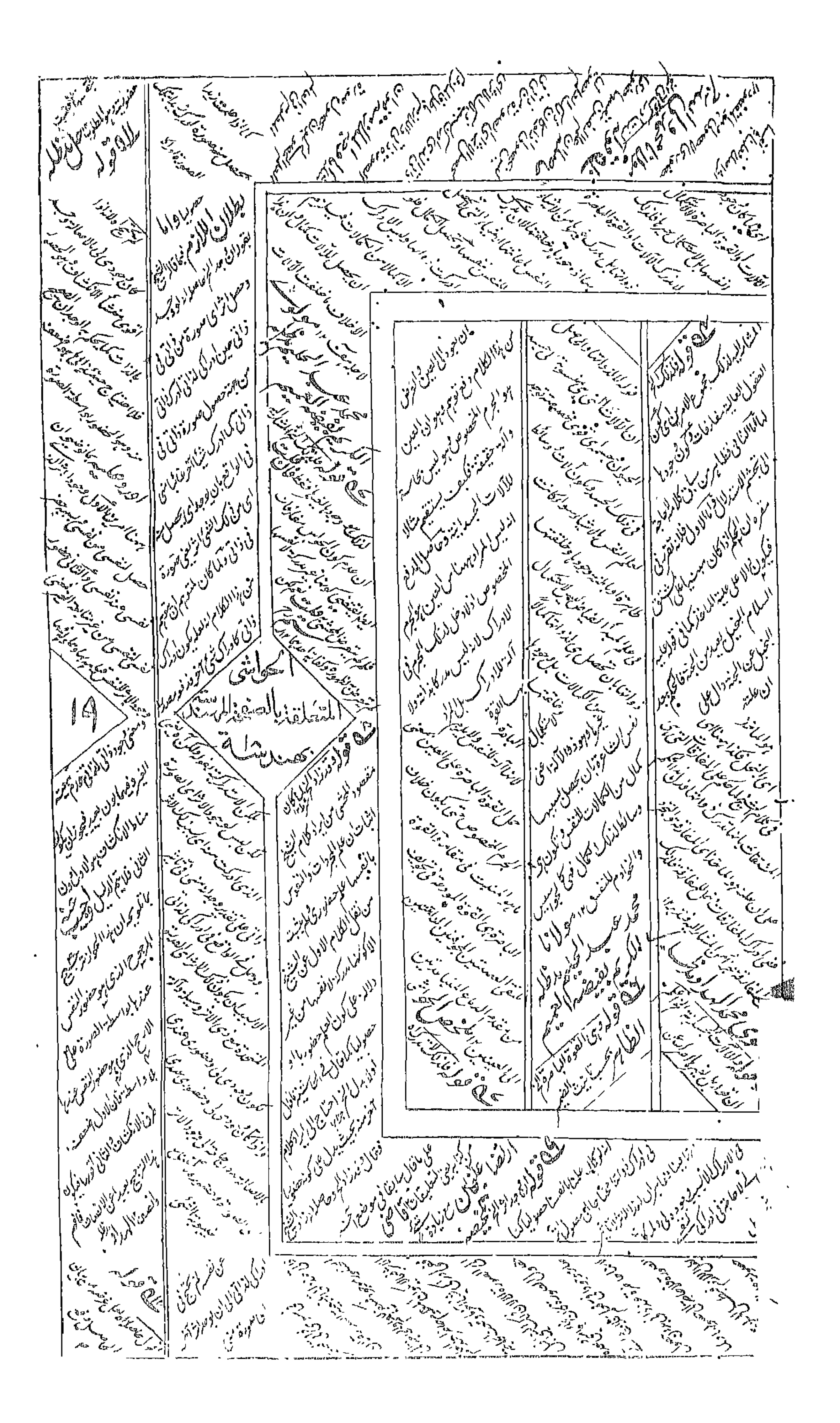




وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا ولا نحصر العلم في التصور والتصديق اذ التصور حصول صورة الشيء في العقل

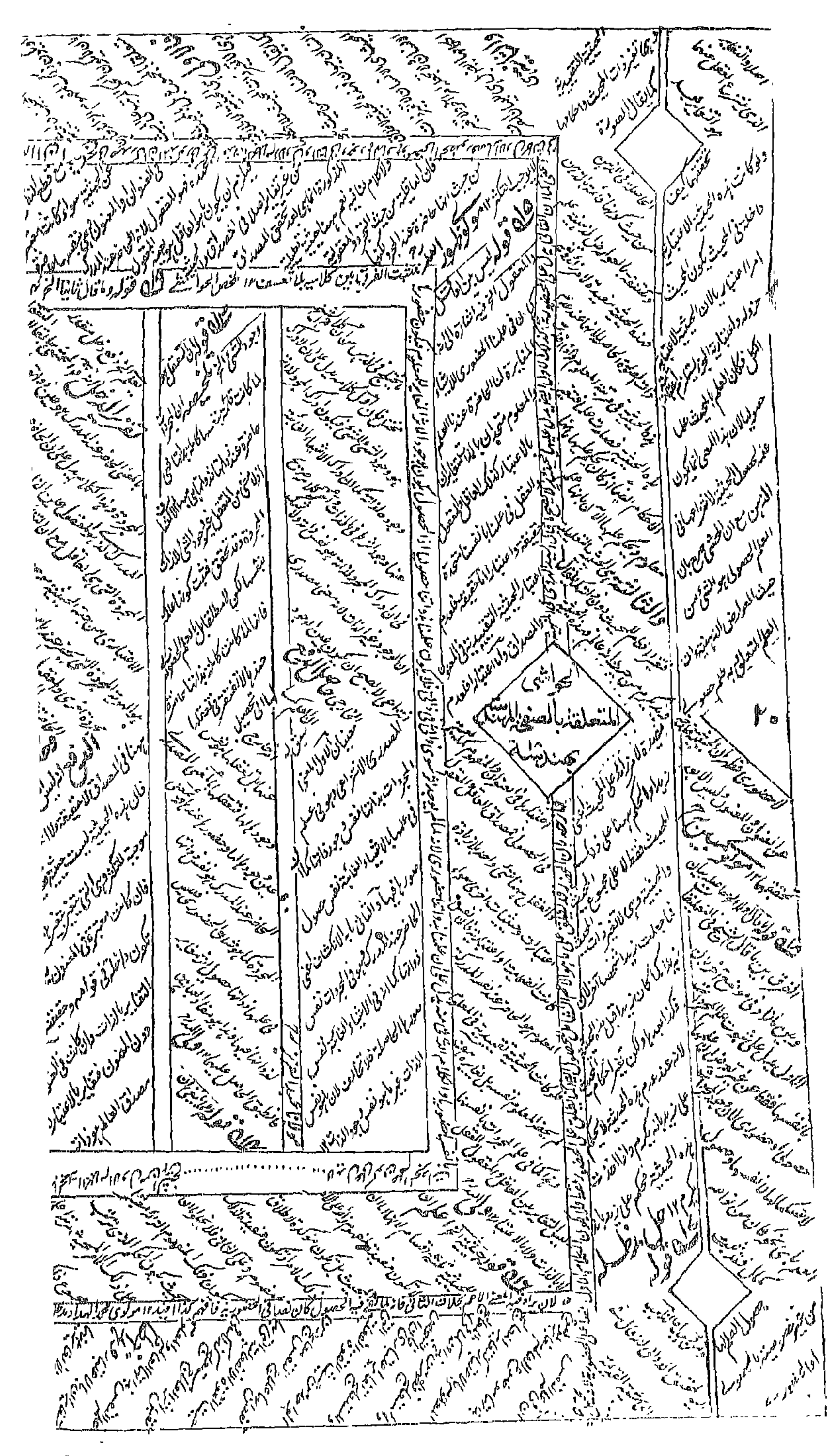
قوله وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا الخ قال الشيخ في التعليقات في بيان ان ادراك الاشياء انما
ان يكون وجودها لها او وجودها لغيرها فالمفارق وجودها لها فلذلك تدرك ذواتها والنفس
لها فلذلك تشعر بذاتها وتدركها والالات الجسدانية وجودها لا لها فانها كالعين مثلا الة لغيرها في
القوى الباصرة فلذلك لا تدرك ذواتها وليس كذلك النفس وقد زاد عليه في موضع اخر فقال لا
نجد اثرا من ذاتي في ذاتي كما ادرك شيئا اخر بان يوجد منه اثر في ذاتي ولكن ليس لوجود الاثر
الذي ادركت منه ذاتي اثر في ادراكي لذاتي الا بسبب وجودي لي واذا كان وجودي لي انحصر في ادراكي
لذاتي الى ان يوجد اثر اخر في سوى ذاتي اقول حاصله ان التعقل هو وجود الشيء وحصوله للذات
المجردة فالمجردات لما كان وجودها لانفسها يكون تعقلها لها ايضا كذلك وانها قائمة لها بالمعنى المصدري
هو عين وجودها لها وتعقلها بالمعنى الحاصل عند المدرك هو عين ذواتها المجردة وما ينبغي ان
ان ليس بين العاقل والمعقول تغاير حقيقة ولا اعتبارا لان لها حيثية تقييدية متغايرة
للتكثر ومن ذهب الى ذلك فقد اخطأ كيف والذات مع الحيثية لم تعتبر بعنوان المتغاير العقل

ما قال اولا بل يدل هذا من علم المجردات بانفسها من غير عرض

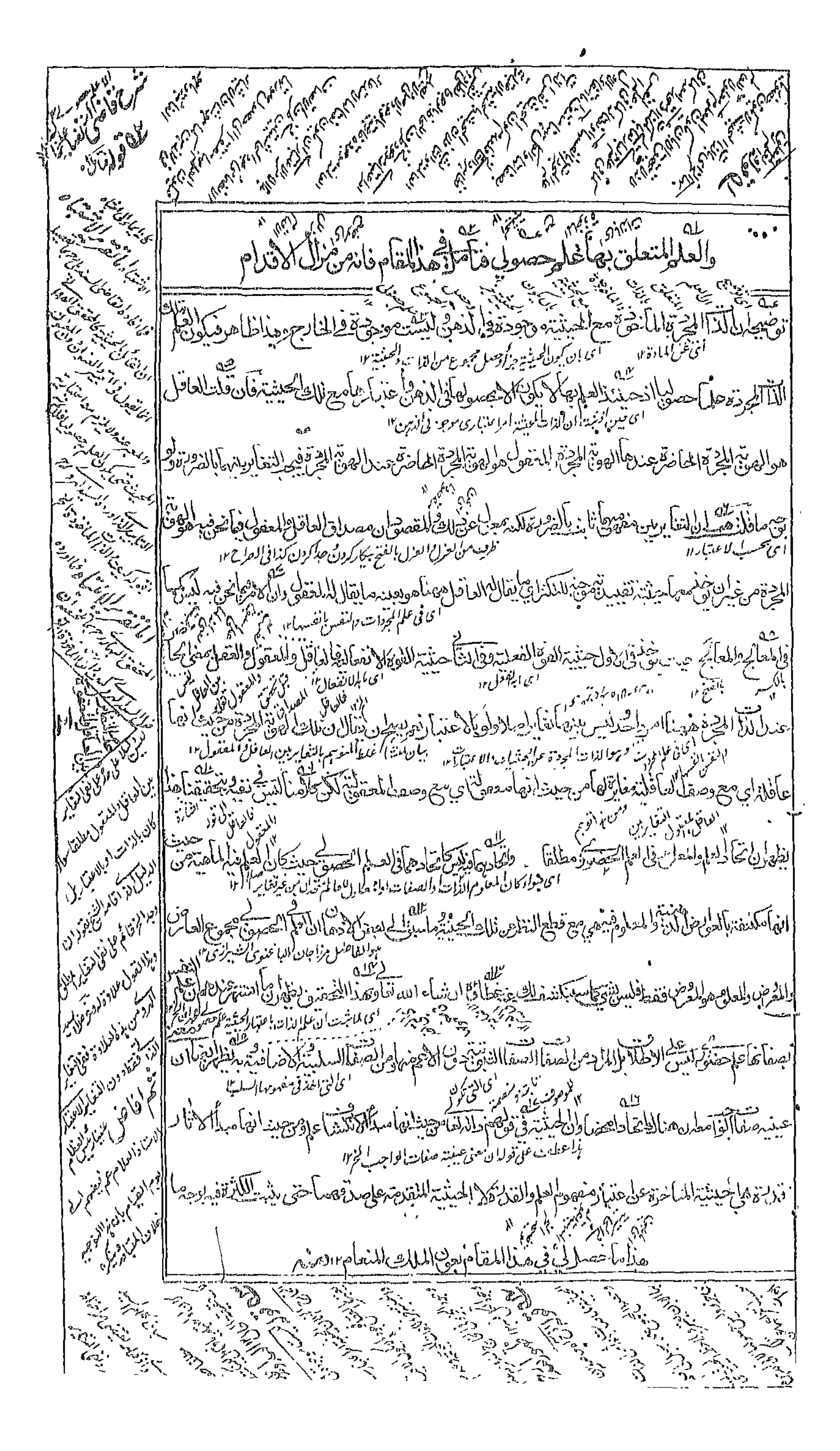


الحواشي
المتعلقة بالصغرى
بهدية

19



الحواشي
٢٠



والعلم المتعلق بها علم حصولي فتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام

توضيحه ان الذات المجردة المأخوذة مع الحيثية موجودة في الذهن وليست موجودة في الخارج وهذا ظاهر فيكون العلم بتلك

اي عن المادة ١٢ — اي ان يكون الحيثية جزءا وجعل مجموع من الذات والحيثية ١٢

الذات المجردة حصوليا اذ حينئذ العلم بها لا يكون الا بحصولها في الذهن باعتبارها مع تلك الحيثية فان قلت العاقل

اي حين اذ ثبت ان الذات المعينة اعتباري موجود في الذهن ١٢

هو الهوية المجردة الحاضرة عندها الهوية المجردة والمعقول هو الهوية المجردة الحاضرة عند الهوية المجردة فيجب التغاير بينهما بالضرورة ولو

نوعا قلت هب ان التغاير بين مفهوميهما ثابت بالضرورة لكنه مما لا يعنى لك في المقصود ان مصداق العاقل والمعقول فيما نحن فيه هو الهوية

اي بحسب الاعتبار ١٢ — ظرف من العزل العزل بالفتح بيكار كردن جدا كردن كذا في الصراح ١٢

المجردة من غير ان تؤخذ معها حيثية تقييدية موجبة للتكثر اي ما يقال له العاقل ههنا هو بعينه ما يقال له المعقول وان الامر فيما نحن فيه ليس كما

اي في علم المجردات والنفس بانفسها ١٢

في الماديات والمعاني حيث يتوقف في الاول حيثية القوة الفعلية وفي الثاني حيثية القوة الانفعالية فالعاقل والمعقول والعقل بمعنى الحاصل

بالكسر — بالفتح ١٢ — اي ما به الانفعال ١٢

عند الذات المجردة ههنا امر واحد ليس بينها تغاير اصلا ولو بالاعتبار نعم يصح ان يقال ان تلك الهوية المجردة من حيث انها

بيان المنشأ لغلط المتوهم بالتغاير بين العاقل والمعقول ١٢

عاقلة اي مع وصف العاقلية مغايرة لها من حيث انها معقولة اي مع وصف المعقولية لكن ما ذكرنا ليس في نفسه وبتحقيقنا هذا

يظهر ان اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري مطلقا واتحادهما فيه ليس كاتحادهما في العلم الحصولي حيث كان العلم فيه الماهية من

حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية والمعلوم فيه هي مع قطع النظر عن تلك الحيثية فما سبق الى بعض الاذهان ان العلم في الحصولي مجموع العارض

هو الفاضل مرزا جان الباغنوي الشيرازي ١٢

والمعروض والمعلوم هو المعروض فقط فليس بشيء كما سنبين لك عن قريب ان شاء الله تعالى وبهذا التحقيق يظهر ان ما اشتهر من ان علم النفس

بصفاتها علم حضوري ليس على الاطلاق بل المراد من الصفات الصفات التي هي من الاعم منها ومن الصفات السلبية والاضافية وبه يظهر ايضا ان

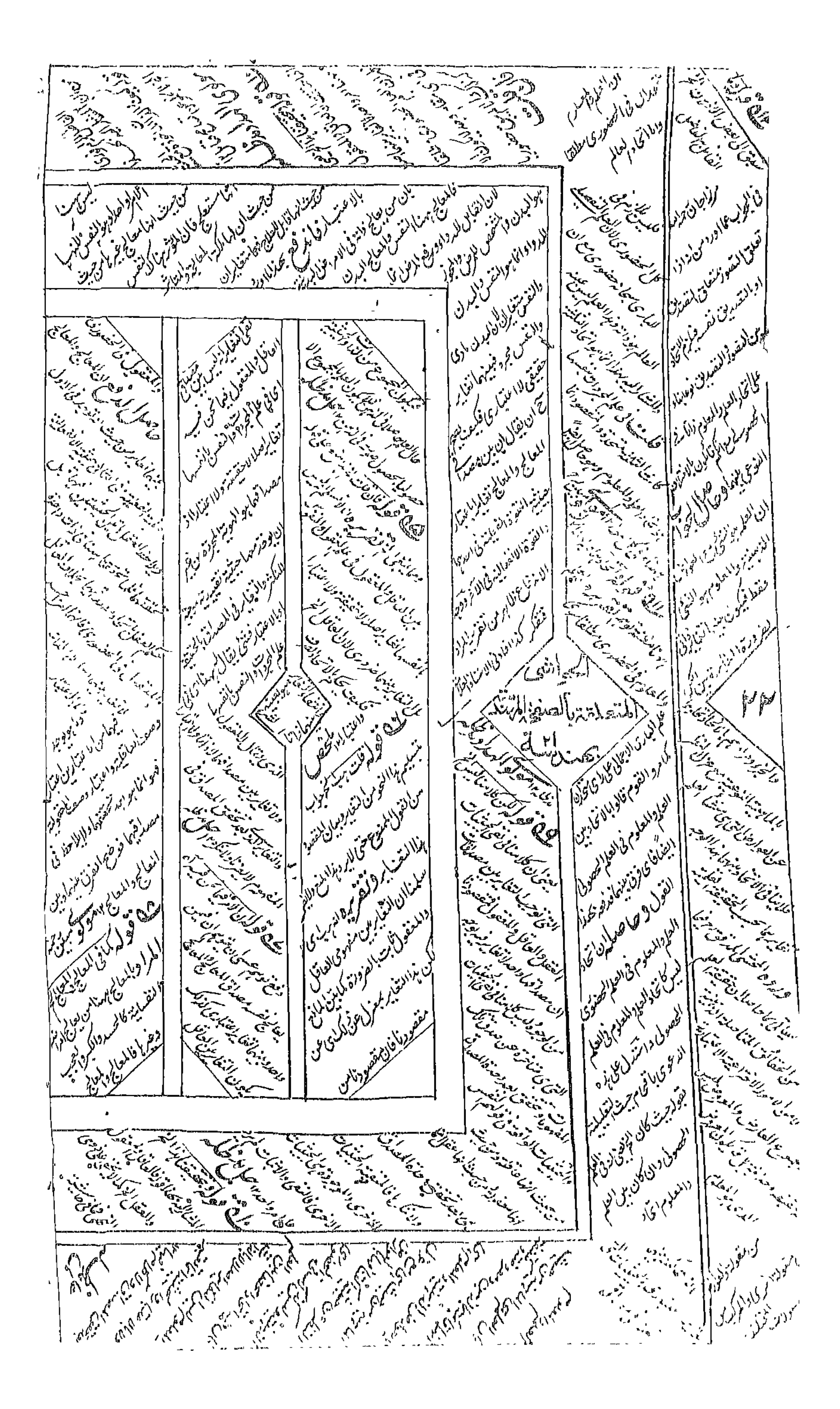
اي التي اخذ في مفهومها السلب ١٢

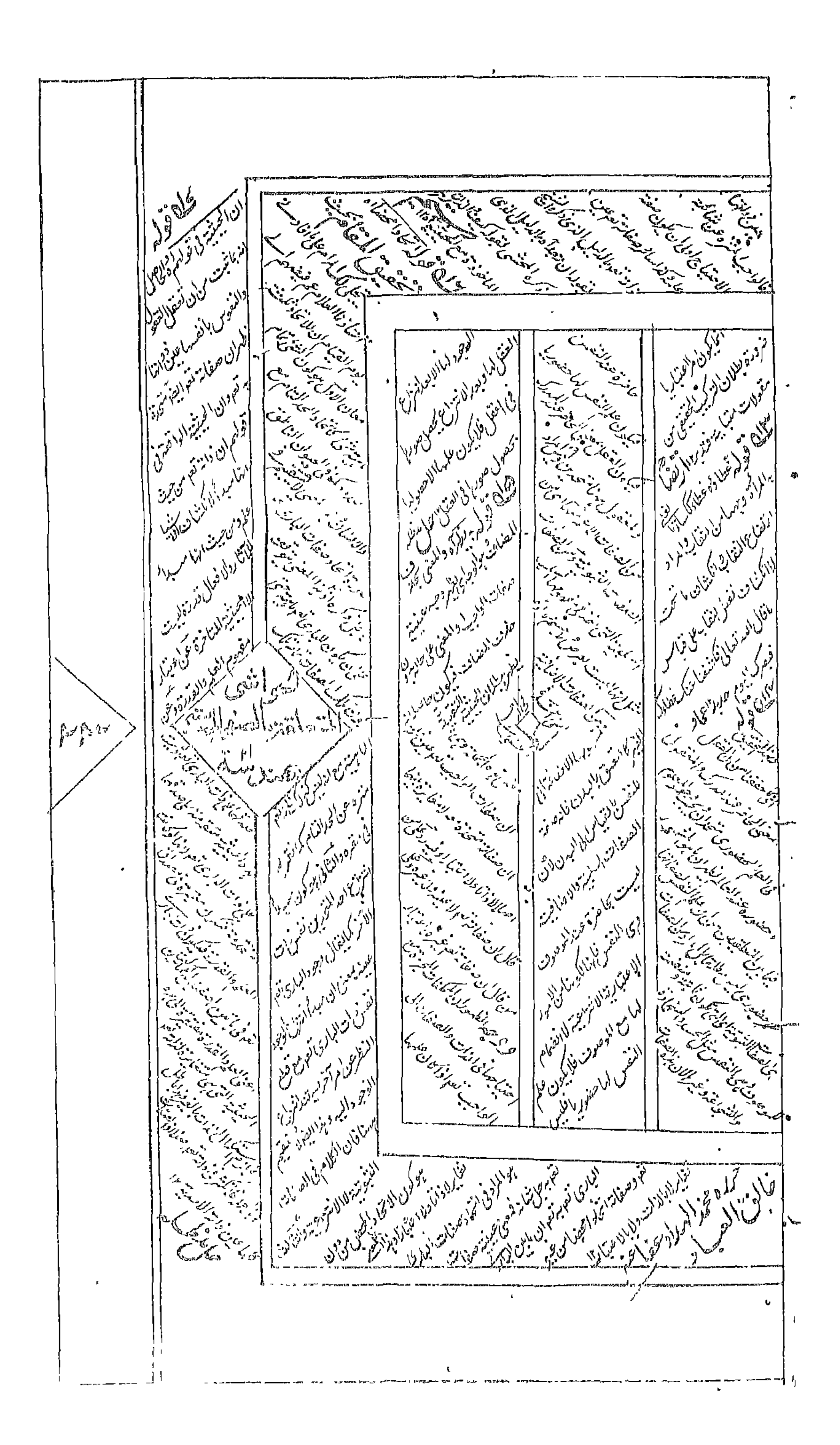
عينية صفاته تعالى المراد منها الاتحاد ايضا وان الحيثية في قولهم ذاته تعالى من حيث انها مبدأ الانكشاف علم ومن حيث انها مبدأ الاثار

هذا عطف على قوله ان معنى عينية صفات الواجب الخ ١٢

قدرة هي الحيثية المتأخرة عن اعتبار مفهوم العلم والقدرة لا الحيثية المتقدمة على صدقهما حتى يثبت الكثرة فيه بوجه ما

هذا ما حصل لي في هذا المقام بعون الملك المنعام ١٢ منه

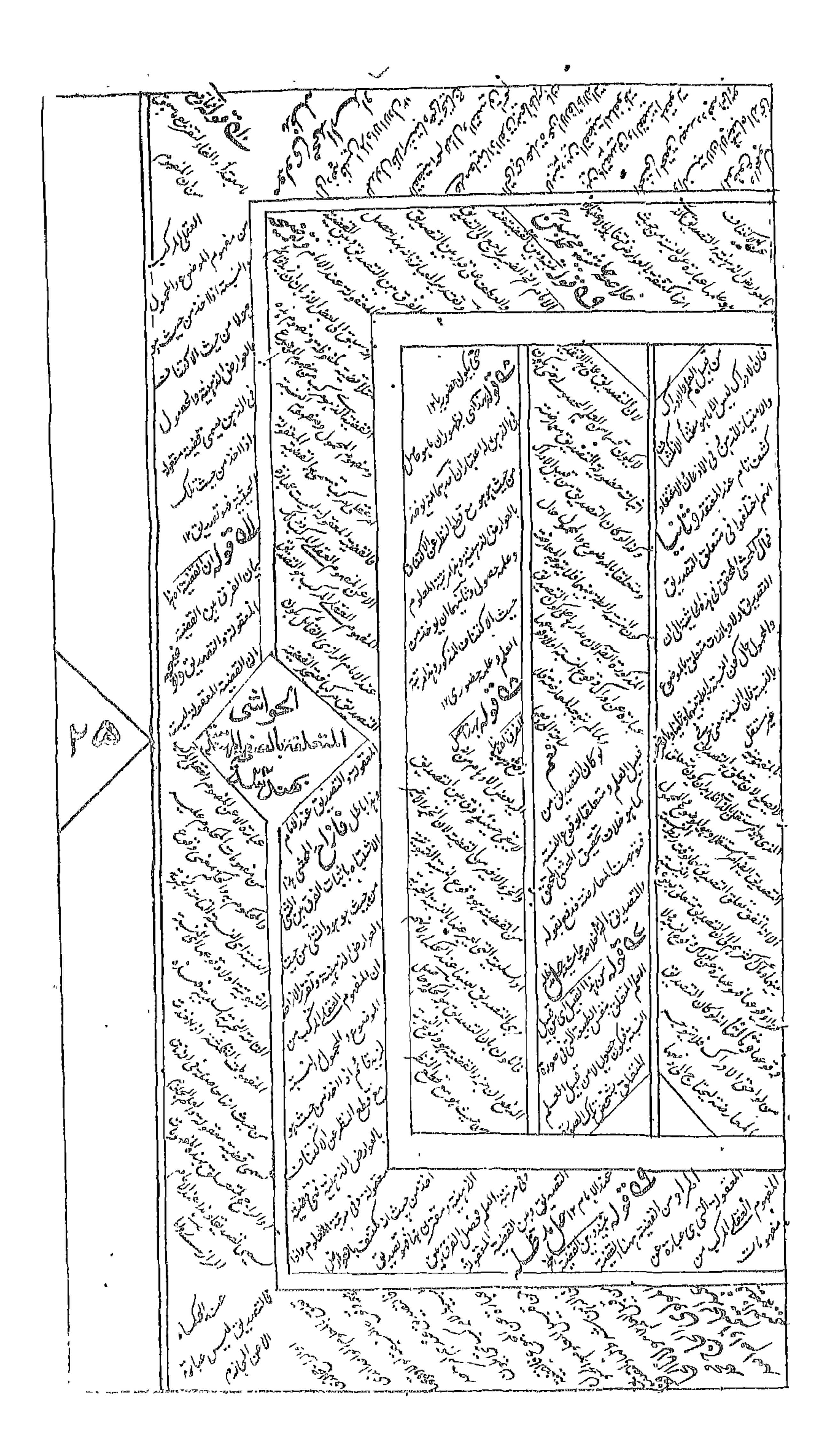


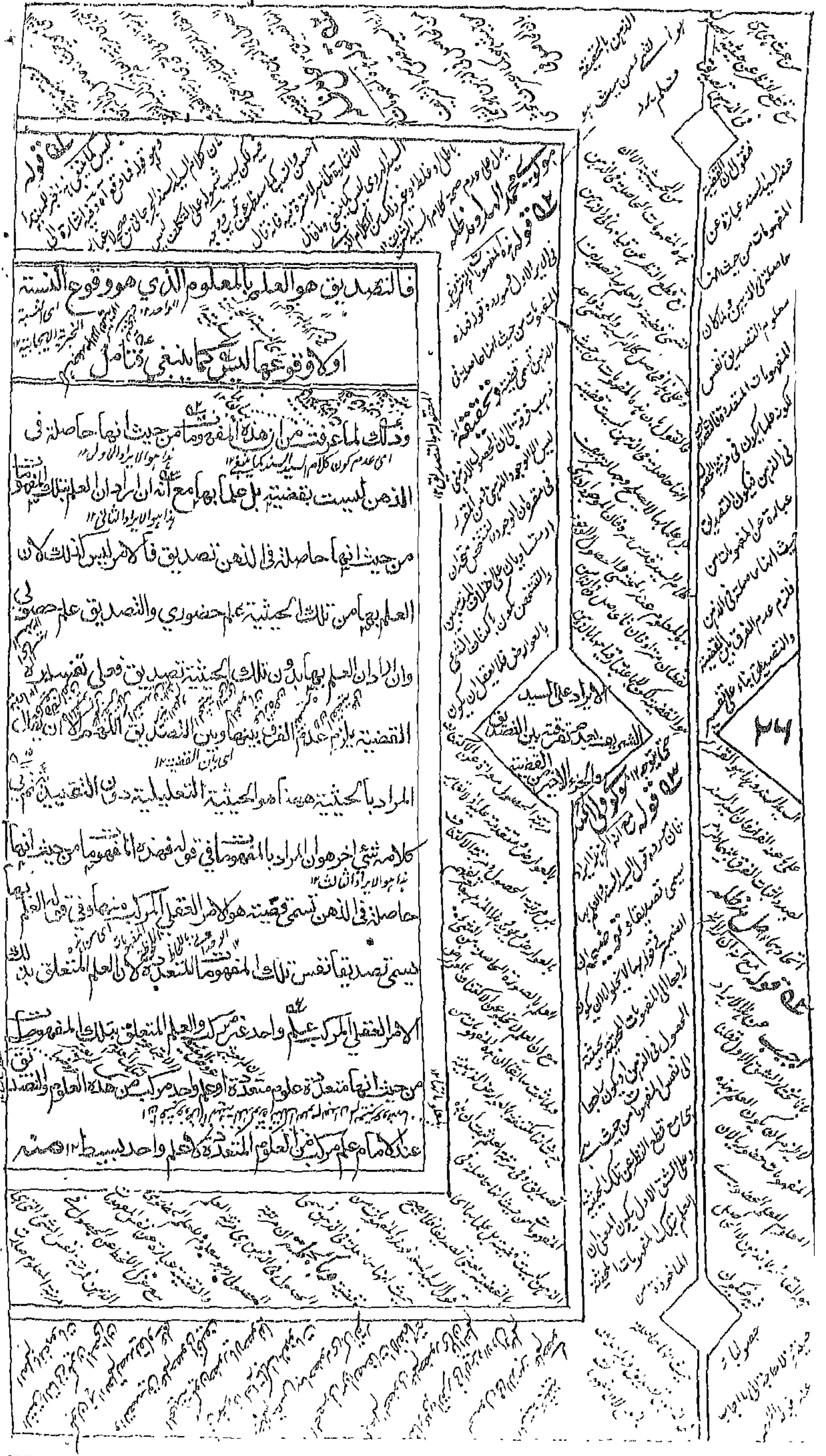


والتصديق يستدعي التصور الذي هو كذا

قوله والتصديق يستدعي الخ لا يقال التصديق هو ادراك
وقوع النسبة ولا شك ان وقوع النسبة من الصور الذهنية
لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصورة الذهنية علم
حضوري والا لزم اجتماع المثلين لانا نقول العلم المتعلق
بالصورة الذهنية من حيث انها صورة ذهنية ومكتنفة بالعوارض
الذهنية علم حضوري واما العلم المتعلق بنفسها مع قطع النظر
عن تلك الحيثية فعلم حصولي والتصديق على تقدير كونه علما
وتعلقا بالنسبة من هذا القبيل وبهذا ظهر الفرق بين التصديق
وبين الجزء الاخير من القضية عند الاوائل وبين القضية عند الامام
فانه وقع في الحواشي الشريفية على شرح الشمسية ان القضية المعقولة
هو المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع
النسبة او لا وقوعها فهذه المفهومات من حيث انها حاصلة
في الذهن تسمى قضية والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام واما عند الاوائل

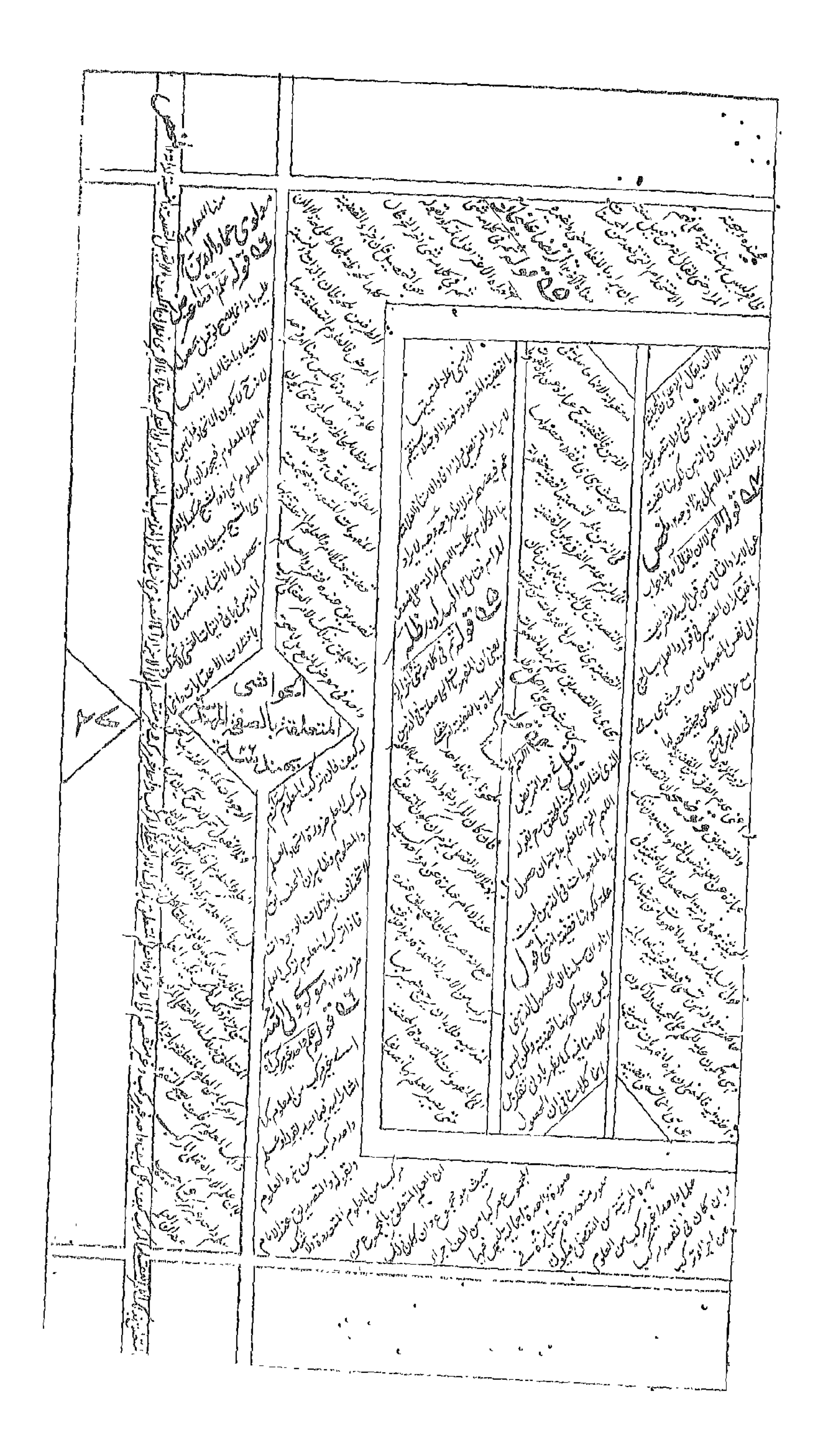
تتمة الدليل على كون المقسم علما حصوليا

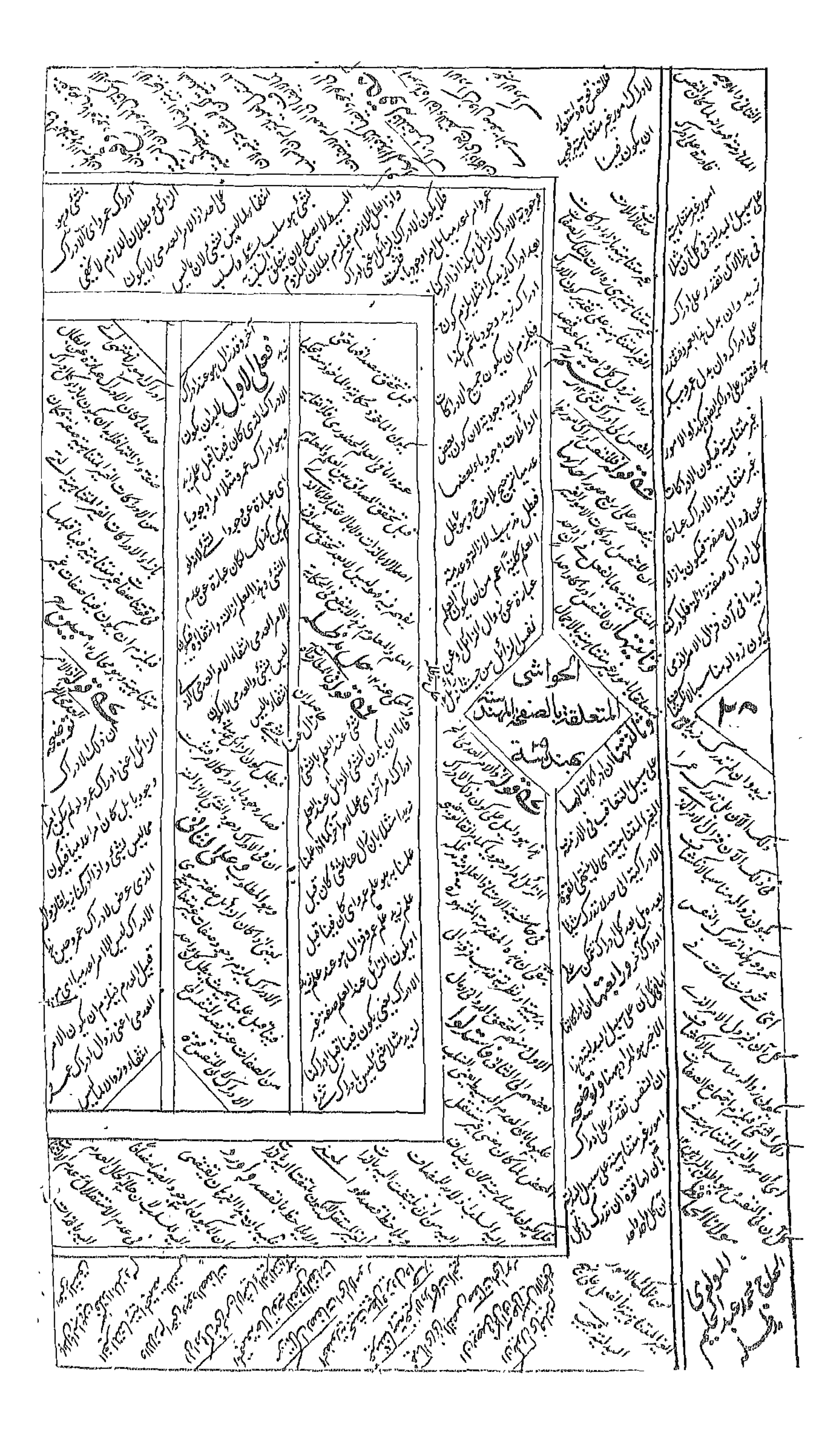




فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة
او لا وقوعها الىٰ آخره كما ينبغي فتأمل

وذلك لما عرفت من ان هذه المفهومات من حيث انها حاصلة في
الذهن ليست بقضية بل علم بها مع انه ان اراد ان العلم بتلك المفهومات
من حيث انها حاصلة في الذهن تصديق فالامر ليس كذلك لان
العلم بها من تلك الحيثية علم حضوري والتصديق علم حصولي
وان اراد ان العلم بها بدون تلك الحيثية تصديق فعلى تقدير
القضية يلزم عدم الفرق بينها وبين التصديق اللهم الا ان يقال
المراد بالحيثية ههنا هو الحيثية التعليلية دون التقييدية ثم ان
كلامه شيء آخر هو ان المراد بالمفهومات في قوله فهذه المفهومات من حيث انها
حاصلة في الذهن تسمى قضية هو الامر العقلي المركب منها وفي قوله العلم بها
يسمى تصديقا نفس تلك المفهومات المتعددة لان العلم المتعلق بذلك
الامر العقلي المركب علم واحد غير مركب والعلم المتعلق بتلك المفهومات
من حيث انها متعددة علوم متعددة او علم واحد مركب من هذه العلوم والتصديق
عند الامام علم مركب من العلوم المتعددة لا علم واحد بسيط ١٢ منه





الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة

واما العلم الحضوري فلا يكون بحصول الصورة واما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلابد ان يكون بحصول صورة فينا اذ حالة العلم ان لم يحصل لنا ولا زال عنا امر فاستوى حال العلم وما قبله وهو محال وان زال امر فالزائل عند العلم هذا غير الزائل عند العلم بذلك الشيء

قوله والعلم الحضوري ليس بحصول الصورة آه فان قلت قد وقع عن كثير من المحققين ان في تفسير التصور بحصول صورة الشيء في العقل تسامحا والمراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل وهي اعم من ان يكون غير المعلوم وهو في العلم الحصولي او عينه وهو في العلم الحضوري قلت من البين ان الصورة الحاصلة من الشيء حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية مع المحكي محال والتغاير الاعتباري لا ينفع ههنا فتدبر فان الحق احق بالاتباع

ای فی الحکایة والمحکی عنه ١٢

قوله ان زال امر آه في المطارحات ان زال عنا شيء فاما ان يكون ذلك الشيء ادراك امر آخر او صفة غير الادراك وعلى الاول فيكون ذلك الادراك امرا وجوديا اذ الامر العدمي لا يكون انتفاء ما ليس لشيء وعلى الثاني فللنفس ادراك امور لا ينتهي الى حد

وذلك لان التغاير المعتبر في العلم الحضوري ومعلومه هو التغاير الذاتي مع صدقهما على ما عرفت والمفهوم من الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل هو التغاير المتقدم على الصدق كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ١٢ منه

ای علی صدقهما فالالف واللام عوض عن المضاف الیه فتدبر ١٢

٢٩

فيجب ان يكون فيها صفات غير متناهية يبطل واحد منها عند قصد النفس

الى ادراك شيء آخر قال بعض المحققين الاولى في الشق الاول ان يقال

فتنتهي الى ادراك وجودي لان للنفس ادراكات غير متناهية ويكون

كل منها انتفاء ادراك آخر حاصل قبله

وهو مولانا جلال الدين الدواني اورده في شرح هياكل الانوار ؛ منه

قد نقل عنه في وجه الاولوية ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق ممنوعة بل ظاهرة البطلان

على ان في هذا الطريق دقائق لا تخفى دقتها وانت تعلم ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق

تحتمل ان يكون معناها ان العدم ليس الا انتفاء ما ليس بشيء على وجه لا يكون مستلزما

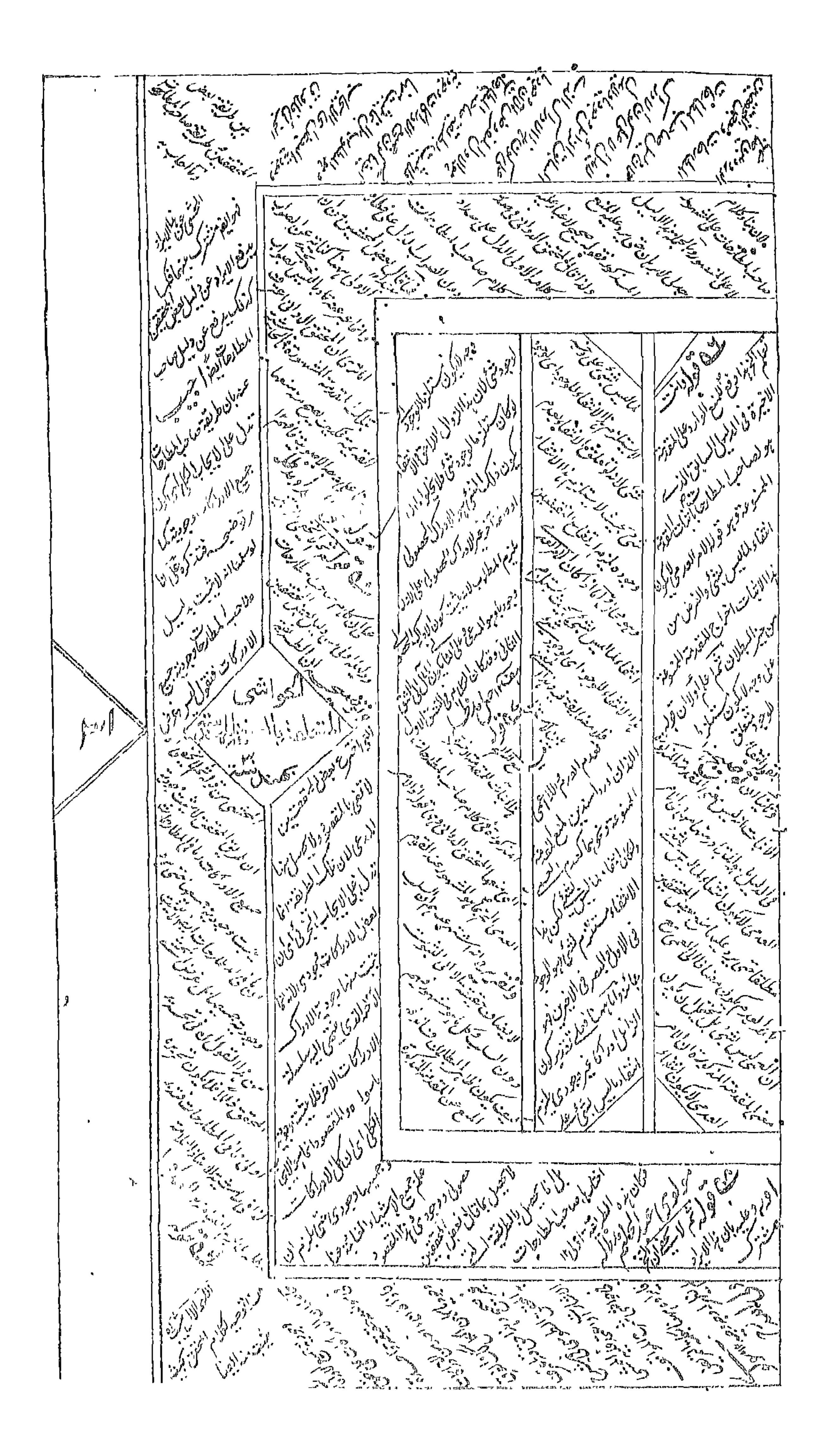
للوجود وذلك بين لا سترة فيه فعدم العدم واللا عمى ونحوهما وان كان انتفاء لما ليس بشيء

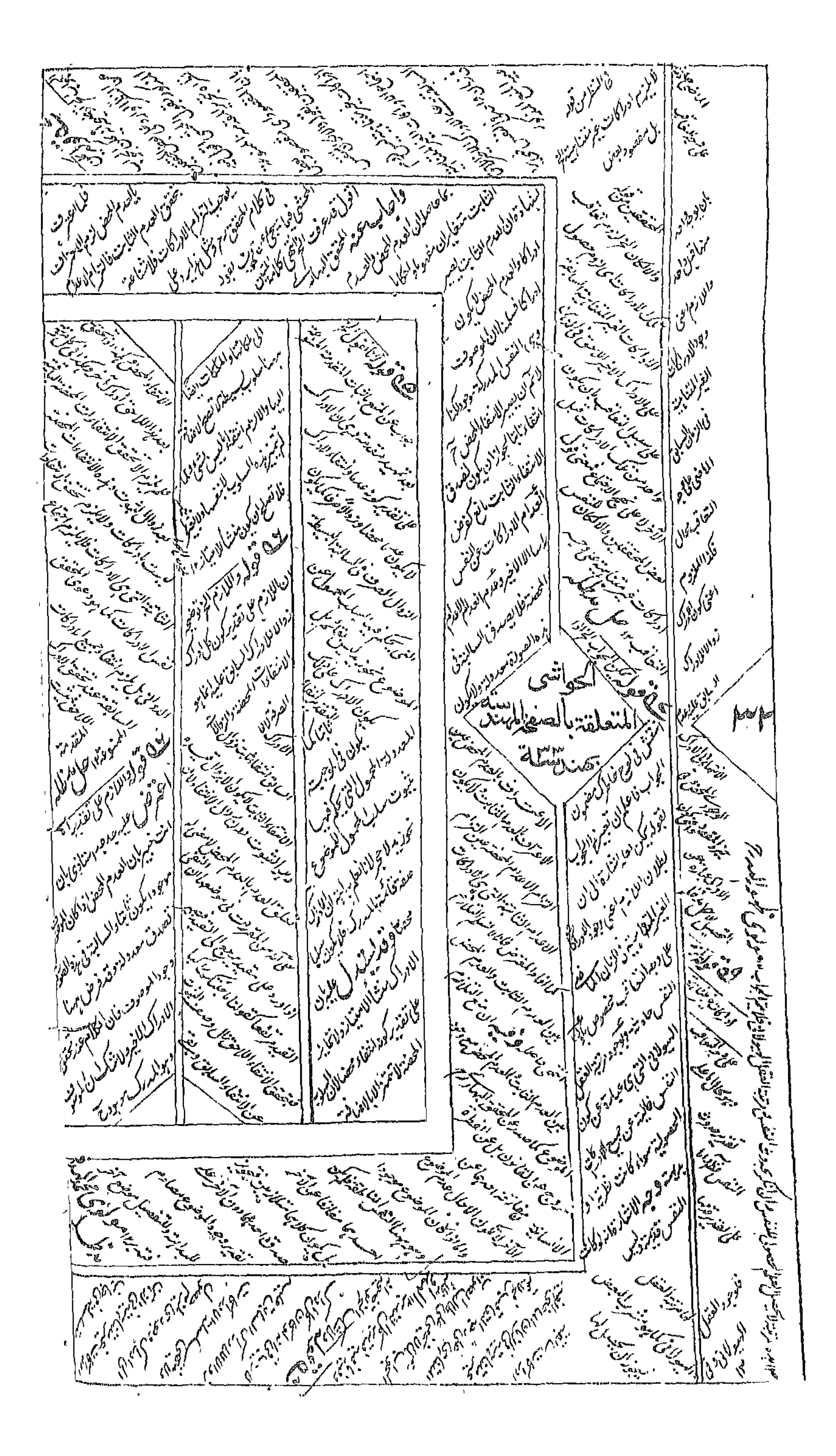
لكنه مستلزم لشيء مع انه قد اشتهر ان السلب حقيقة لا يتعلق الا بالثبوت فظاهر ان ذلك

ليس بظاهر البطلان ثم لا يخفى ان الطريقة التي اختارها لا تفي بالمقصود لانها تدل على الايجاب

الجزئي اي وجودية بعض الادراكات والمقصود الايجاب الكلي اي وجودية جميعها اللهم

الا ان يثبت توافق الادراكات في الوجودية والعدمية ؛ منه رحمه الله





اقول فيه نظر اذ على هذا الشق لا يلزم ان يكون ادراكات غير متناهية
بل اعدام ادراكات غير متناهية اذ على هذا التقدير زوال الادراك
للادراك السابق عليه فيكون جميع الادراكات منتفية فالاولى
في هذا الشق ان يقال فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة عند تحقق
الادراك اللاحق لا يقال الادراكات على هذا التقدير ليست الا اعدام الادراكات
فلا يلزم ان يكون جميع الادراكات السابقة منتفية لانا نقول الادراك
على تقدير كونه انتفاء لا يكون انتفاء محضا بل يكون انتفاء ثابتا ضرورة
ان الادراك صفة قائمة بالمدرك والادراك على تقدير كون كل ادراك
زوالا للادراك السابق عليه هو الانتفاءات السابقة المحضة لا
الانتفاءات الثابتة فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة هذا
ويمكن الجواب عنه بان المقصود ليس لزوم اجتماع الادراكات الغير المتناهية
بل لزوم تعاقبها ولا شك انه على تقدير ان يكون كل ادراك زوالا للادراك
السابق عليه يلزم ادراكات غير متناهية على وجه التعاقب

اذ هو الشيء الذي ليس لاحقا للاحق المتاخر عن تحققه ثم قال هذا المحقق

ان كان للادراك انتفاء لادراك آخر حاصل قبله فالادراك الذي يعقبه

ان كان انتفاء الادراك السابق عليه كان انتفاء لانتفاء الادراك السابق عليه

بمرتبتين الذي كان هذا الادراك انتفاءه وانتفاء انتفاء الشيء يستلزم

تحقق ذلك الشيء فتحقق الادراك المنفي فيستلزم الادراك

الثالث للادراك المفروض الاول وهكذا يستلزم كل ادراك

للادراك السابق عليه بالمراتب الشفع اعني الواقع في المراتب الزوج مثلا

ما يسبقه بمرتبتين وهو ثالثه

حاصل ما ذكره انه يلزم على هذا التقدير تحقق الادراكات المنتفية اعني الادراكات التي

اي على تقدير كون كل ادراك عبارة عن زوال الادراك السابق وانتفائه

انتفت بهوياتها اولا وهو محال اذ هو اعادة للمعدوم بهوياتها ويفهم منه ايضا انه على

اي تشخصاتها

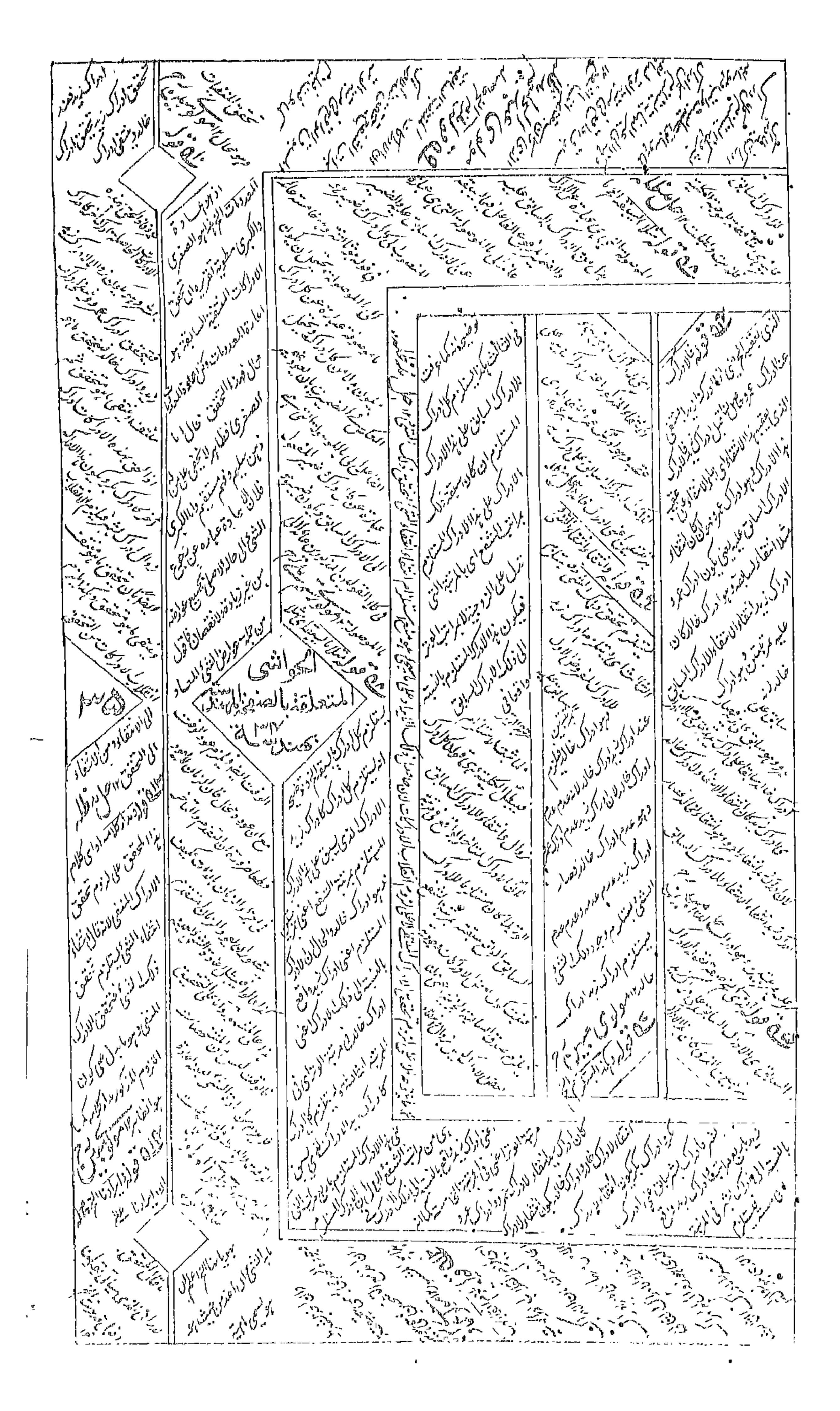
اي ما ذكره المحقق الدواني

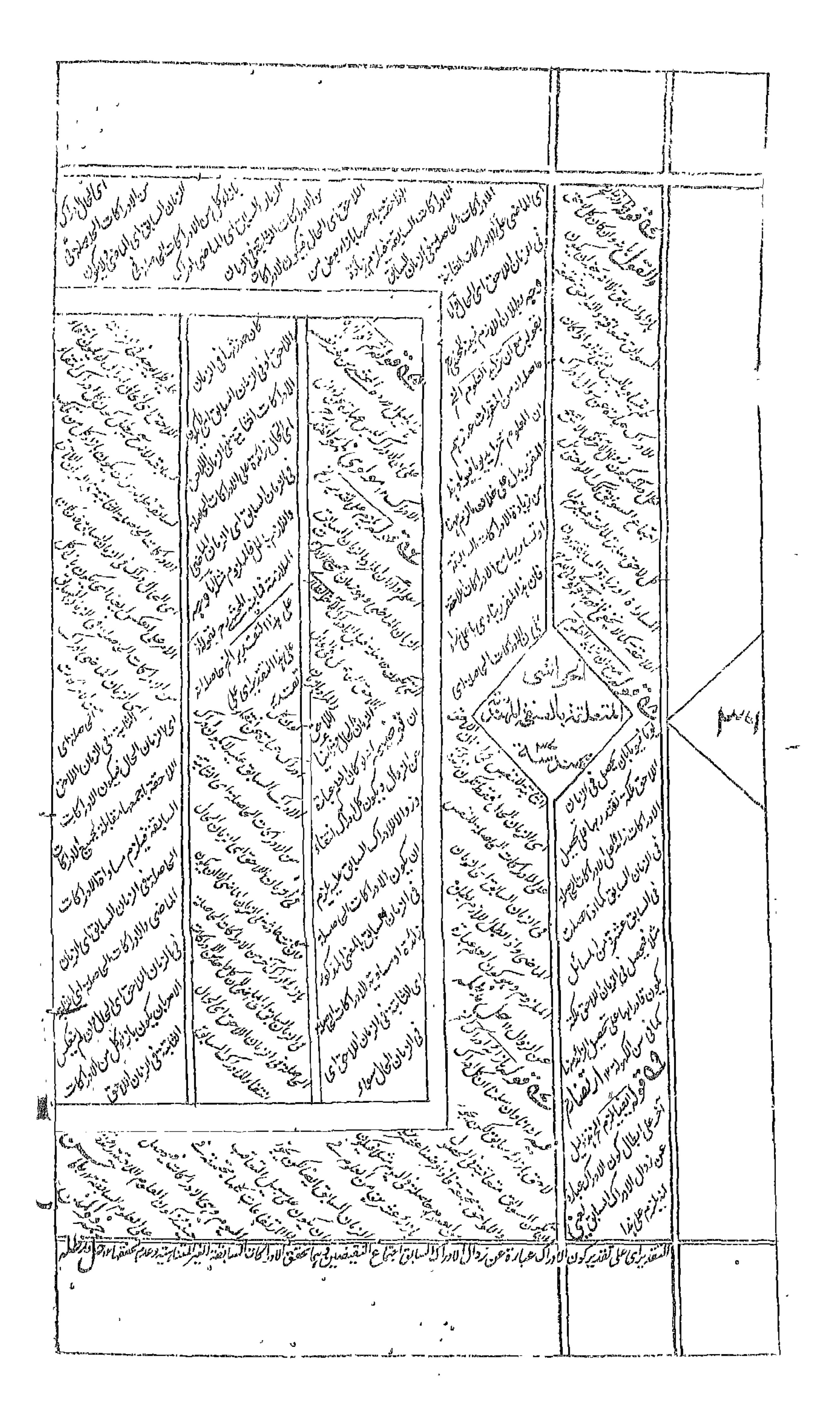
هذا التقدير اذا لحق بتلك الادراكات ادراكات اخر يلزم انقلابها بان يتحقق ما هو منتف

اي على تقدير كون الادراك عبارة عن زوال ادراك آخر حاصل قبله

وينتفي ما هو متحقق ثم اذا لحق بتلك الادراكات ادراكات اخر يلزم انقلابها كذلك

ومدار كلامه على لزوم تحقق الادراكات المنتفية وايراده اعتراض ابدا لا لما سبق ...


الحواشي
المتعلقة بالصغرى



الحواشي المتعلقة بالصفحة المحاذية

٣٤٣

المتقدم أي على تقدير كون الادراك عبارة عن زوال الادراك السابق اجتماع النقيضين فيما تحقق الادراكات السابقة الغير المتناهية دفعة لعدم تحققها الا [illegible]

...ما يسبقه باربع مراتب وهو خامسة هكذا اقول قد عرفت ان الادراك

في رد قول المحقق ١٢

...على تقدير كونه انتفاء لا يكون محض الانتفاء على طريق السلب البسيط

حتى يلزم من انتفائه تحقق الزائل السابق عليه ١٢

...يكون انتفاء ثابتا على طريق السلب العدولي لان الادراك صفة قا...

المدرك ١٢

...المدرك والسلب البسيط ليس صفة لشيء ولا انتفاء الثاني في انتفاء انتفاء الشيء

من حيث انه سلب بسيط ١٢ ذكره ١٢ قوله ١٢

...هذا التقدير ادراك فانتفاء انتفاء الشيء يكون بمعنى انتفاء الانتفاء الثابت

اي على تقدير كون كل ادراك عبارة عن انتفاء الادراك السابق عليه ١٢

...الشيء ولا شك انه حينئذ لا يستلزم تحقق الشيء بل هو اعم من تحقق

اي انتفاء انتفاء الشيء ١٢

...الشيء ومحض انتفائه لانه حينئذ يكون في قوة السالبة المعدولة

...السالبة المعدولة اعم من السالبة البسيطة والموجبة المحصلة

لتحققها تارة في ضمن المحصلة وتارة في ضمن البسيطة ١٢

اقول يلزم على تقدير كون كل ادراك انتفاء للادراك السابق عليه ان

يعني لما رد قول بعض المحققين في ابطال الازالة اقول في ابطالها بحيث لا يرد عليه ما يرد على بعض المحققين ١٢

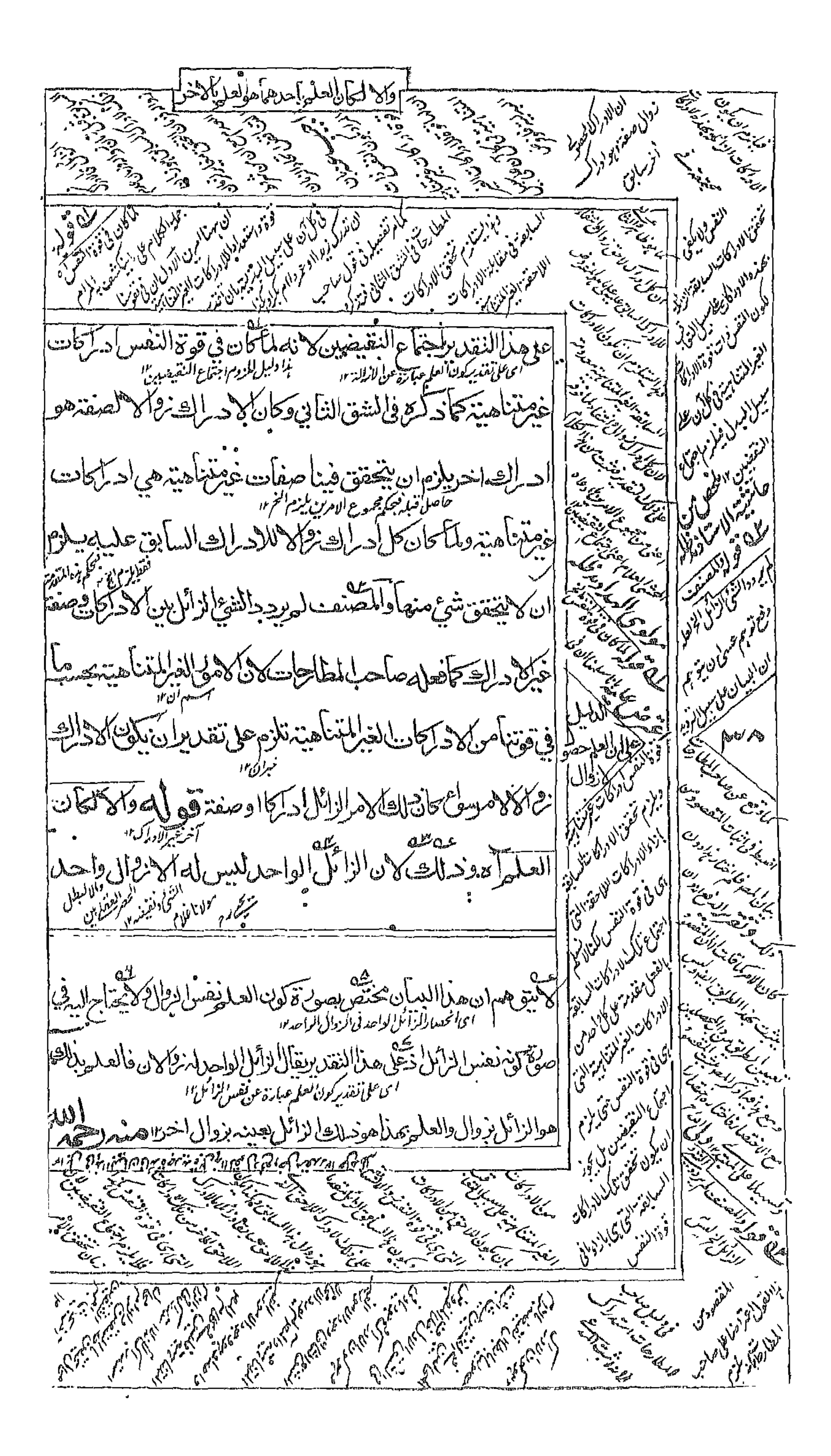
...ون الادراكات الحاصلة في الزمان السابق زائدا او مساويا للادراكات

...حاصلة في الزمان اللاحق اذ على هذا التقدير ليس ادراك من الادراكات الحا...

اي على تقدير كون الادراك عبارة عن الانتفاء ١٢

...الزمان اللاحق الا وبازائه ادراك من الادراكات الحاصلة في الزمان

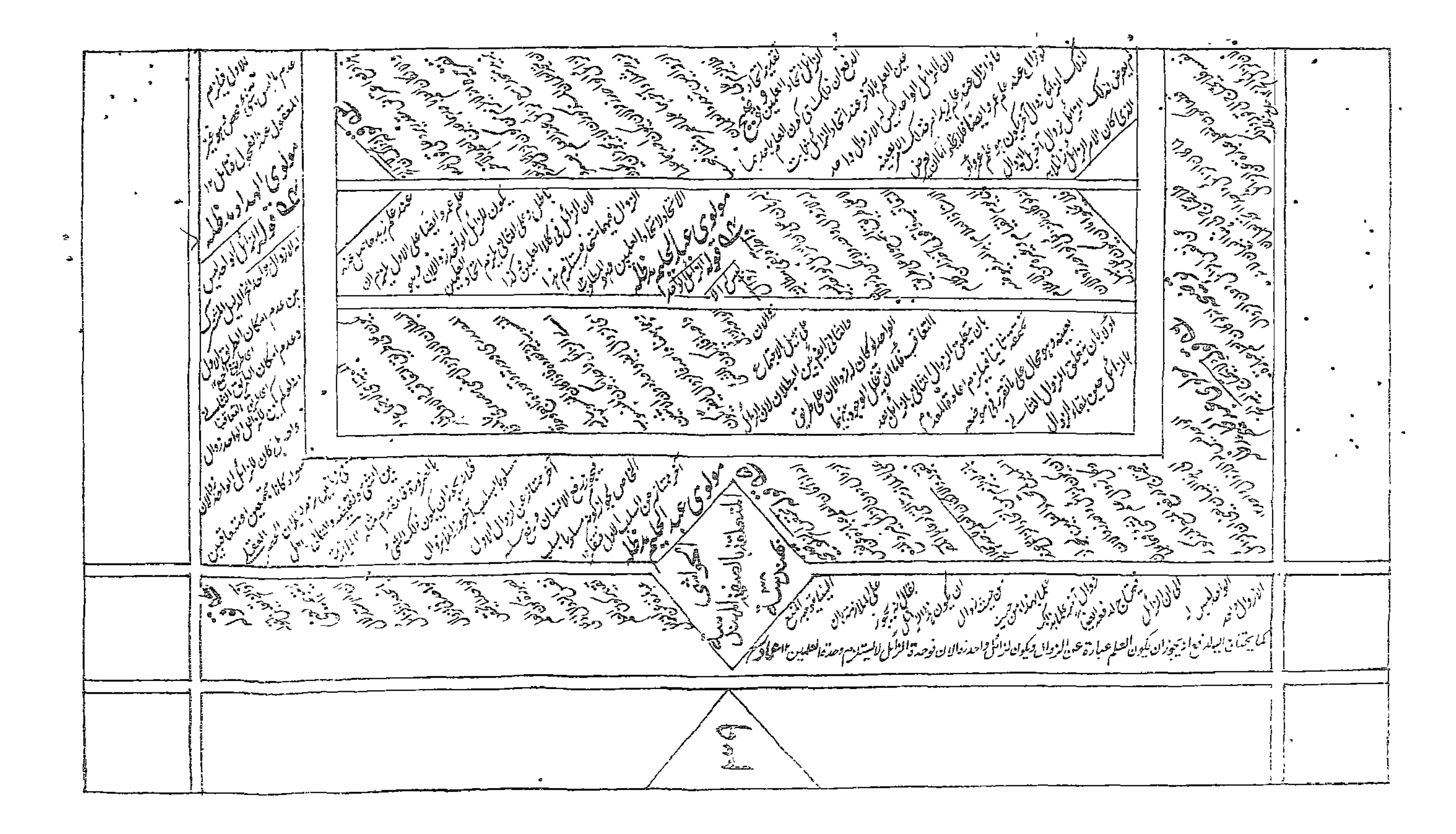
...السابق مع ان تزايد العلوم يوما فيوما يدل على خلافه وايضا يلزم



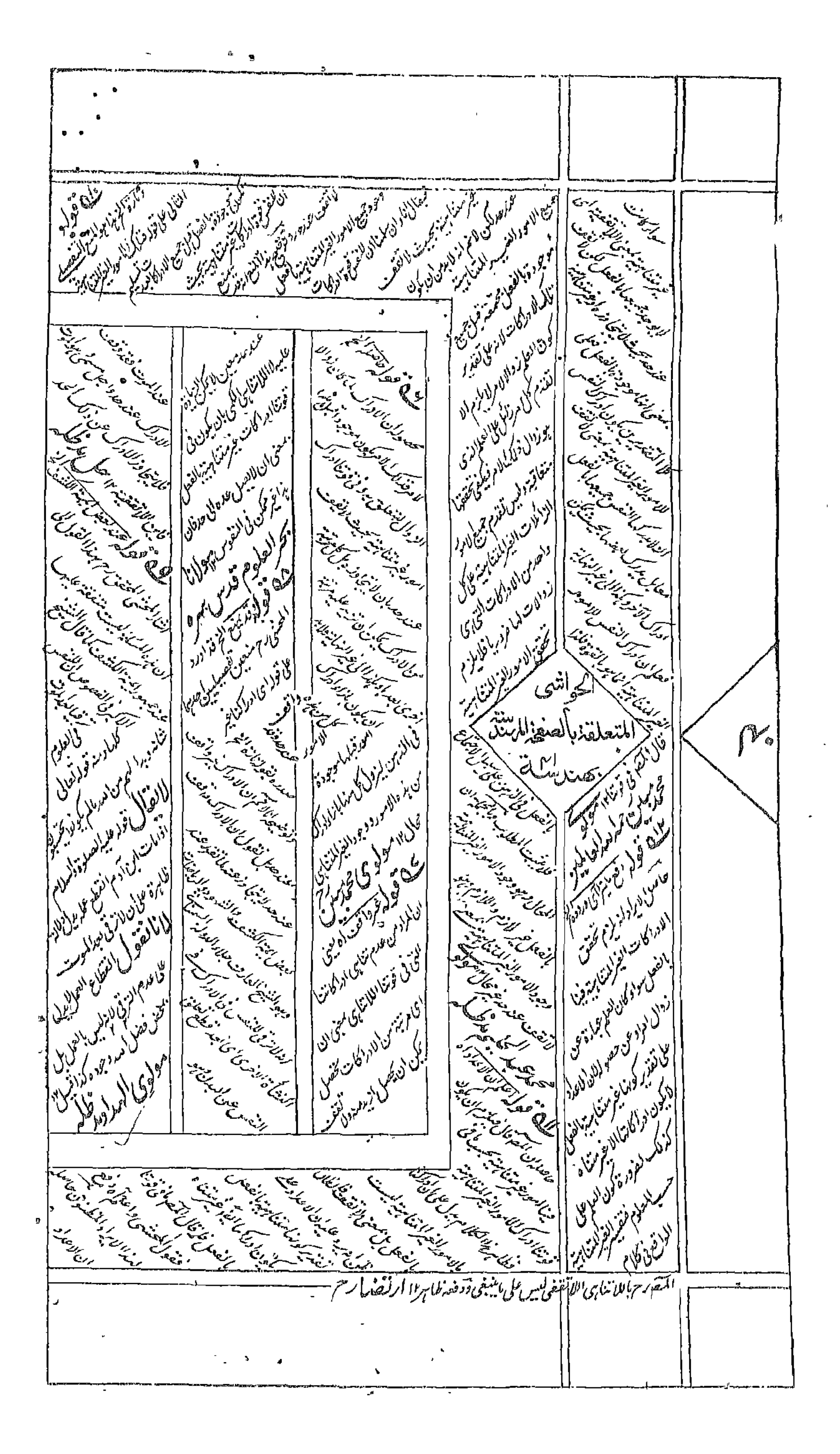
والا لكان العلم احدهما هو العلم بالاخر

على هذا التقدير اجتماع النقيضين لانه لما كان في قوة النفس ادراكات
اى على تقدير كون العلم عبارة عن الازالة ۱۲ — هذا دليل للزوم اجتماع النقيضين ۱۲
غير متناهية كما ذكره في الشق الثاني وكان الادراك زوال الصفة هو
ادراك اخر يلزم ان يتحقق فينا صفات غير متناهية هي ادراكات
حاصل قبله فبحكم مجموع الامرين يلزم الخ ۱۲
غير متناهية ولما كان كل ادراك زوالا للادراك السابق عليه يلزم
ان لا يتحقق شيء منها والمصنف لم يردد الشيء الزائل بين الادراكات وصفة
غير الادراك كما فعله صاحب المطارحات لان الامور الغير المتناهية بحسب ما
اسم ان ۱۲
في قوتنا من الادراكات الغير المتناهية تلزم على تقدير ان يكون الادراك
خبر ان ۱۲
زوال الامر سواء كان ذلك الامر الزائل ادراكا او صفة **قوله** والا لكان
اخر غير الادراك ۱۲
العلم اه وذلك لان الزائل الواحد ليس له الا زوال واحد
مولانا علام — الشيء ونقيضه ۱۲ — الحصر العقلي بين والا لبطل

لا يتوهم ان هذا البيان مختص بصورة كون العلم نفس الزوال ولا يحتاج اليه في
اى انحصار الزائل الواحد في الزوال الواحد ۱۲
صورة كونه نفس الزائل اذ على هذا التقدير يقال الزائل الواحد له زوالان فالعلم بذلك
اى على تقدير كون العلم عبارة عن نفس الزائل ۱۲
هو الزائل بزوال والعلم بهذا هو ذلك الزائل بعينه بزوال اخر ۱۲ منه رحمه الله

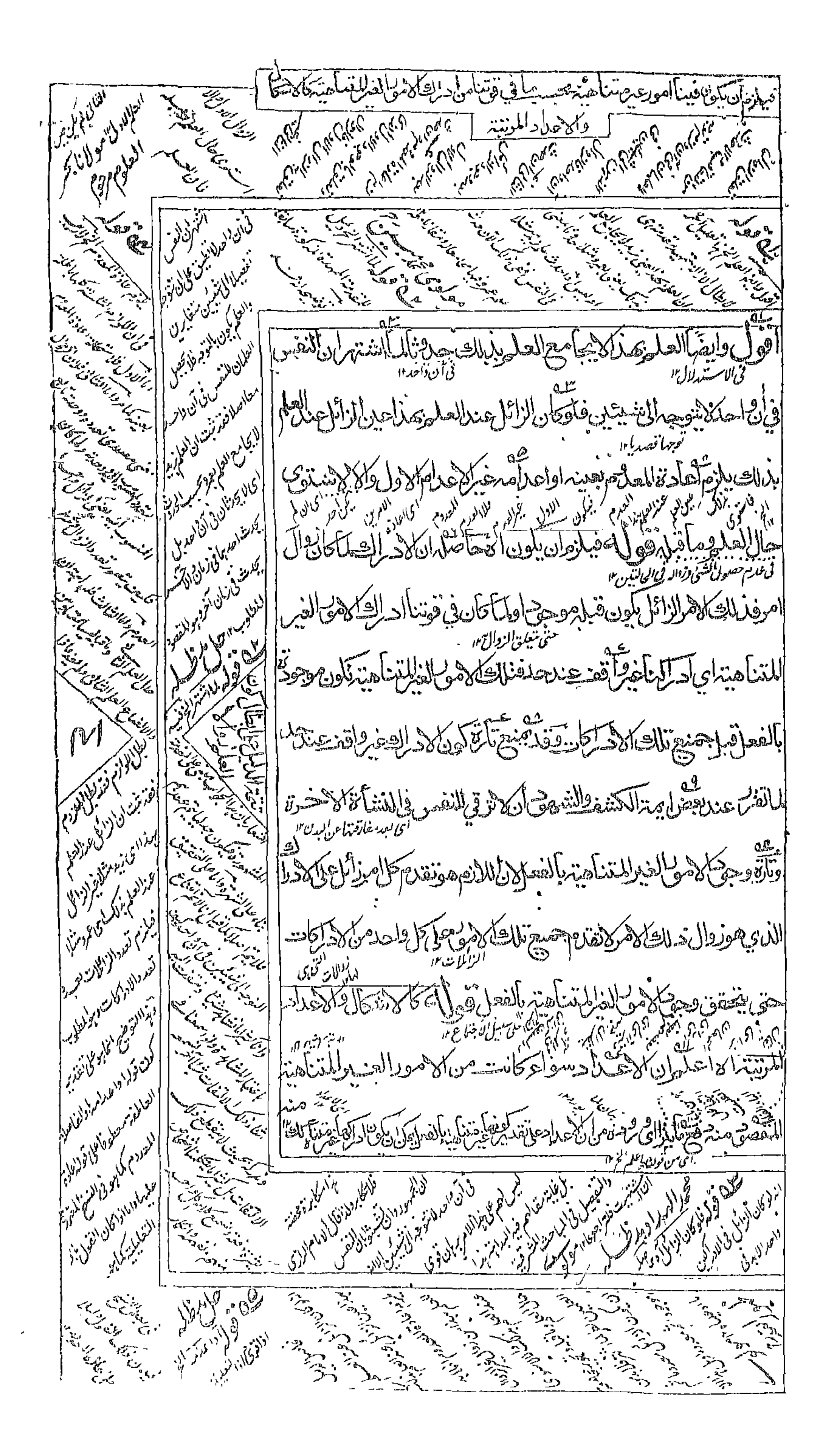


الحواشي المتعلقة بالصفحة



الحواشي المتعلقة بالصفحة المرسومة بسنة ١٣

المتصرح بالالتناهي الا انه فی لیس علی ما ینبغی وقد فیه ظاهر ١٢ از تقضا رحم

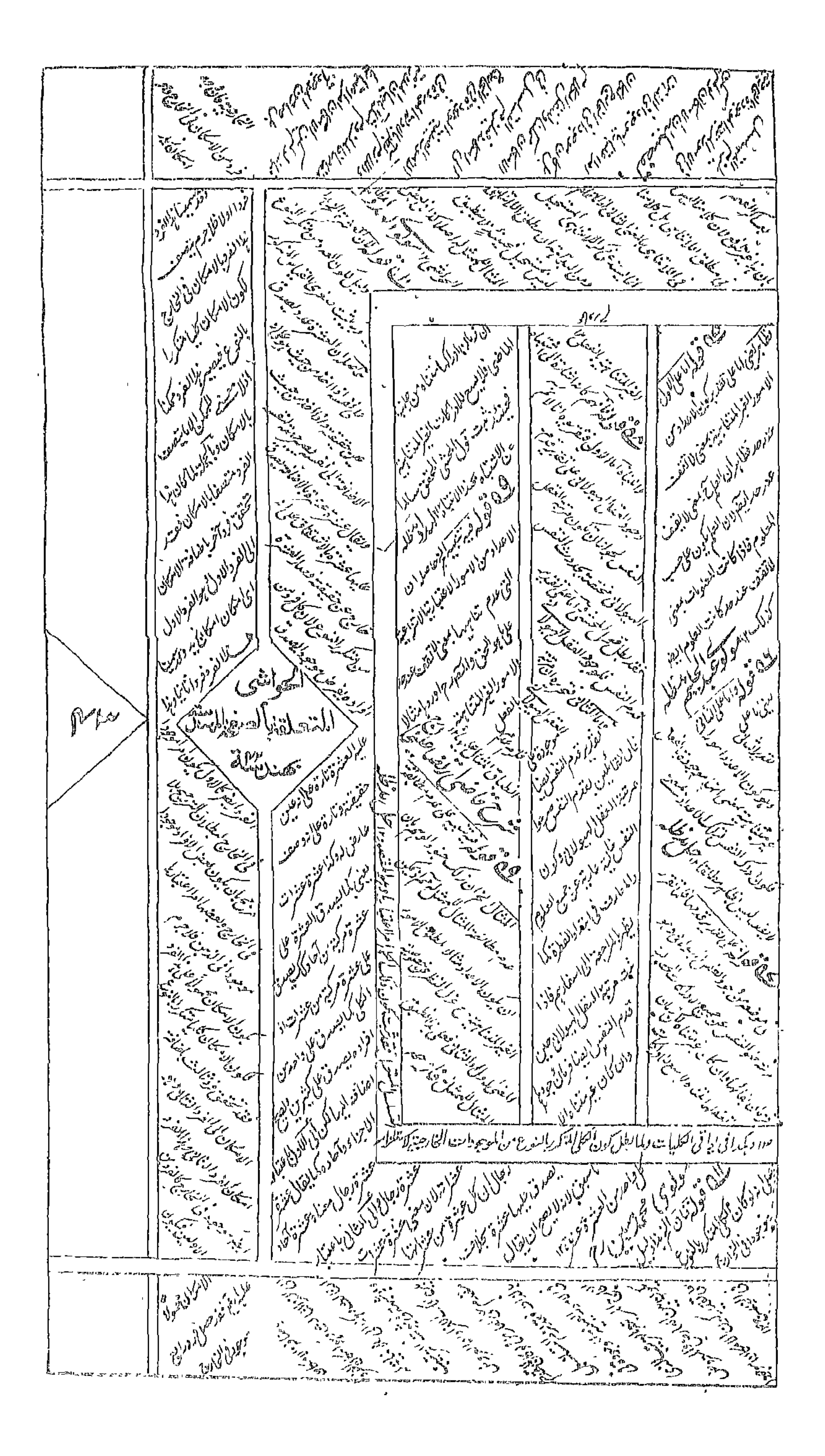


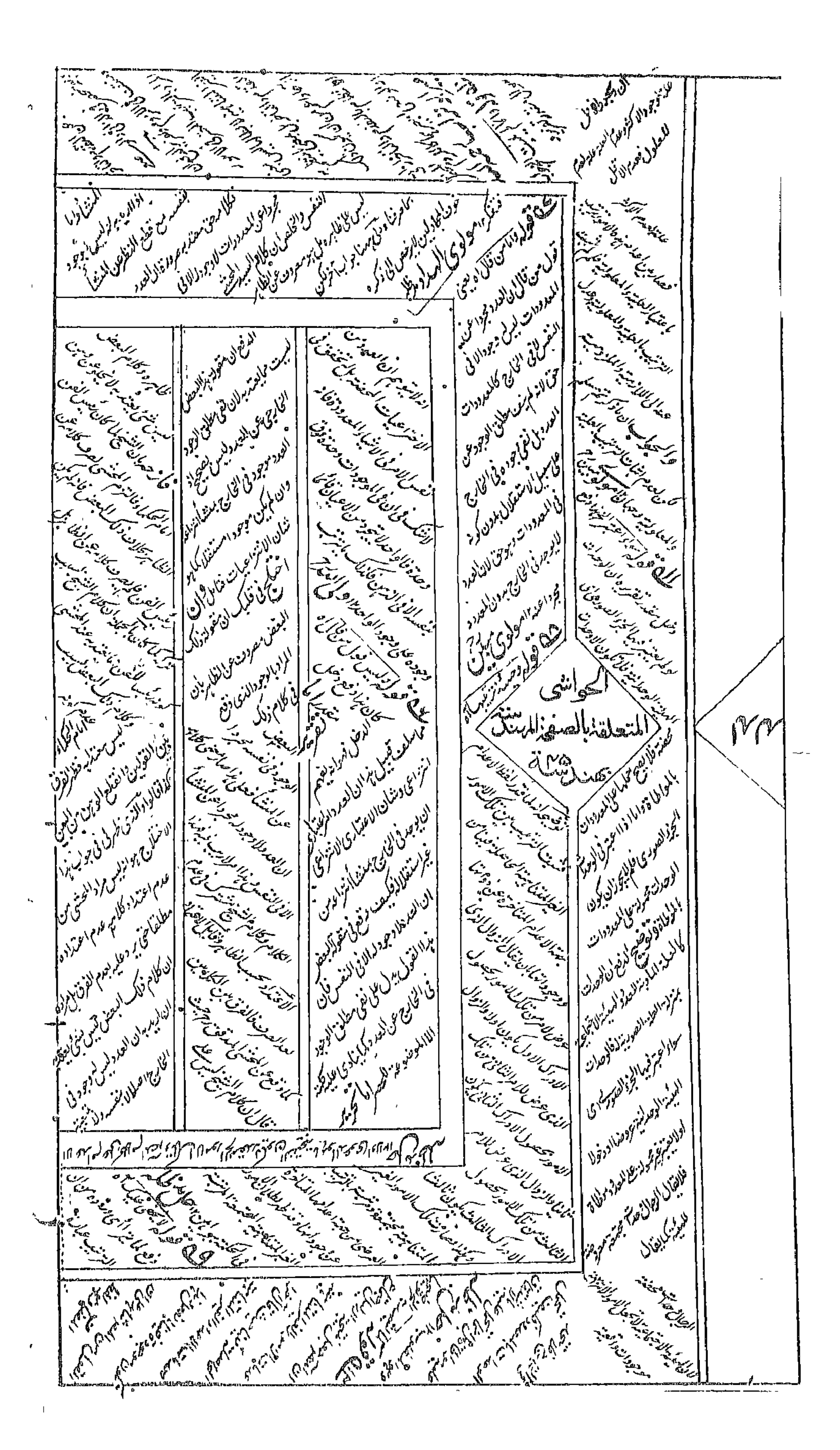
فيلزم أن يكون فينا امور غير متناهية مجتمعة بالفعل في قوتنا من ادراك الامور الغير المتناهية كالاشكال والاعداد المرتبة

قوله وايضا العلم بهذا الاجماع مع العلم بذلك حدوثا لما اشتهر ان النفس
في آن واحد لا تتوجه الى شيئين فلو كان الزائل عند العلم بهذا عين الزائل عند العلم
بذلك يلزم اعادة المعدوم بعينه او اعدام غير الاعدام الاول والا لاستوى
حال العلم وما قبله قوله فيلزم ان يكون الخ حاصله ان الادراك لما كان زوال
امر فذلك الامر الزائل يكون قبله موجودا ولما كان في قوتنا ادراك الامور الغير
المتناهية اي ادراكا غير واقف عند حد فتلك الامور الغير المتناهية تكون موجودة
بالفعل قبل جميع تلك الادراكات وقد يمنع تارة كون الادراك غير واقف عند حد
للنفس عند بعض ائمة الكشف والشهود ان لا ترقي للنفس في النشأة الآخرة
وتارة وجود الامور الغير المتناهية بالفعل لان اللازم هو تقدم كل امر زائل على الادراك
الذي هو زوال ذلك الامر لا تقدم جميع تلك الامور على كل واحد من الادراكات
حتى يتحقق وجود الامور الغير المتناهية بالفعل قوله كالاشكال والاعداد
المرتبة اعلم ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية
المقصود منه فهو ما يتراى ومن الاعداد على تقدير كونها غير متناهية بالفعل يمكن ان يكون ادراكها متناهيا

بمعنى انها غير واقفة عند حد او من الامور الغير المتناهية بمعنى انها موجودة
بالفعل يكون ادراك النفس لها غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد التحقيق ان كلا
ان كان من الامور الاعتبارية الانتزاعية فعدم تناهيها بالمعنى الاول وان كانت من
الامور العينية الموجودة فعدم تناهيها بالمعنى الثاني والحق هو الاول لان العدد
من الامور التي يتكرر نوعها

اما على الاول فظاهر واما على الثاني فعلى تقدير حدوث النفس ايضا ظاهر وعلى تقدير قدمها فكما
تقرر في موضعه من حدوث العقل الهيولاني فافهم ١٢ منه فيه تنبيه على عدم مطابقة المثال لما له ١٢
لان العشرة مثلا يصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرة ١٢ منه ضابطة ذكرها
الثالث هو ان كل ما يتكرر نوعه اي يكون اي فرض منه موصوفا بذلك النوع فيكون مفهوم متناه تام
حقيقته محمولا عليه بالمواطاة وتارة وصفا عارضا له محمولا عليه بالاشتقاق يلزم ان يكون امرا اعتباريا
لئلا يلزم التسلسل في الامور الموجودة كالقدم والحدوث والبقاء والموصوفية واللزوم
والتعين والوحدة والامكان ونحو ذلك فان الامكان مثلا لو كان موجودا لكان ممكنا
ولنقل الكلام الى امكانه فيلزم التسلسل في الامور الموجودة ١٢ منه

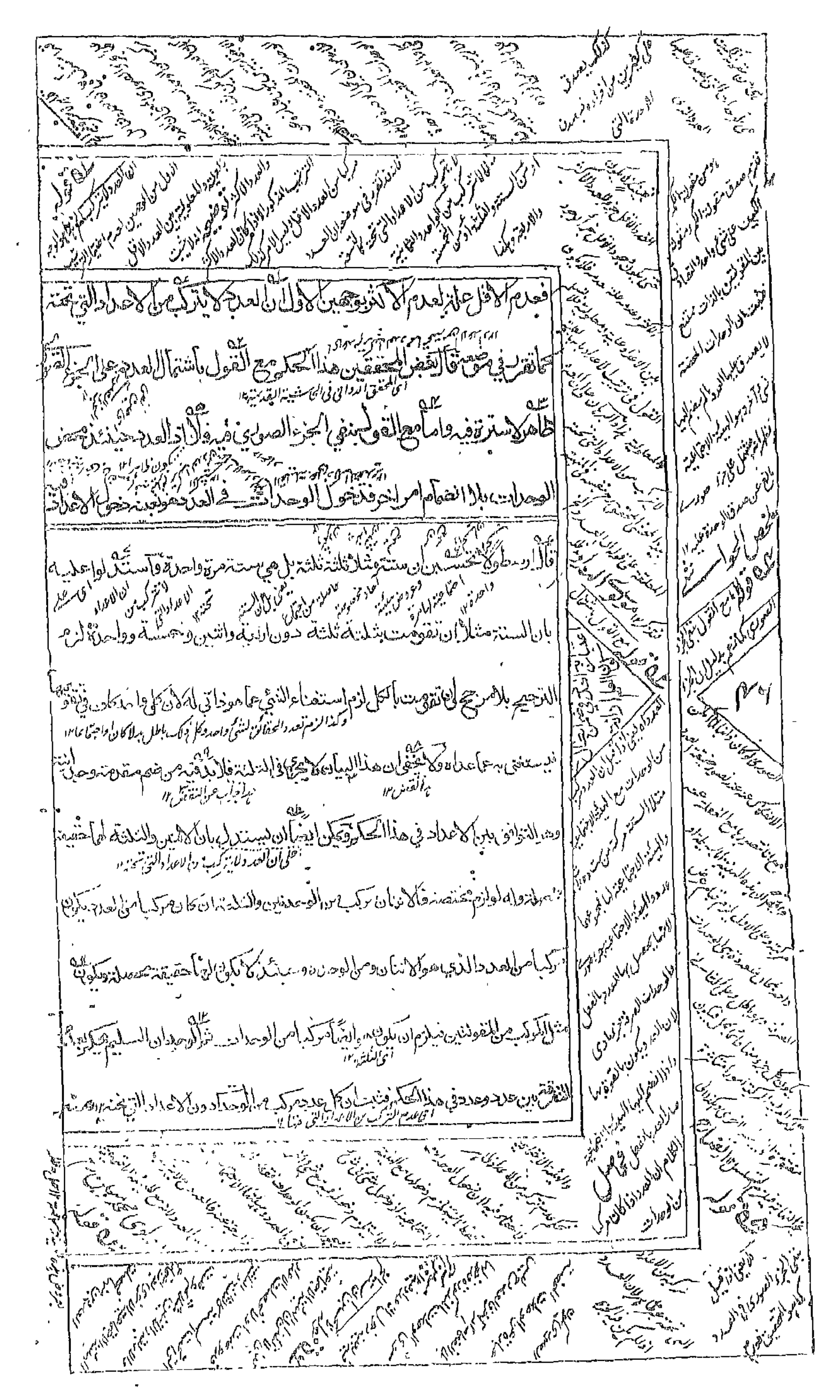




وتلك الامور الحاصلة فينا مرتبة موجودة معا لانه لما كان العدد الاكثر مثلا مستلزما للعدد الاقل فعدم الاقل مستلزم لعدم الاكثر فاذا كان عدم الواحد والاثنين او علة عدمهما موجودة فينا بالفعل

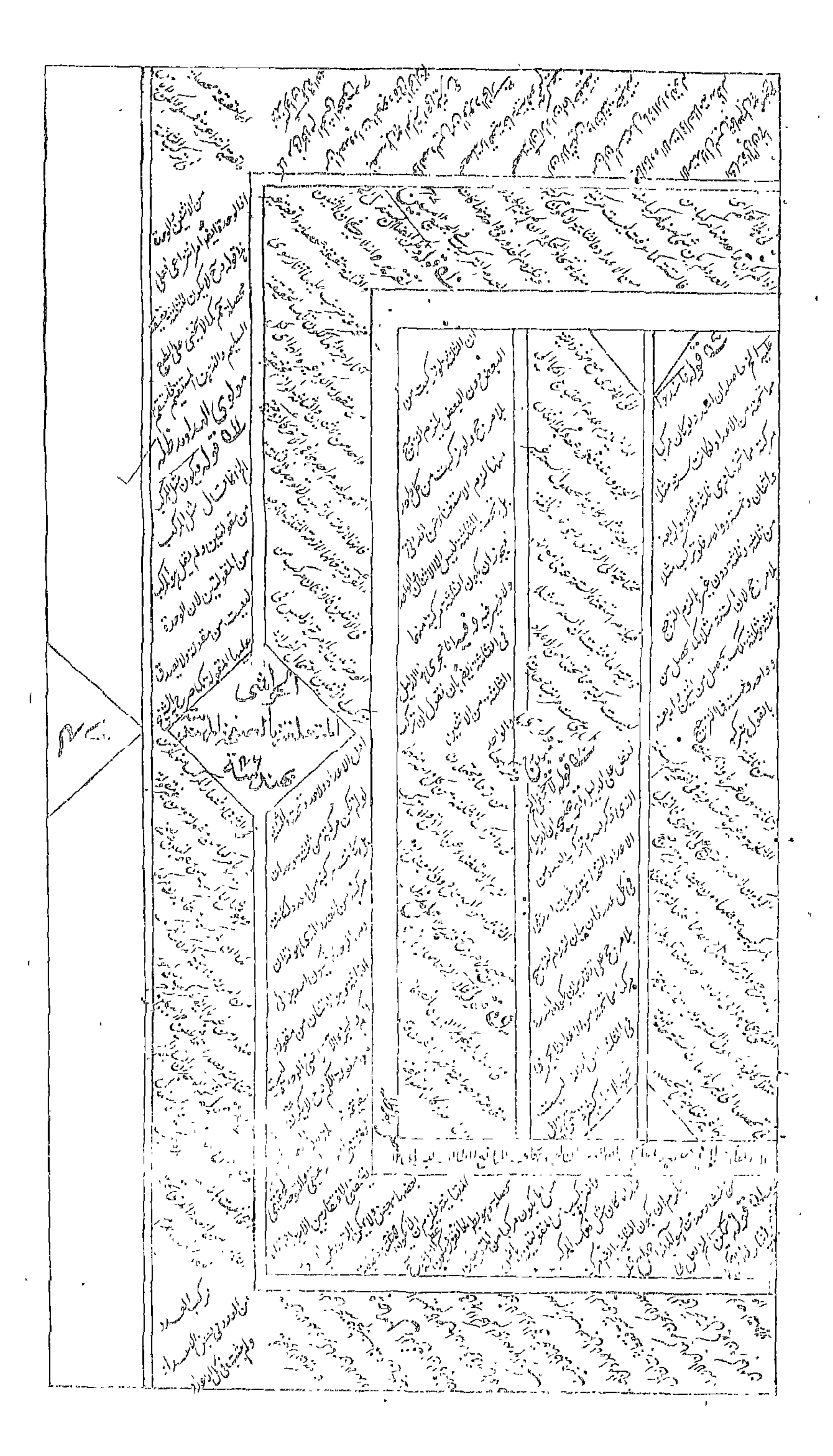
ولانه مركب من الاحاد وكنت اقول مركب من الوحدات بوهم من ظاهر عبارة الشيخ والعدد يحمل على المعدود بالمواطاة والوحدة محمولة عليه بالاشتقاق والواحد من حيث هو واحد ليس موجودا في الخارج فكذا العدد المركب منه والكلام الواقع من الشيخ في الشفاء ليس على ظاهره حيث قال العدد له وجود في الاشياء ووجود في النفس وليس قول من قال ان العدد لا وجود له الا في النفس بشيء يعتد به واما من قال ان العدد لا وجود له مجردا عن المعدودات التي في الاعيان الا في النفس فهو حق قوله وتلك الامور اي اعدام تلك الامور وحينئذ ترتيبها من جهة الاعدام المتأخرة قوله لانه لما كان لا يخفى عليك ان الترتيب كما يحصل بالتقدم والتأخر الذاتي كما بين العلل والمعلولات وبالتقدم والتأخر الوضعي كما بين الاجسام والمقادير كذا يحصل بالاعتبار والملزومية وانما لم يثبت الترتيب بالعلية والمعلولية بان الاقل جزء للاكثر فوجود الاقل علة لوجود الاكثر وعدم العلة علة لعدم المعلول

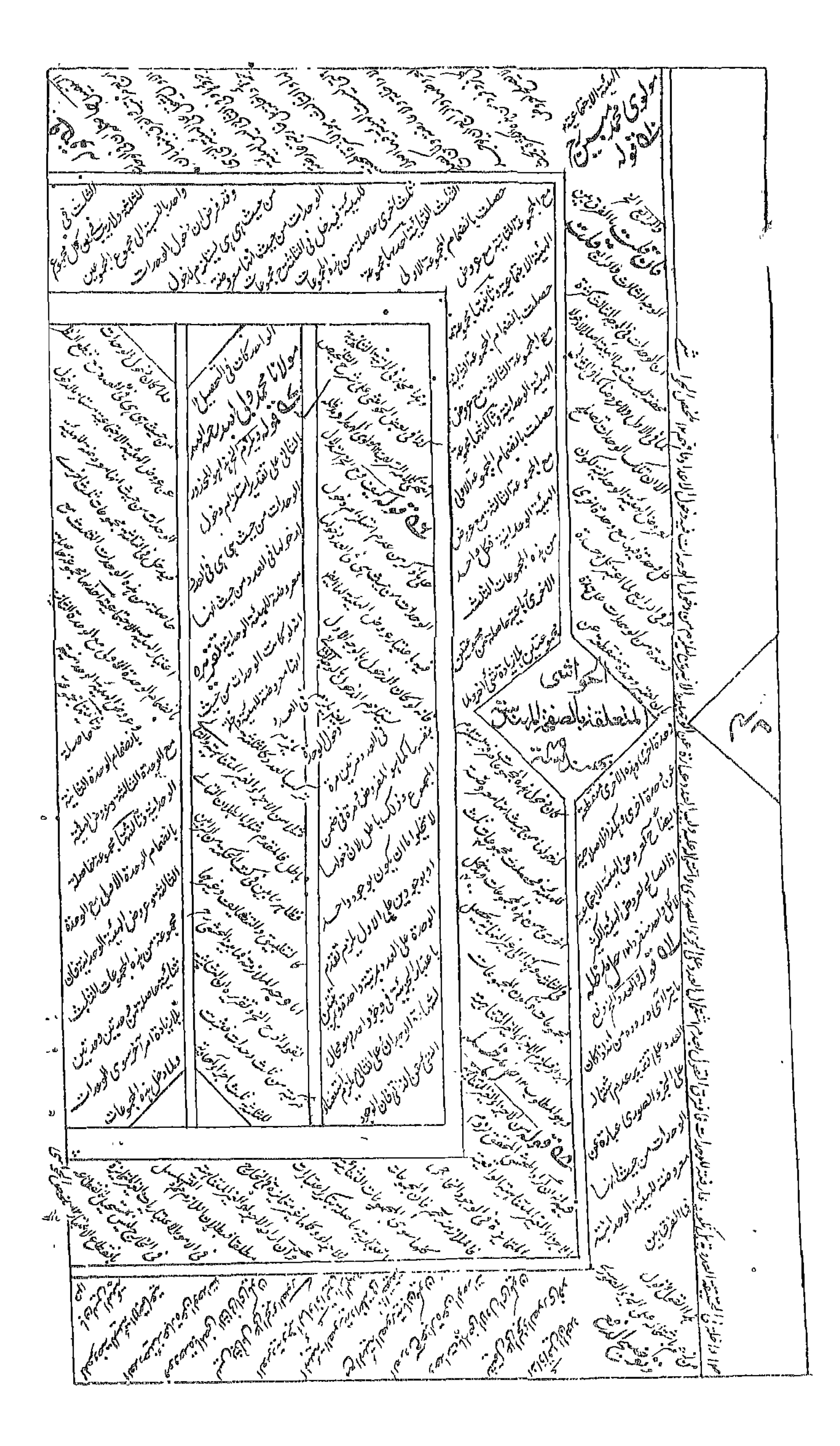
سواء اعتبر فيه الجزء الصوري او لا كما لا يخفى ١٢ منه نفي لكلامه في الوجود النفس الامري لا الخارجي ١٢ منه كما يشهد به قوله فعدمات الاعداد منه

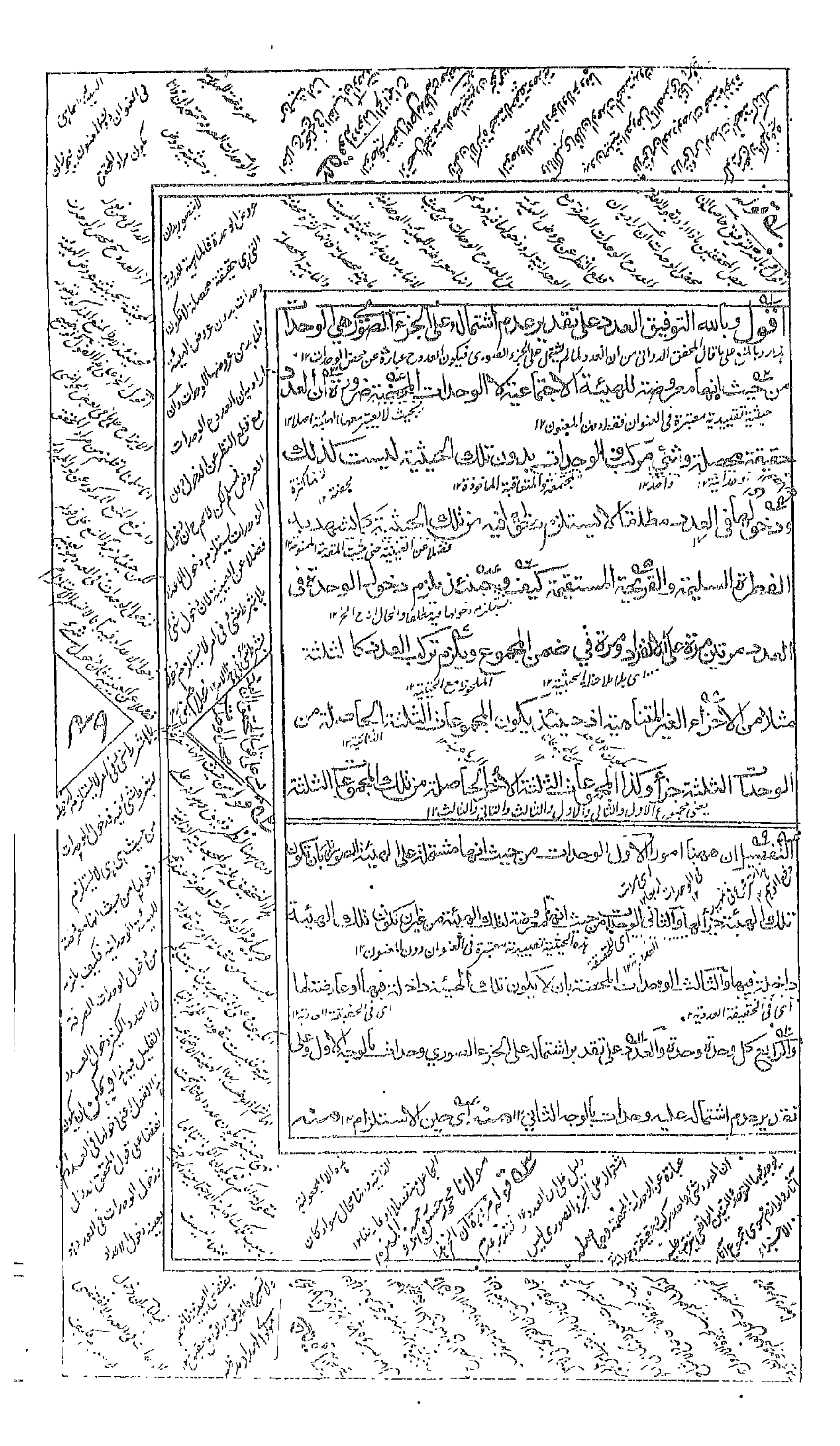


فعدم الاقل علة لعدم الاكثر بوجهين الاول ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته
كما تقرر في موضعه قال بعض المحققين هذا الحكم مع القول باشتمال العدد على الجزء الصوري
ظاهر لا سترة فيه واما مع القول بنفي الجزء الصوري فيه فلان العدد حينئذ نفس
الوحدات بلا انضمام امر آخر فدخول الوحدات في العدد هو بعينه دخول الاعداد

قال ارسطو ولا تحسبن ان ستة مثلا ثلثة ثلثة بل هي ستة مرة واحدة واستدلوا عليه
بان الستة مثلا ان تقومت بثلثة ثلثة دون اربعة واثنين وخمسة وواحد لزم
الترجيح بلا مرجح وان تقومت بالكل لزم استغناء الشيء عما هو ذاتي له لان كل واحد كاف في تقومه
فيستغني به عما عداه ولا يخفى ان هذا البيان لا يجري في الثلثة فلا بد فيه من ضم مقدمة وهي
التوافق بين الاعداد في هذا الحكم ويمكن ايضا ان يستدل بان الاثنين والثلثة لها خاصية
ولوازم مختصة فالاثنان مركب من الوحدتين والثلثة ان كان مركبا من العدد يكون
مركبا من العدد الذي هو الاثنان ومن الوحدة وحينئذ لا تكون لها خاصية مستقلة ويكون
مثل المركب من المقومين فيلزم ان يكون ايضا مركبا من الوحدات ثم الوحدات السليم
الفرق بين عدد وعدد في هذا الحكم فثبت ان كل عدد مركب من الوحدات دون الاعداد التي تحته

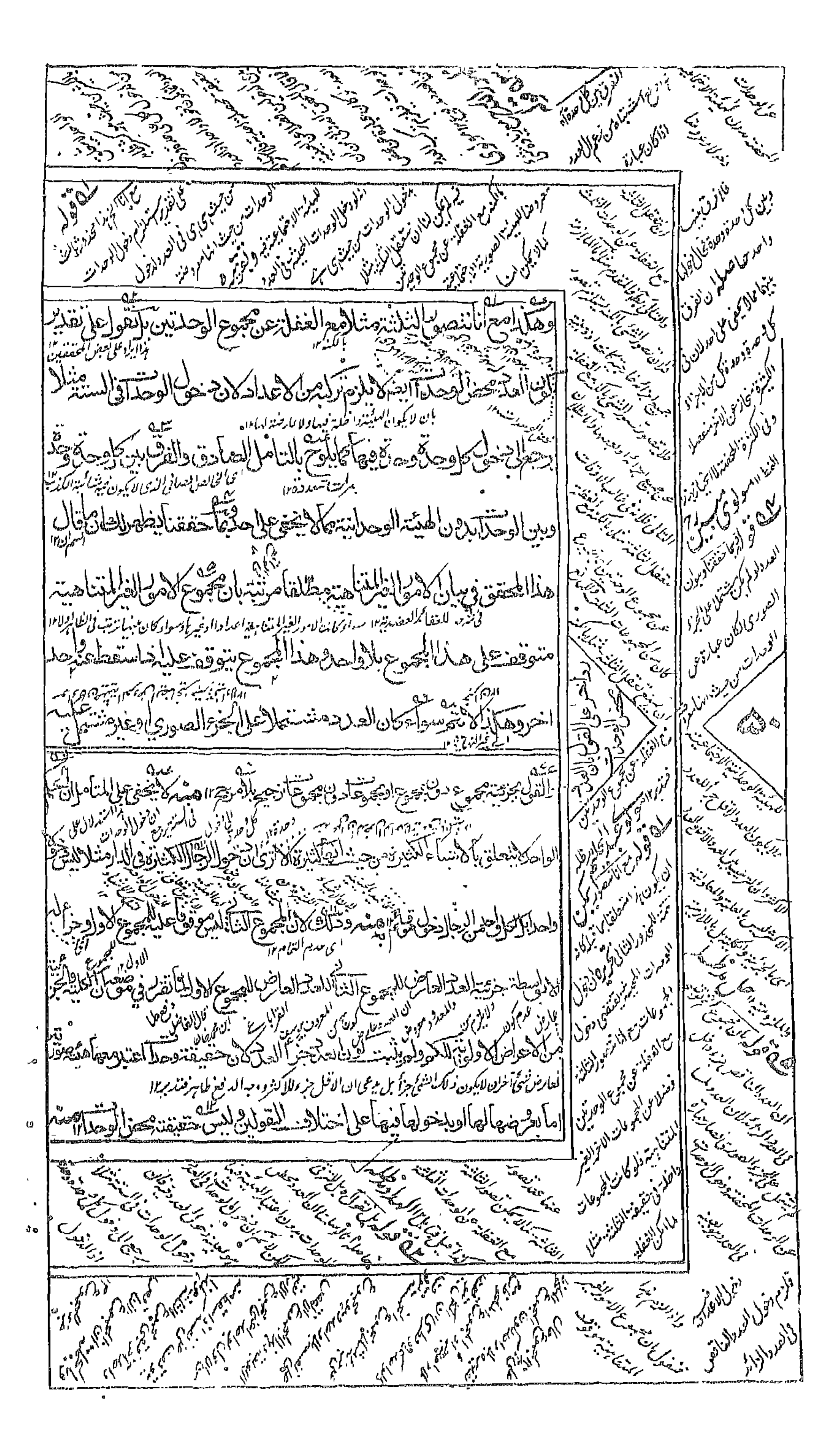






أقول وبالله التوفيق العدد على تقدير عدم اشتماله على الجزء الصوري هي الوحدات
من حيث إنها معروضة للهيئة الاجتماعية لا الوحدات المحضة وقد مرّ أن العدد
حقيقة متحصلة وشيء مركب من الوحدات بدون تلك الحيثية ليست كذلك
ودخولها في العدد مطلقا لا يستلزم ما ينافيه من تلك الحيثية كما تشهد به
الفطرة السليمة والقريحة المستقيمة كيف ويمتنع أن يلزم دخول الوحدة في
العدد مرتين مرة على الأفراد ومرة في ضمن المجموع ويلزم تركب العدد كالثلاثة
مثلا من الأجزاء الغير المتناهية فحينئذ يكون المجموعات الثلاثة الحاصلة من
الوحدات الثلاثة جزءا وكذا المجموعات الثلاثة الأخر الحاصلة من تلك المجموعات الثلاثة

التفصيل أن ههنا أمورا الأول الوحدات من حيث إنها مشتملة على الهيئة الصورية بأن تكون
تلك الهيئة جزءا لها والثاني الوحدات من حيث إنها معروضة لتلك الهيئة من غير أن تكون تلك الهيئة
داخلة فيها والثالث الوحدات المحضة بأن لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها أو عارضة لها
والرابع كل وحدة وحدة والعدد على تقدير اشتماله على الجزء الصوري وحدات بالوجه الأول وعلى
تقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني ١٢ منه أي حين الاستلزام ١٢ منه



وهكذا امع انا نتصور الثلاثة متلاصقة مع الغفلة عن مجموع الواحدين بل نقول على تقدير

ان العدد محض الوحدات ايضا لا يلزم تركبه من الاعداد لان دخول الوحدات في الستة مثلا

بحيث لا يدخل كل وحدة وحدة فيها مما يلوح بالتامل الصادق والفرق بين كل وحدة وحدة

وبين الوحدات بدون الهيئة الوحدانية مما لا يخفى على احد فبما حققنا يظهر لك ان ما قال

هذا المحقق في بيان الامور الغير المتناهية مطلقا مرتبة بان مجموع الامور الغير المتناهية

متوقف على هذا المجموع بلا واحد وهذا المجموع يتوقف عليه اذا سقط عنه واحد

اخر وهكذا لا يتم سواء كان العدد مشتملا على الجزء الصوري وغيره نعم يتم على

القول بجزئية مجموع دون مجموع او مجموع عاد دون مجموع غير عاد [illegible] منه لا يخفى على المتامل ان الحكم

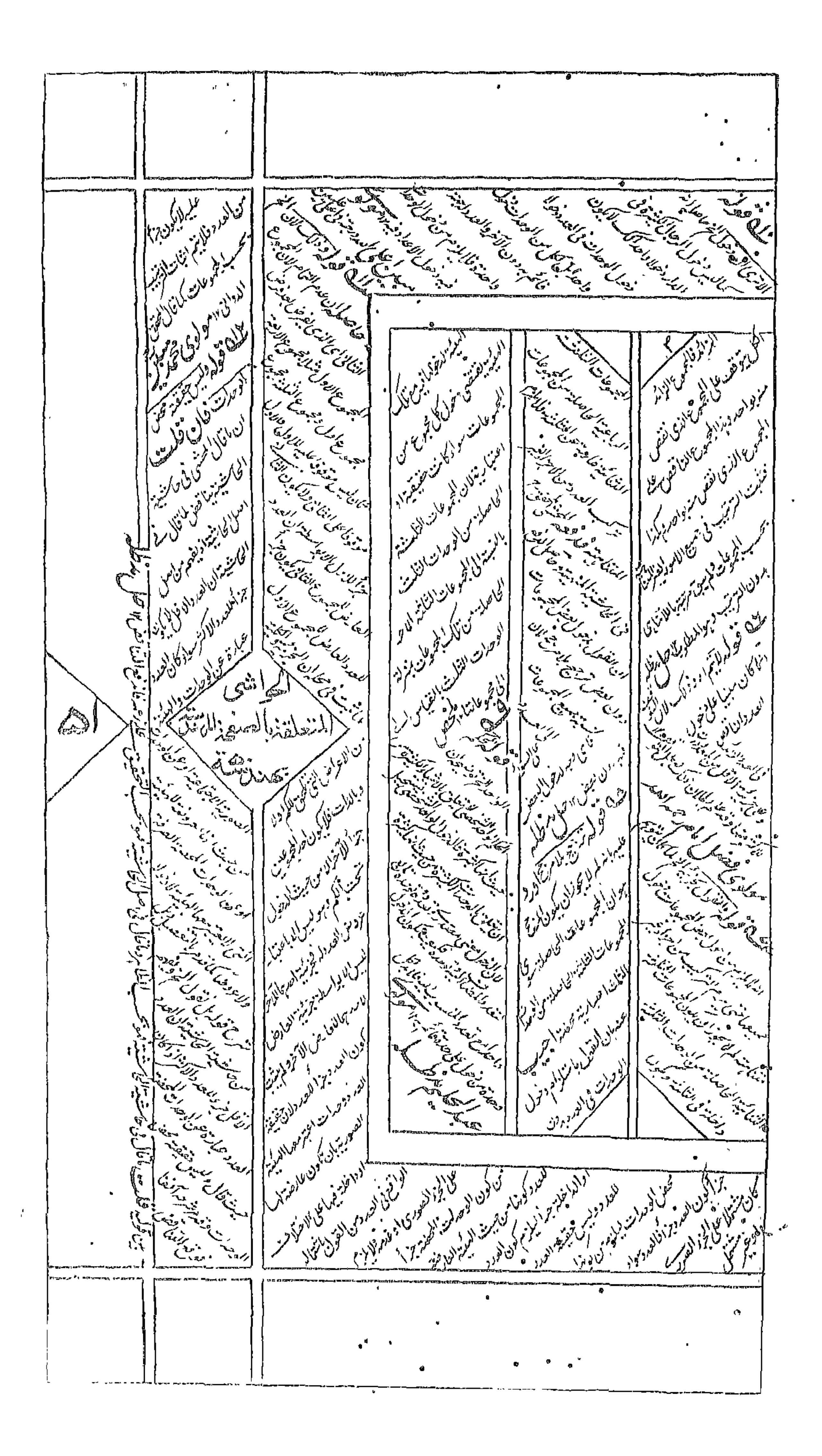
الواحد لا يتعلق بالاشياء الكثيرة من حيث انها كثيرة الا ترى ان دخول الرجال الكثيرة في الدار مثلا ليس دخول

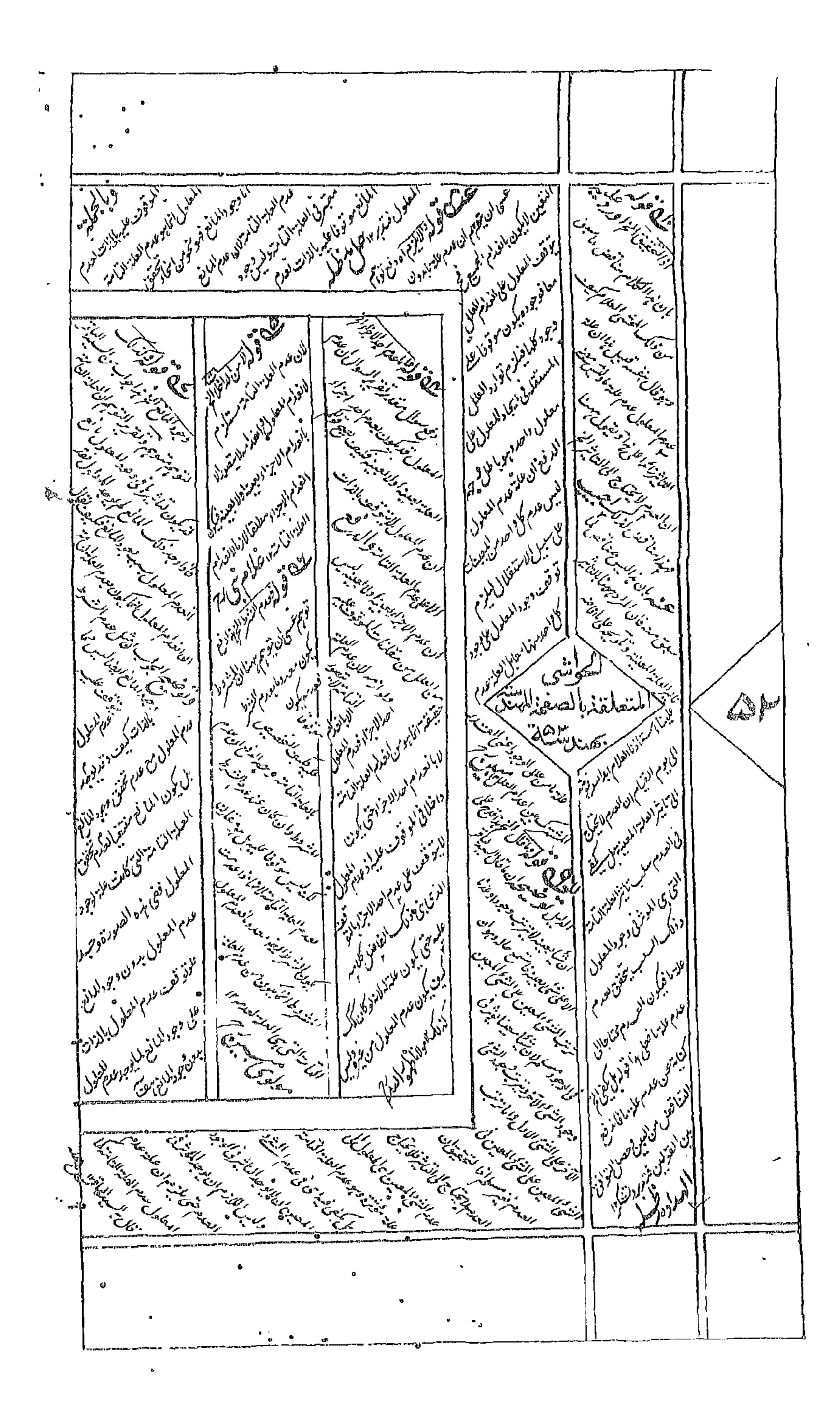
واحد [illegible] وذلك لان المجموع الثاني ليس موقوفا عليه للمجموع الاول وجزءا له

الا بواسطة جزئية العدد العارض للمجموع الثاني للعدد العارض للمجموع الاول ولما انقرض في موضعه ان الكلية والجزئية

من الاعراض الاولية الكلية ولم يثبت كون بعض العدد جزءا للعدد لان حقيقته وحدات اعتبر معها هيئة صورية

لما يعرضها لها او يدخولها فيها على اختلاف القولين وليس حقيقته محض الوحدات ١٢ منه





الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة بصفحة ٥٢

نعم لو قال بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني وذلك لمجموع الثالث

وهكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع احاد العشرة مثلا يتحقق كل واحد واحد

من احاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها يتحقق مجموعها بالضرورة

هذا والوجه الثاني ان علة عدم المعلول ليست عدم العلة المعينة بل عدم احدهما

واما عدم العلة المعينة فهو مستلزم لعدم المعلول قال بعض الافاضل عدم المعلول

الذي يتوقف بالذات الا على عدم العلة التامة فشيء بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على شيء بعينه واما

على احد الاجزاء لا بعينه ولا بعينه فعلى كل تقدير تصورت الاجزاء من مقارنات الموقوف عليه

ولهذا ترى ان من الداخلات عدم الشرط ليس مما يتوقف عليه عدم المشروط بل هو مقارن

لعدم العلة التامة الذي هو العلة للعدم وكذلك وجود المانع ليس يتوقف عليه عدم

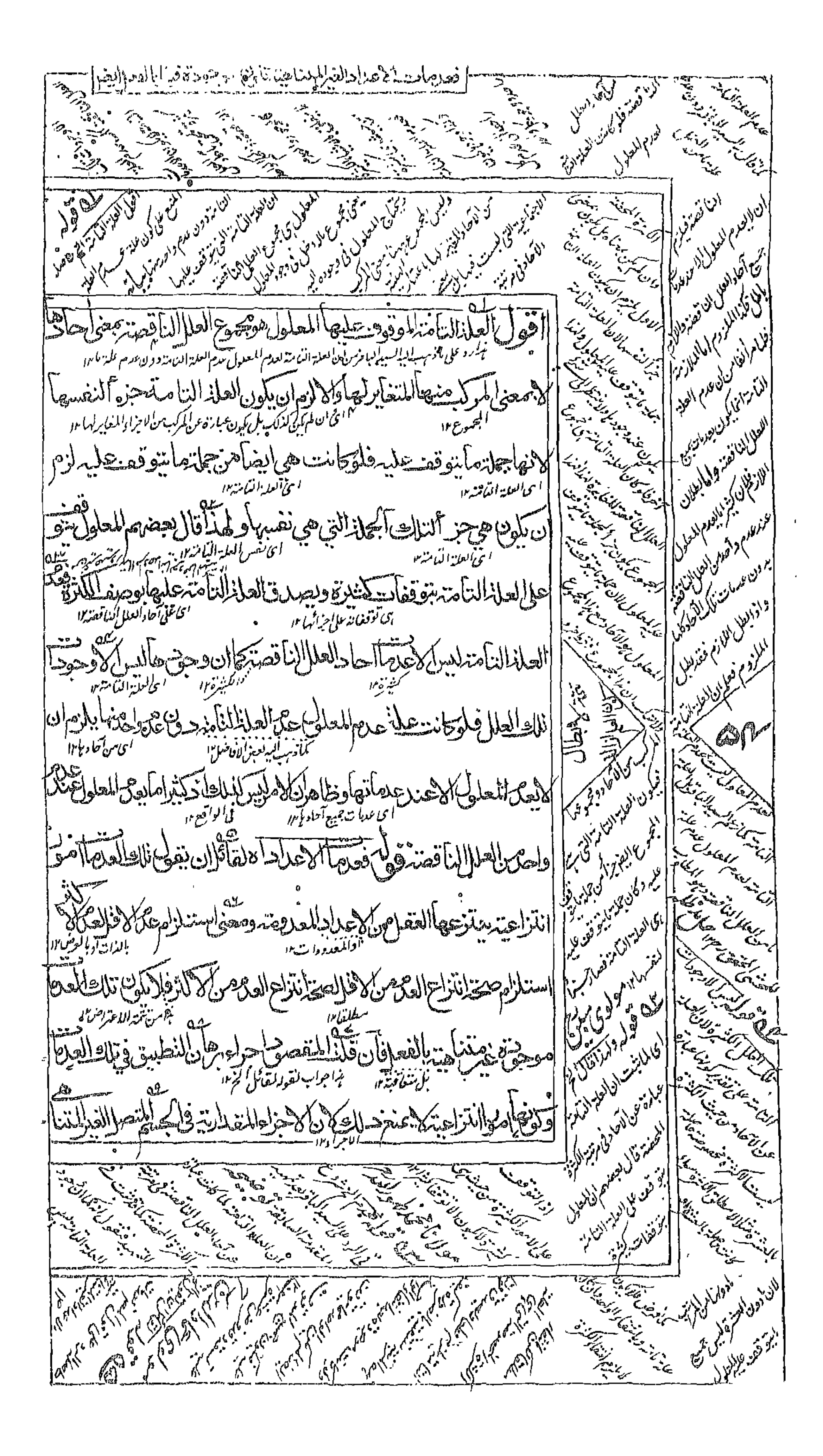
المعلول بل ربما ينتفي المعلول مع انتفاء المانع لعدم تحقق العلة التامة

وبهذا يتم استلزام العدم الاكثر لانه لا يكون الا كما قال المصنف رحمه الله ١٢ منه ولا يلزم عند انعدام العلل ان تتوارد العلل

المستقل على معلول واحد ... باقر المدعى ... ما قال الاجزاء بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على

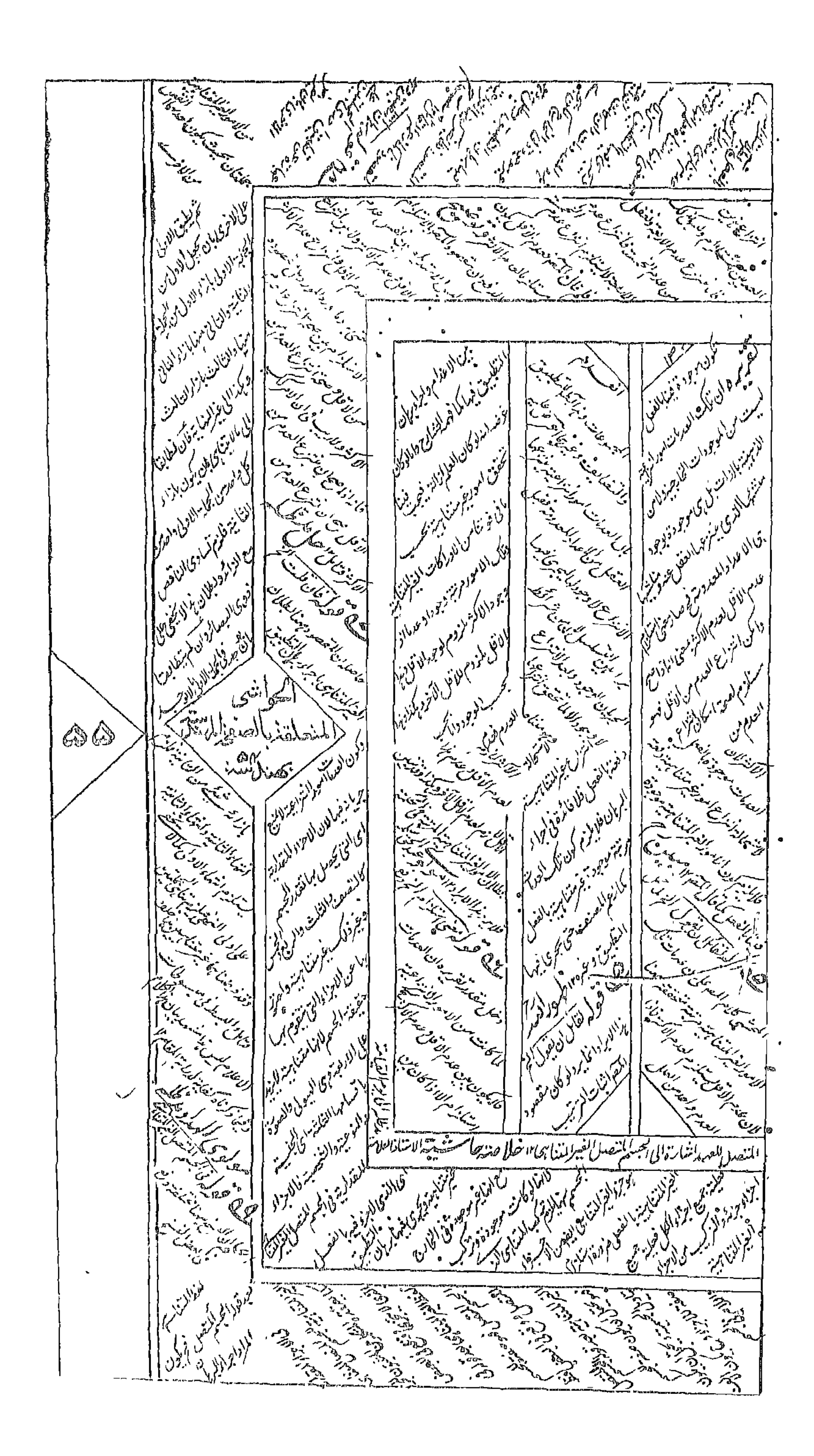
اي مرادنا من بعض الافاضل ههنا هو مير باقر الخ ١٢

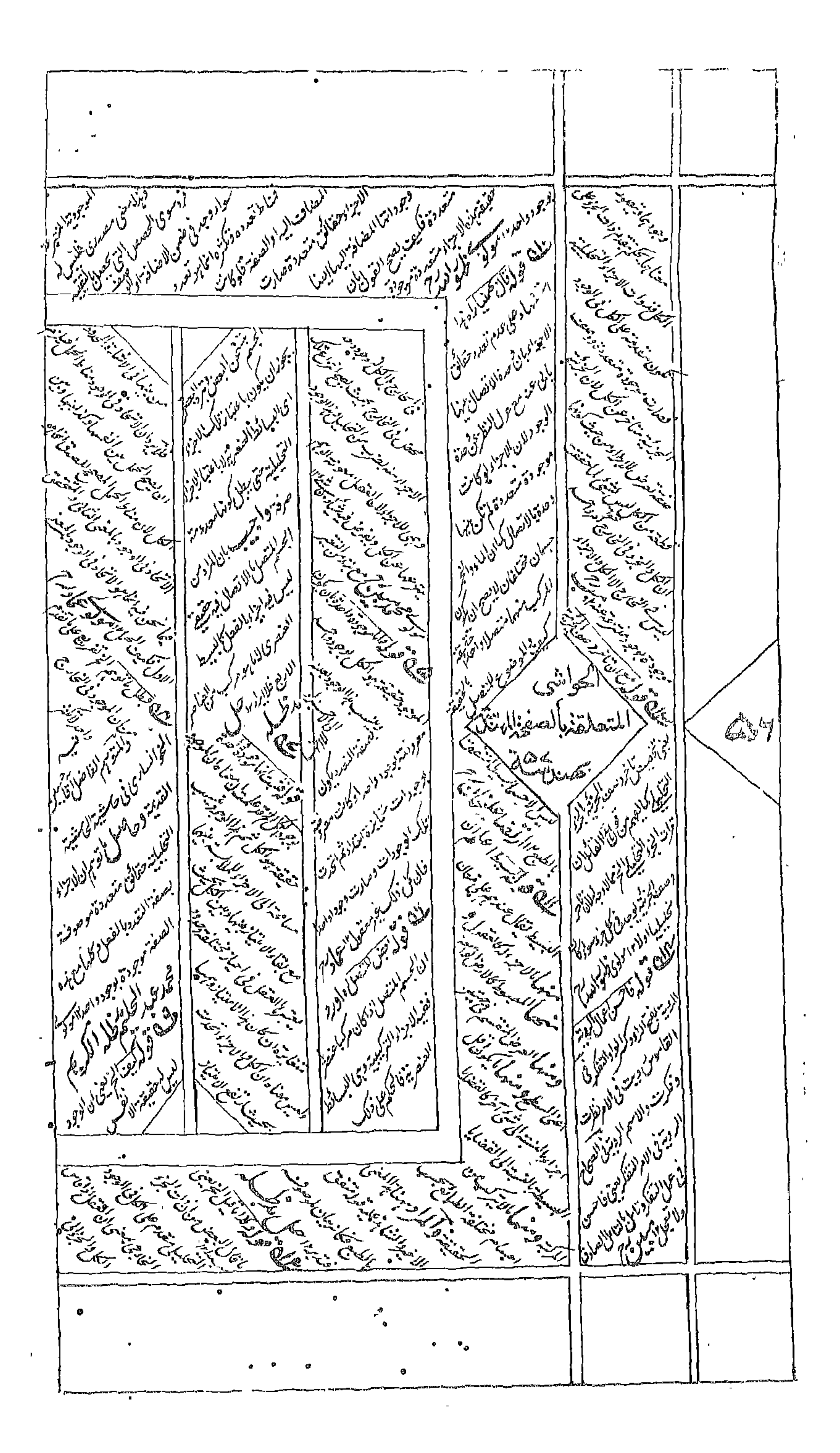
شيء بعينه ففي الوجود مسلم واما في العدم فلا اذ التحقيق ان العدم لا يحتاج الى التأثير بل يكفي فيه سلب التأثير في الوجود ١٢ منه



فعدماتها في اعداد الغير المتناهية ثابتة موجودة فيها بالعدم البحت

اقول العلة التامة الموقوف عليها المعلول هو مجموع العلل الناقصة بمعنى احادها
لا بمعنى المركب منها المتغاير لها والا لزم ان يكون العلة التامة جزء لنفسها
لانها جملة ما يتوقف عليه فلو كانت هي ايضا من جملة ما يتوقف عليه لزم
ان يكون هي جزء لتلك الجملة التي هي نفسها ولهذا قال بعضهم المعلول يتوقف
على العلة التامة بتوقفات كثيرة ويصدق العلة التامة عليها بوصف الكثرة فعدم
العلة التامة ليس الا عدمات احاد العلل الناقصة كما ان وجودها ليس الا وجودات
تلك العلل فلو كانت علة عدم المعلول عدم العلة التامة دون عدم واحد منها يلزم ان
لا يعدم المعلول الا عند عدماتها وظاهر ان الامر ليس كذلك اذ كثيرا ما يعدم المعلول عند عدم
واحد من العلل الناقصة قوله فعدماتها الاعداد لا يقال ان تلك العدمات امور
انتزاعية ينتزعها العقل من الاعداد المعدومة ومعنى استلزام عدم الاقل العدم الاكثر
استلزام صحة انتزاع العدم من الاقل لصحة انتزاع العدم من الاكثر فلا يكون تلك العدمات
موجودة غير متناهية بالفعل فان قلت المقصود اجراء برهان التطبيق في تلك العدمات
ولو كانت امورا انتزاعية لا يمنع ذلك لان الاجزاء المقدارية في الجسم المتصل الغير المتناهي





الحواشي المتعلقة بالصفحة المقابلة

يجري فيها برهان التطبيق مع انها اجزاء وهمية غير موجودة في الخارج لامتناع

تركب الجسم المتناهي المقدار من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل

اي بوجود مغاير عن وجود الكل وتفصيله ان الاجزاء التحليلية اما معدومة صرفة واما موجودة متعددة واما

موجودة واحدة والاول باطل لان تلك الاجزاء ربما تقع موضوعا للقضايا الخارجية كما اذا تسخن بعض

المتصل وتبرد بعض آخر في الخارج فيقال هذا البعض حار وذلك بارد وثبوت الشيء للشيء في ظرف مستلزم لثبوت

المثبت له فيه في ذلك الظرف والثاني لان الجسم يقبل الانقسامات الغير المتناهية بالفعل فلو كانت تلك الاجزاء

متعددة يلزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل فثبت انها موجودة واحدة بوجود الكل فليس في الخارج الا امر واحد غاية

ان يكون فيه تعدد وتكثر ثم العقل يعتبر او ينتزع منه اجزاء ويفرض شيئا دون شيء فبطل ما توهم انها اجزاء

متعددة موجودة بوجودات على حدة والوجود نفس الموجودية المنتزعة وليس لها فرد سوى الحصة المعينة بالوصف

تأييد لبطلان ما توهم ١٢

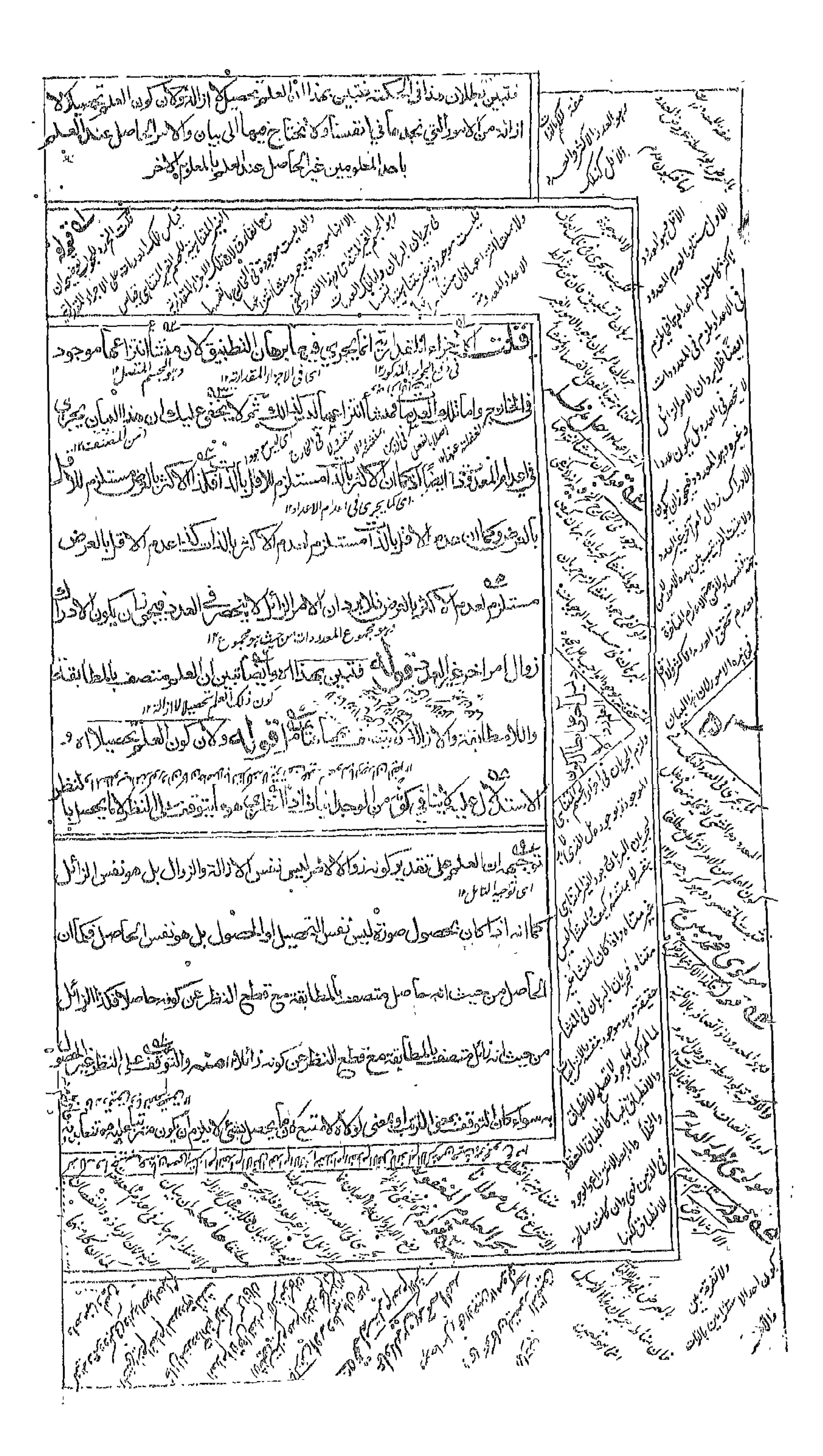
او الاضافة فالتعدد باعتبار في التحصيل الماء والخمر لا يصح ان يكون بينهما وحدة بالاتصال حقيقة فان الموضوع للمتصل

بالحقيقة جسم متصل بسيط متصف بالطبع ولذا قيل ان الجزء التحليلي متحد مع الكل في الوجود الخارجي يعني

هذا معطوف على قوله ما توهم ١٢

ان العقل اذا قاس الكل والجزء الى الوجود حكم بنفي وجود الجزء بوجوده الجزئي بنفسه حيث لما اختفت الكل والجزء في

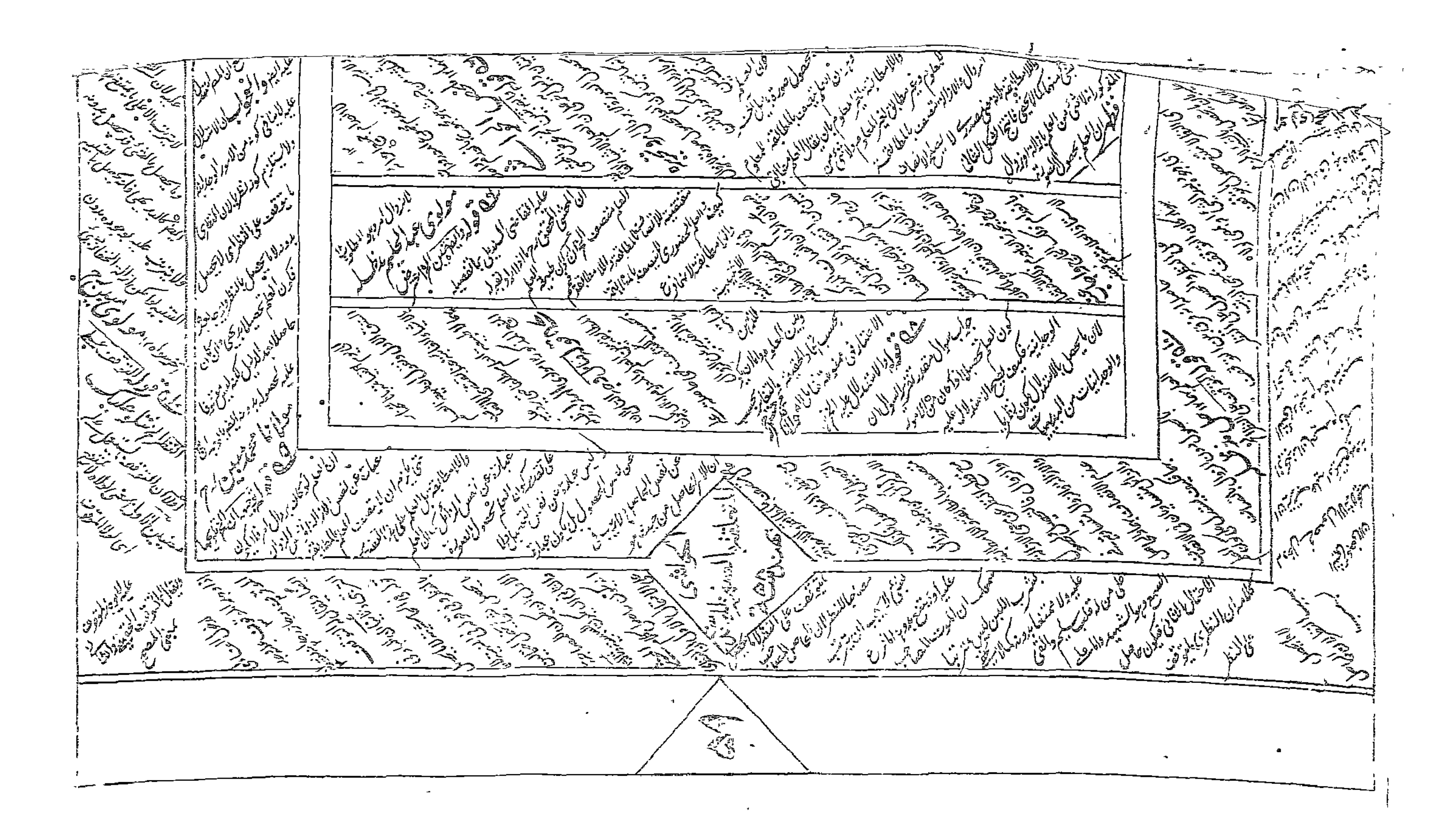
الخارج امرا واحدا [illegible]

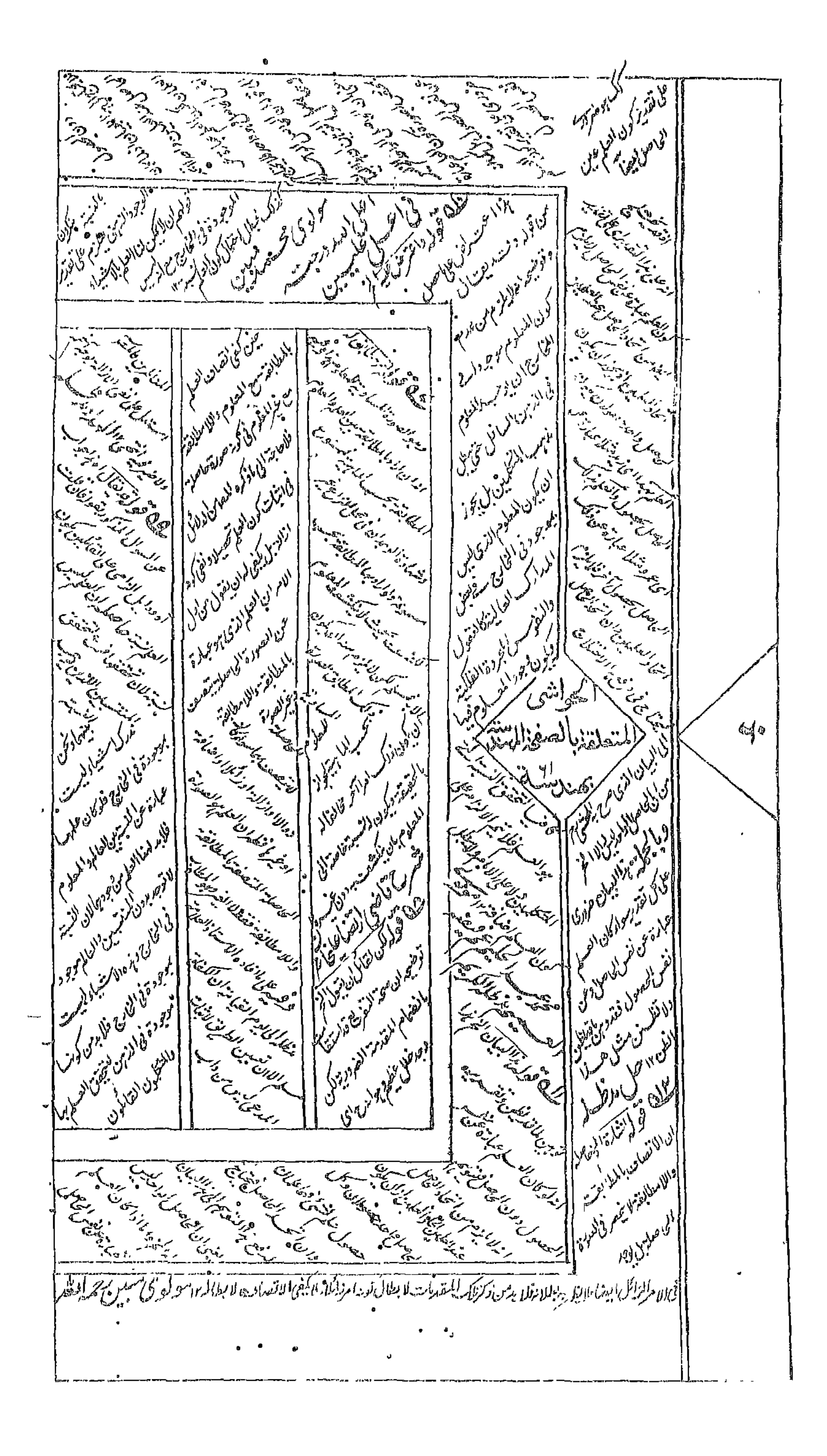


فتبين بطلان هذا في الحكمة فتبين بهذا ان العلم تحصيل لا ازالة ولان كون العلم تحصيلا لا ازالة من الامور التي نجدها في انفسنا ولا نحتاج فيها الى بيان ولان الحاصل عند العلم باحد المعلومين غير الحاصل عند العلم بالمعلوم الاخر

قلت الاجزاء المقدارية انما يجري فيها برهان التطبيق لان منشأ انتزاعها موجود في الخارج واما تلك العدم فمنشأ انتزاعها الذهن الذي لا يخفى عليك ان هذا البيان يجري في اعدام المعدومات ايضا لانه كما ان لا كثر بالذات مستلزم للاقل بالذات فكذا الاكثر بالعرض مستلزم للاقل بالعرض وكما ان عدم الاقل بالذات مستلزم لعدم الاكثر بالذات كذا عدم الاقل بالعرض مستلزم لعدم الاكثر بالعرض فلا يرد ان الامر الزائل لا ينحصر في العدد فيجوز ان يكون الادراك زوال امر اخر غير العدد قوله فتبين بهذا وايضا تبين ان العلم متصف بالمطابقة واللامطابقة والازالة لا تتصف بهما اه قوله ولان كون العلم تحصيلا اه الاستدلال عليه كانما في كون الوجدان باذا اثبتناه وانما يتوقف على النظر لا يحصرنا

توجيهه ان العلم على تقدير كونه زوالا لا اثر ليس نفس الازالة والزوال بل هو نفس الزائل كما انه اذا كان حصول صورة ليس نفس التحصيل او الحصول بل هو نفس الحاصل فكما ان الحاصل من حيث انه حاصل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه حاصلا فكذا الزائل من حيث انه زائل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه زائلا اه والتوقف على النظر غير الحصول به سواء كان التوقف بمعنى الترتب او بمعنى لولاه لامتنع فان ما يحصل بالشيء لا يلزم ان يكون مترتبا عليه ومتعاقبا





الحواشي
المتعلقة بالصفحة المتقدمة
[illegible] رسالة ٦١

قوله ١٢٨ عشر ان على الحاصل
من قوله وتشديد نعتان
وتوضيحه ان لا يلزم من عدم
كون المعلوم موجودا في
الخارج ان لا يتصف العلم
في الذهن المسائل حتى يلزم
مذهب المتكلمين بل يجوز
ان يكون المعلوم الذي ليس
بموجود في الخارج [illegible]
المدارك العالية كالعقل
والنفوس المجردة الفلكية
ويكون وجود المعلوم فيها

الماسبق فيلزم ان يكون لكل معلوم امر في العقل يطابقه وهو العلم به دون العلم بما عداه

قوله لما سبق اي ولا لكان العلم باحدهما عين العلم بالآخر وذلك لان الحاصل الواحد ليس له الا حصول واحد فحينئذ لو كان الحاصل عند العلم بهذا عين الحاصل عند العلم بذلك يلزم تحصيل الحاصل عند التحصيل الاول لما اشتهر ان النفس في ان واحد لا تتوجه الى شيئين قوله فيلزم ان يكون الا فان قلت يجوز ان يكون ذلك الامر العقلي مما لا يجري فيه المطابقة واللامطابقة كالاضافة بين العالم والمعلوم على ما هو مذهب جمهور المتكلمين قلت العلم يتصف بالمطابقة واللامطابقة كما يشهد به الضرورة فيلزم ان يكون لكل معلوم امر مطابق له هذا لكن لقائل ان يقول فح لا حاجة الى ما ذكره من المقدمات بل يكفي ان يقال العلم متصف بالمطابقة واللامطابقة وغير الصورة الحاصلة لا تتصف بهما فتدبر وقد يقال العلم ليس نسبة بين العالم والمعلوم لان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ونحن ندرك ما ليس موجودا في الخارج فلا بد له من ثبوت اذ ليس موجودا في الخارج فهو في الذهن وما اعترض عليه بانه يجوز ان يتحقق ذلك في بعض المدارك العالية

هذا البيان على تقدير ان يكون العلم عين الحاصل اضافة بديهي اذ لا يمكن ان يتوهم على هذا التقدير ان العلم بهذا و الحاصل بحصول والعلم بذلك هو هذا الحاصل بحصول آخر اشارة الى انه يمكن ان يقال العلم على تقدير ان يكون بزوال ايضا يتصف بهما كما مر بيانه في حاشيتنا الانيقة فلما كان المتصف بهما منحصرا في الامر الحاصل الا ذكر المصنف تلك المقدمات في كونه امرا

وانت خبير بان الاشياء المدركة لنا الغائبة عن اذهاننا لو ثبت في الخارج لانتفى علمنا

مردود على الاعتراض السابق ١٢

بها كما يحكم به البداهة فلا علم بالنحو المتحقق ليس كما وهم واثبت ما ذهب اليه المحققون

اي بالاستشهاد ١٢ — في الاذهان العالية ١٢

ان المعلوم بالذات هي الصورة العلمية وقد

وبيانه ان العلم صفة ذات اضافة فلا بد من ان يتحقق المعلوم عند تحققه ونحن نعلم بالضرورة ان علمنا

بالاشياء الغائبة عنا لا يزول بزوال تلك الاشياء في الخارج فالمعلوم بالذات هي الصورة الموجودة في الذهن

اي الاشياء الغائبة عن المدرك الموجودة في الخارج الحاضرة عند الحواس ١٢

لا ما هو موجود في الخارج لكن ينبغي ان يعلم انها معلومة بالذات من حيث هي هي لا من حيث انها مكتنفة

اي الصورة ١٢

بالعوارض الذهنية ولا يحتاج الى اثبات الوجود الذهني بل لا يتصور انكاره وبهذا يظهر ان ما سبق الى

اي وان لم يكن المعلوم بالذات هي الصورة من حيث هي ١٢

الاذهان من ان العلم الحصولي علم بالذات لكون معلومه اي الصورة الذهنية معلوما بالذات والعلم الحضوري

علم بالعرض لكون معلومه اي الشيء الخارجي معلوما بالعرض ليس بشيء ونشأ عن اهمال هذه الدقيقة واشتباه

خبر ان ١٢

احد العلمين المتغايرين بالآخر لان ههنا علمين الاول علم متعلق بالماهية من حيث هي هي مع

قطع النظر عن العوارض الذهنية والخارجية وهي معلومة بالذات والماهية من حيث انها معروضة بالعوارض الخارجية

معلومة بالعرض وهذا العلم حصولي لانه ليس الا بحصول صورة شيء في العقل والثاني علم متعلق بالعلم الاول الذي هو ايضا

بنا وسبيل الانكشاف فينا وذلك العلم علم حضوري لانه صفة النفس وعلم النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري كما تقرر في موضعه

الحواشي

المتعلقة بالصفحة المرقومة بهذه سنة ٦٢

[illegible]

بالاعتبار الاول بل يكون المعلوم بالذات هي الصورة ١٢

الصورة المكتنفة بالعوارض الذهنية ولا ريب في ان الصورة المكتنفة بالعوارض الذهنية لا وجود لها الا في الذهن فح لا يحتاج الى اثبات الوجود الذهني بل لا يتصور انكار الوجود الذهني كما لا يتصور انكار الوجود الخارجي واللازم باطل فان الجم الغفير من المتكلمين [illegible]

[illegible] قوله [illegible] علی [illegible]

[illegible]

[illegible] المعلوم بالذات [illegible] الخارجية [illegible] بالعوارض الذهنية [illegible]

قوله وبعبارة [illegible]

ولا كان العلم [illegible] الاذهان من ان العلم الحضوري علم بالذات زعما منه ان معلومه هو الصورة الذهنية وهي معلومة بالذات ومعلوم الحصولي هو الصورة الخارجية وهي معلومة بالعرض ليس بشيء لان معلوم الحصولي ليس هو الشيء الخارجي بل الصورة الذهنية معلومة فالواهم اهمل دقة

الاعتبارين للصورة في الذهن وغفل عنهما فهو كما يبين ١٢

قوله وبعبارة اخرى اي اعلم انه يأتي من ان المعلوم بالذات في العلم الحصولي الصورة من حيث هي لا من حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية ١٢

قوله وبعبارة اخرى [illegible] ان المعلوم بالذات يتعلق به العلم بالذات والعلم الحصولي [illegible] نفس الطبيعة [illegible] العوارض [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible] بالذات [illegible]

بالتشخص الخارجي والتشخص الخارجي معلوم بالعرض فالعلم الحصولي علم بالعرض والعلم بالذات انما هو العلم الحضوري ولم يفهم ذلك البعض ان الصورة الذهنية مرتبتين اي في مرتبة نفس الذات معلوم للعلم الحصولي وفي مرتبة الاكتناف بالعوارض علم حصولي ومعلوم للعلم الحضوري

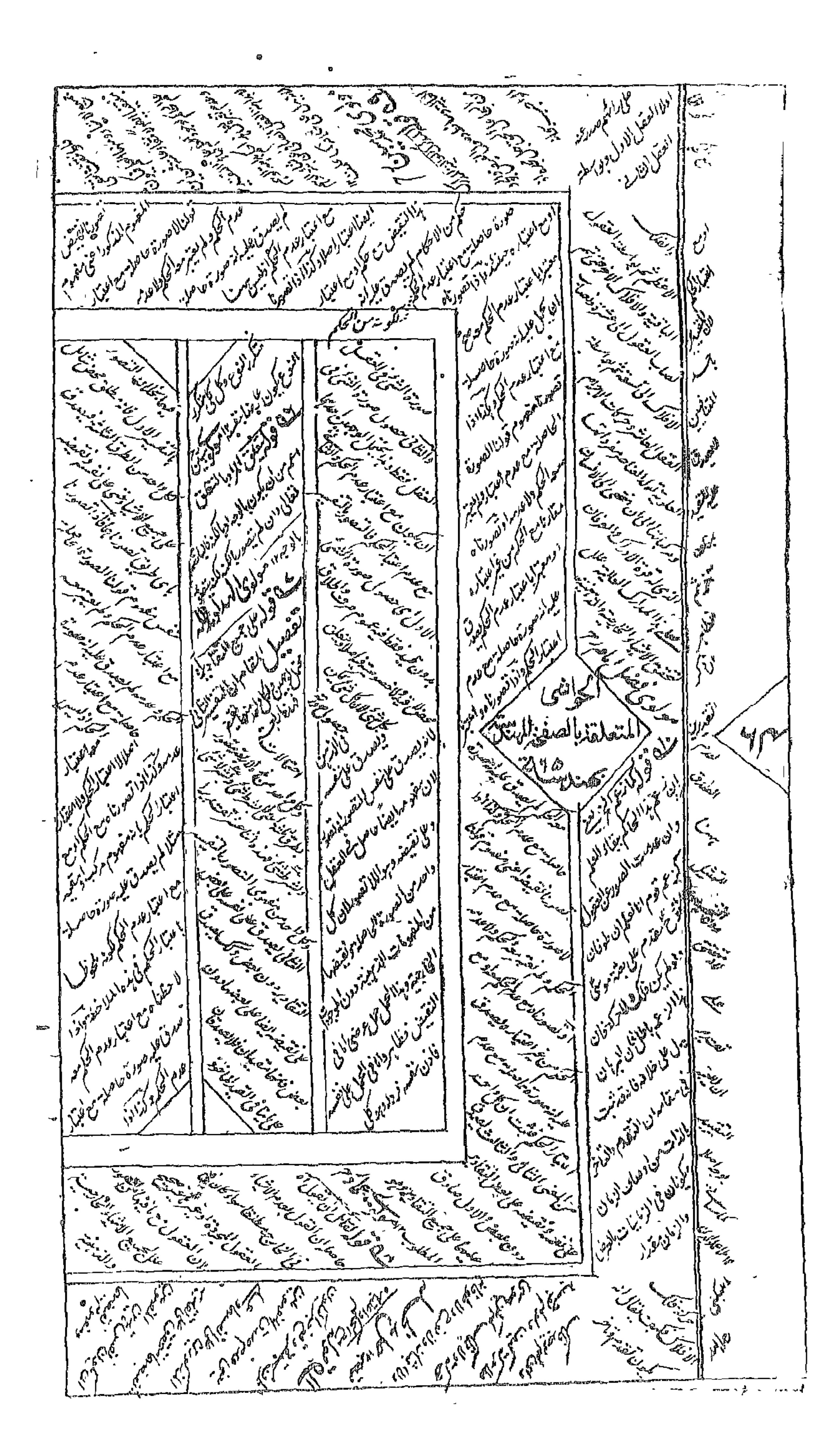
ويعين العلم الحضوري فان العلم والمعلوم في العلم الحضوري متحد ان بالذات ١٢

مخصص الخ [illegible]

قوله بعينها اي في الصورة الذهنية اي صفة للذهن من الخارج ١٢

قوله لانه صفة اي صفة النفس ذاتها وصفات الانضمامية حقيقية للنفس وعلم النفس بذاتها وصفاتها الثبوتية الحقيقية

علم حضوري فتأمل ١٢



الحواشي

المتعلقة بالصفحة الرابعة

٦٥

وقد يقال هو المراد بحصول صورة الشيء في العقل ويجب ان يكون هذا العلم اعم من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر او غير مطابق جازما او غير جازم فيشمل جميع التصورات والتصديقات فان المنطق انما يبحث فيه عن المعاني الكلية الشاملة [illegible] وعن انصافها [illegible] فاذا تقرر هذا فنقول فسر التصور بامرين احدهما بانه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل وهو بهذا المعنى الاعتبار

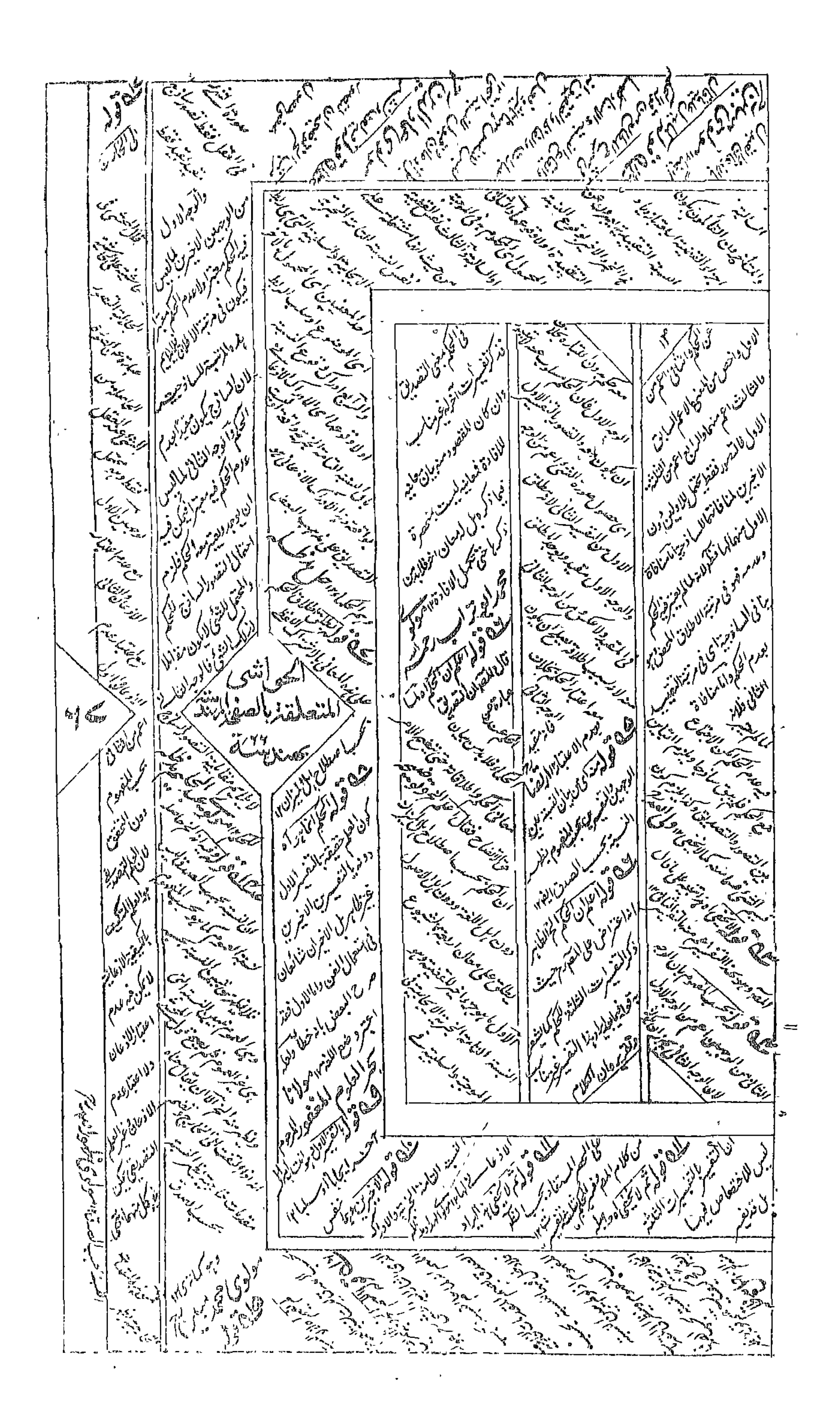
فان للمناقشة فيه مجالا اقول وذلك هو المراد بحصول الصورة فالمراد بحصول الصورة الصورة الحاصلة اذ المطابقة واللامطابقة انما هي متحققة فيها وهذا يدل على ان مورد القسمة في التصور والتصديق هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة كما حققناه قوله ويجب ان يكون الخ وانما لم يعمم العلم بحيث يشمل التصورات ايضا لان شمول العلم لها ظاهر بخلاف شمول التصديقات الغير المطابقة وغير الجازمة وشموله للتصديقات المطابقة والجازمة وان كان ظاهرا لكن اورده بواسطة مقابلتهما قوله فسر التصور الخ اذ لو اريد بالتفسير الاول كان في صرافة العموم ومحوضة الاطلاق حتى يتعلق بكل شيء ويصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي والتصور بالتفسيرين الاخيرين وان كان يتعلق بكل شيء على ما ذهب اليه المحققون ولذا قيل لا حجر في التصور لكن لا يصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي على جميع التقادير

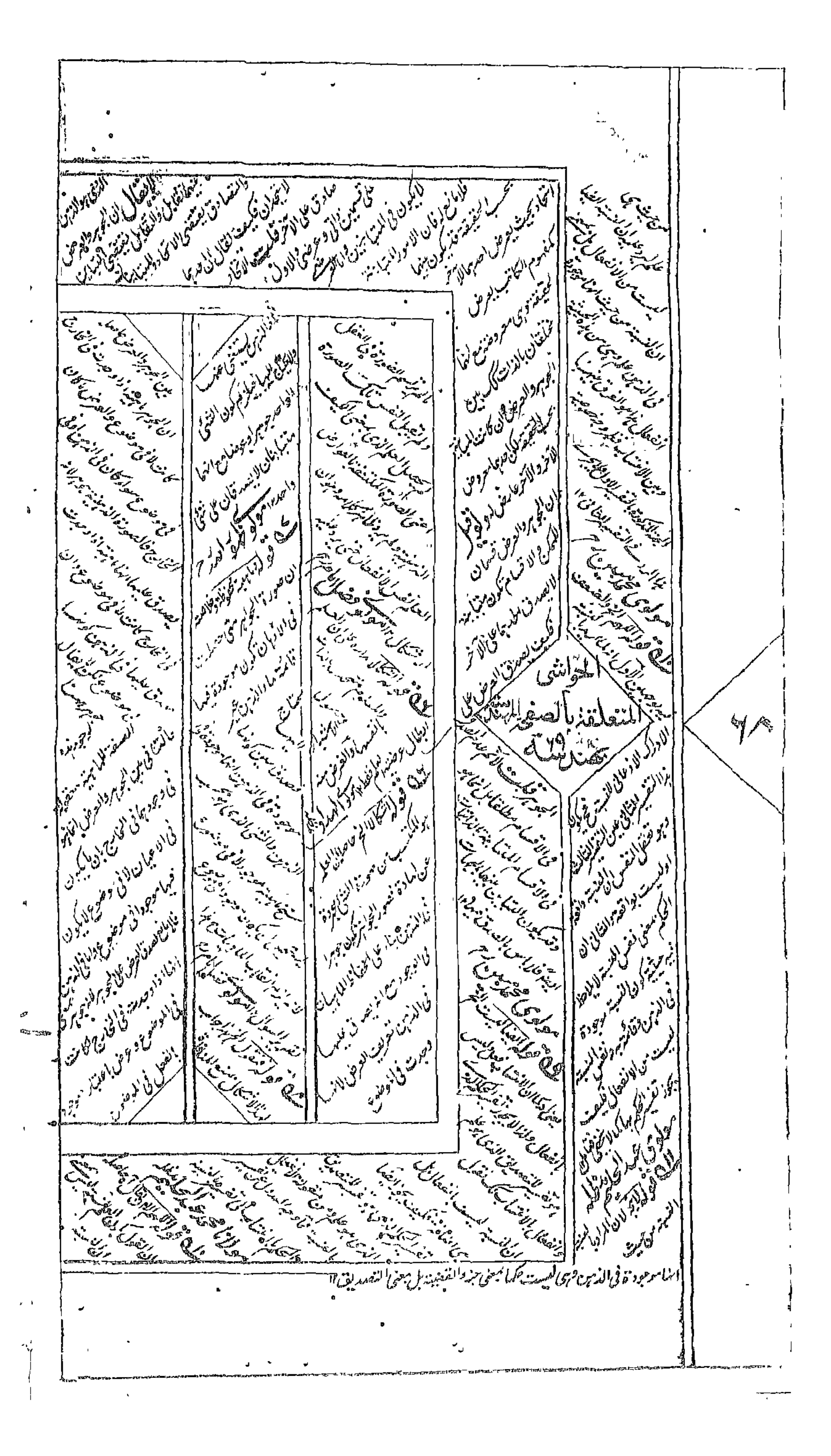
فلقائل ان يقول المدارك العالية مع ما فيها من الصور العلمية على التحقق للاشياء الخارجية والذهنية وعلى تقدير انتفاء [illegible] انتفاء العلم [illegible] ولو لم يكن فلك [illegible] العقلية دون الموجودات الخارجية [illegible] الصورة الحاصلة من الشيء مع اعتبار عدم الحكم والصورة الحاصلة من الشيء مع [illegible] الحكم [illegible] الصدق على تقدير ان يكون [illegible]

مرادف للعلم وثانيهما انه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل فقط وهو يحتمل لوجهين احدهما حصول صورة الشيء مع اعتبار عدم الحكم وثانيهما حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وهو بهذا التفسير اعم منه بالتفسير الثاني لانه جاز ان يكون مع الحكم واخص منه بالتفسير الاول لانه يجب ان يكون مع اعتبار الحكم وفسر التصديق بامور احدها بانه عبارة عن الحكم ونسب هذا التفسير الى الحكماء وفسر الحكم بثلث تفسيرات احدها بانه عبارة عن اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا . .

قوله مرادف للعلم اي العلم الذي هو مورد القسمة قوله وهو يحتمل لوجهين اه هو غير محتمل للوجهين الاخرين اي حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وعدمه وحصول صورة الشيء مع عدم اعتبار عدم الحكم لعدم ملائمتهما الساذجية ومقابلة الحكم قوله وهو بهذا التفسير اه لا يخفى عليك انه بين النسبة بين الوجهين والتفسيرين بحسب المفهوم ويظهر منه بحسب الصدق ايضا قوله احدها بانه عبارة عن الحكم اعلم ان الحكم يطلق على معان اربعة الاول جزء القضية اي وقوع النسبة اولا وقوعها والثاني المحكوم به والثالث القضية من حيث اشتمالها على ربط احد المعنيين بالاخر وسلب الربط والرابع التصديق على مذهب البعض قوله وفسر الحكم اه الحكم انما هو بالتفسير الاول على الحقيقة وبالتفسيرين الاخيرين على المجاز ثم لا يخفى ان الاذعان والقبول ايضا من تفسيراته كما يدل عليه ما قال في شرح المطالع

فيه لف ونشر مرتب لتعلق الاول بالاول والثاني بالثاني ١٢ منه وفيه انه لم يفهم من تبيين النسبة بحسب المفهوم النسبة بحسب الصدق فكيف يصح قوله ويظهر منه بحسب الصدق ايضا اللهم الا ان يقال المباين النسبة بحسب المفهوم علم بالالتفات الى الخارج النسبة بحسب الصدق ١٢ منه


الحواشي المتعلقة بالصفحة



الحواشي المتعلقة بالصفحة ٧٩

انما موجودة في الذهن وهي ليست حكما بمعنى جزء والقضية بل بمعنى التصديق ١٢

وثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة لا عن الانتساب لان الانتساب يغاير العلم الانفعالي

وثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة اراد به هذا التفسير في هذا المقام غير مناسب لان الكلام

في العلم بمعنى التصديق لا الحكم بمعنى جزء القضية قوله لان الانتساب لا يخفى

ما فيه فافهم قوله والعلم انفعال لان المذهب المنصور في العلم انه من مقولة الكيف فالقول

في ... ولعله اراد ان العلم حاصل بالانفعال الحاصل ... لا مشهورا اورده

الشيخ في الشفاء ... قوله ...

الا موجودا ... فان كانت هي الاعراض اعراضا

فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر ... في الذهن ...

... الجواهر ...

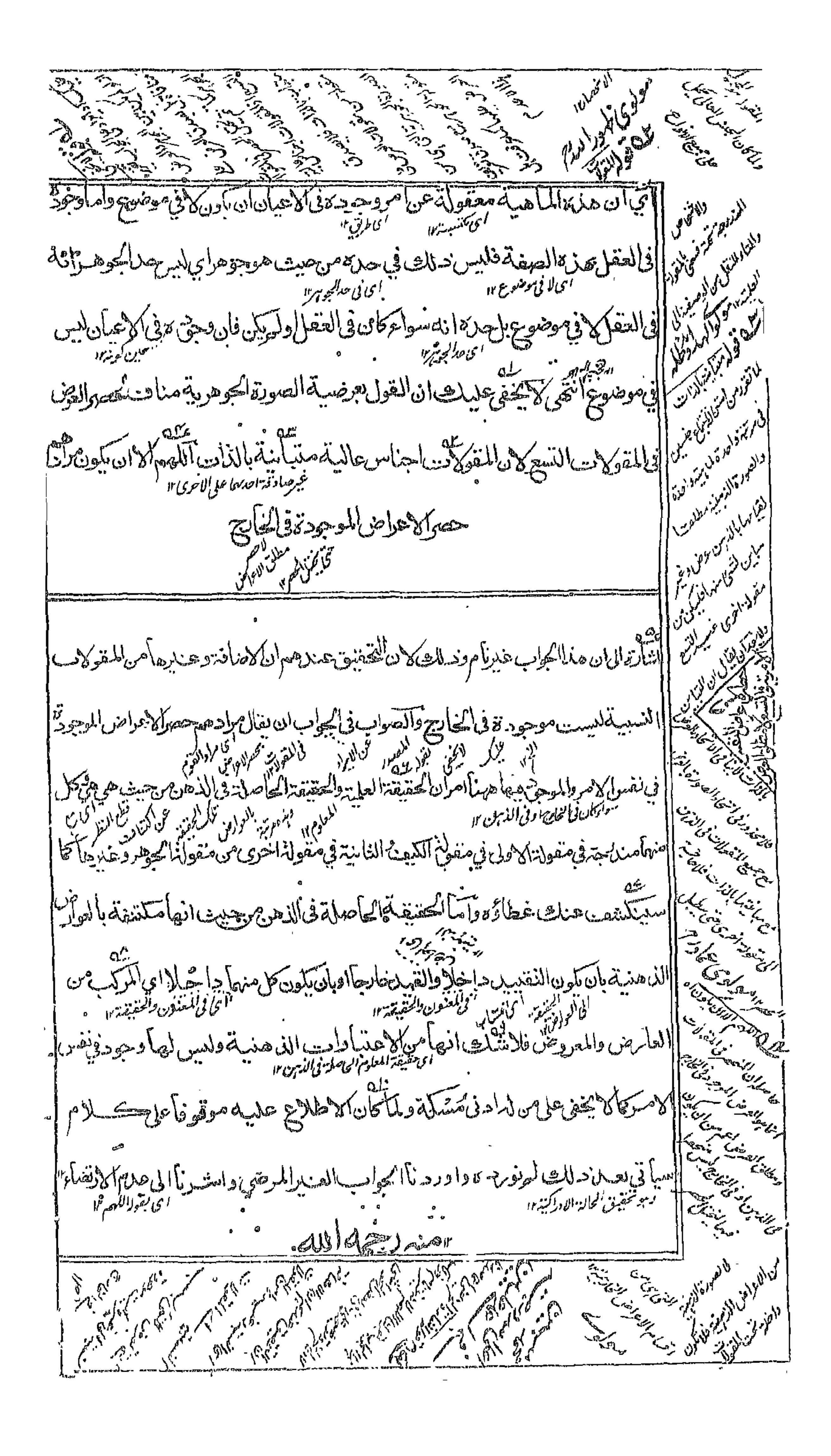
الجوهر ... انه ... في الاعيان لا في موضوع وهذه الصورة موجودة لماهية

الجوهر ... فانها ... شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

... ان ... لا الانفعال ... الارادة والمشتهى ...

موجود في الذهن ولا شك انها ... اوراق ... كلها ...

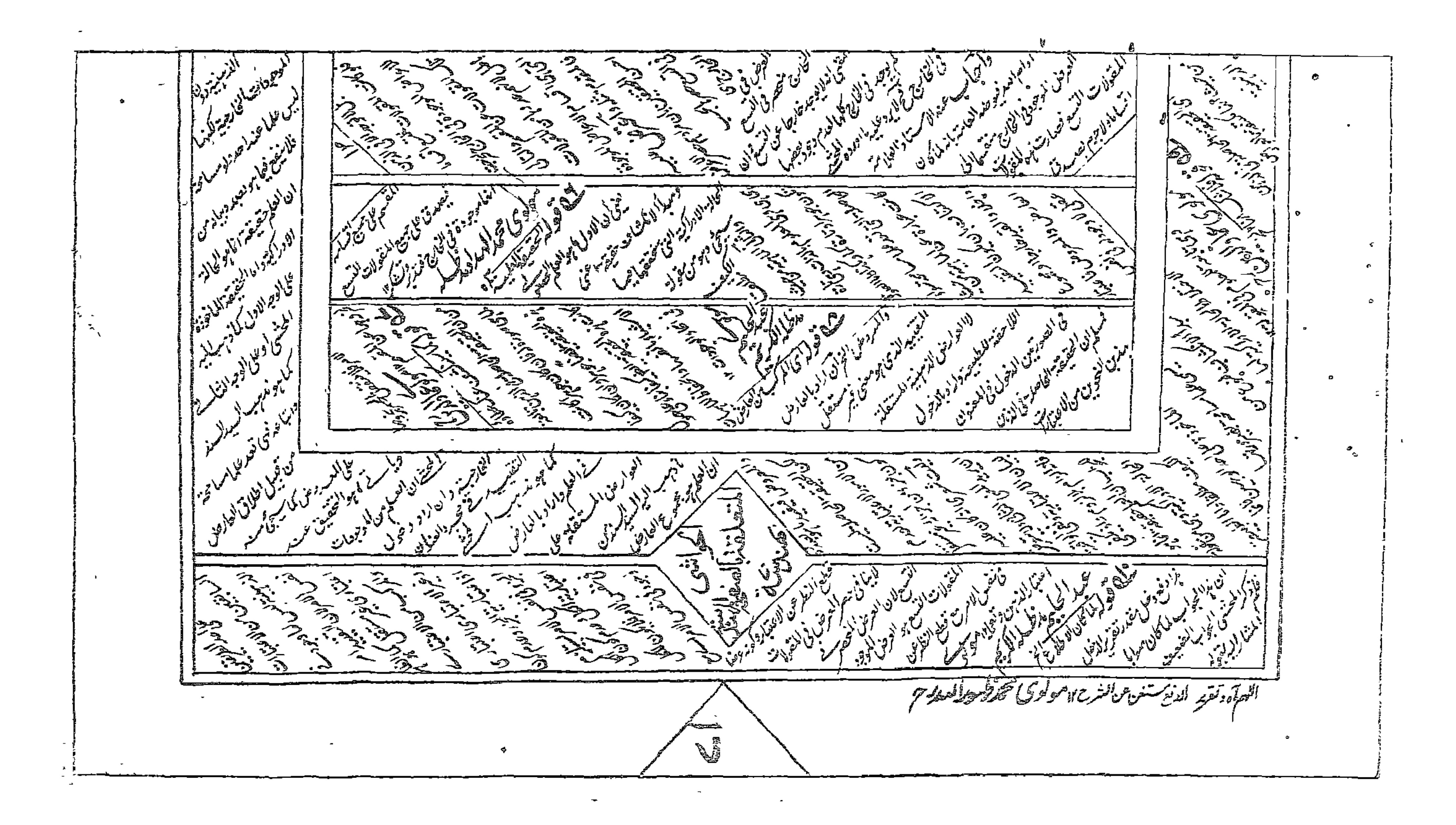
ما اورد في الحاشية الاولى ان ايراد هذا ... ١٢ منه



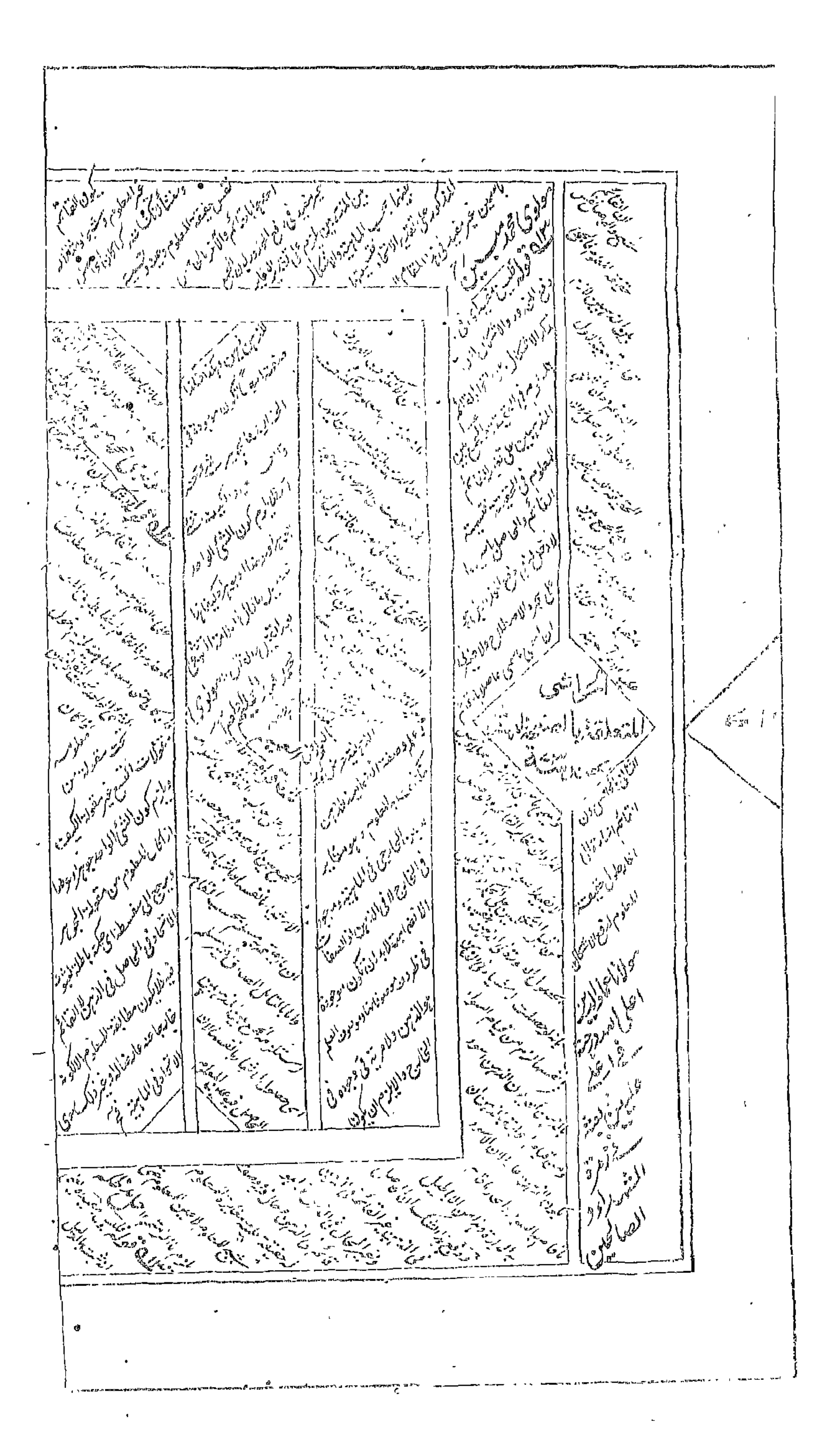
أي ان هذه الماهية معقولة عن امر موجود في الاعيان ان يكون لا في موضوع واما وجوده
في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر اي ليس حد الجوهر انه
في العقل لا في موضوع بل حده انه سواء كان في العقل او لم يكن فان وجد في الاعيان ليس
في موضوع انتهى لا يخفى عليك ان القول بعرضية الصورة الجوهرية مناف لحصر العرض
في المقولات التسع لان المقولات اجناس عالية متباينة بالذات اللهم الا ان يكون المراد
حصر الاعراض الموجودة في الخارج

اشارة الى ان هذا الجواب غير تام وذلك لان التحقيق عندهم ان الاضافة وغيرها من المقولات
النسبية ليست موجودة في الخارج والصواب في الجواب ان يقال مراده حصر الاعراض الموجودة
في نفس الامر والموجود ههنا امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي وكل
منهما مندرجة في مقولة الاولى في مقولة الكيف والثانية في مقولة اخرى من مقولات الجوهر وغيرها كما
سينكشف عنك غطاءه واما الحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث انها مكتنفة بالعوارض
الذهنية بان يكون التقييد داخلا والقيد خارجا او بان يكون كل منهما داخلا اي المركب من
العارض والمعروض فلا شك انها من الاعتبارات الذهنية وليس لها وجود في نفس
الامر كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ولما كان الاطلاع عليه موقوفا على كلام
سيأتي بعد ذلك لم نورده واوردنا الجواب الغير المرضي واشرنا الى عدم الارتضاء

١٢ منه رحمه الله



الحواشي المتعلقة بالصفحة



وما اورد على الحصر من النقض بالوحدة والنقطة فمدفوع لان الوحدة ليست

من الموجودات الخارجية والنقطة من مقولة الكيف كما صرح به الفارابي في التعليقات

حيث قال النقطة كيفية في الخط وهو مثل التربيع لانها حالة للخط المتناهي ثم ههنا

اشكال اخر وهو ان العلم من الكيفيات النفسانية فيلزم ان يكون الشيء الواحد

جوهرا وكيفا مع انهما متباينان وصدقهما على شيء واحد ممتنع وقد اجاب

عن الاشكال بعض المتأخرين بالفرق بين القيام والحصول بان ما هو جوهر

معلوم وحاصل في الذهن وموجود فيه وما هو عرض وكيف علم وقائم

بالذهن وموجود في الخارج وحاصله مما يظهر بالتأمل الصادق

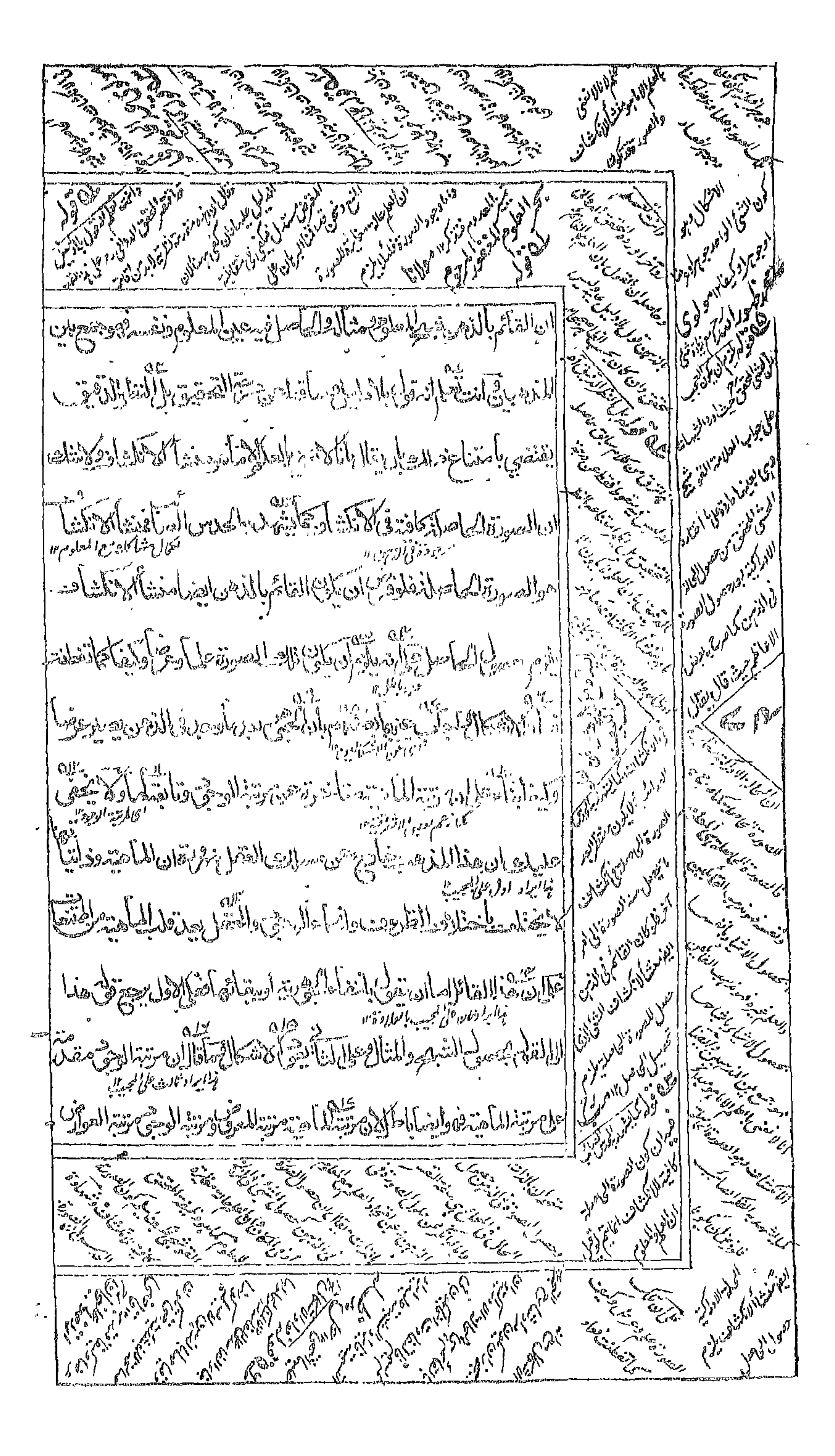
ولك ان تقول ان القائم بالذهن لما كان علما يجب ان يكون صورة مطابقة للمعلوم

فاما ان تكون مغايرة له او متحدة معه والثاني باطل والا يعود الاشكال ويرجع الى

السفسطة لثبوته في الحاصل في الذهن فتعين الاول فالقائم بالذهن شبح

المعلوم كما ان الحاصل في الذهن نفس حقيقته واما تسمية احدهما بالقائم والآخر

بالحاصل فليس بمفيد كما لا يخفى



ان القائم بالذهن في العلم هو مثاله والحاصل في علم المعلوم نفسه فهو جمع بين

المذهبين فانت تعلم انه قول بالاشباح باقامة حجة التحقيق بل النظر الدقيق

يقضي بامتناع مذهب القائلين بالاشباح بل القائلين بالماهية لان منشأ الانكشاف او الانكشاف

ان الصورة الحاصلة ان كافية في الانكشاف او تحقيقه بالحس ان لم يكن منشأ الانكشاف

هو الصورة الحاصلة فلو فرض ان يكون القائم بالذهن ايضا منشأ الانكشاف

لم يحصل الحاصل في الذهن فلو لم ان يكون تلك الصورة علما عرضا او كيفا كما اتفقت

ان الاشكال الى الحاصل ... الجهل بين ما هو في الذهن ... عرضا

وليس ايضا ... المادة ... مرتبة الوجود وبانتفائها ولا يخفى

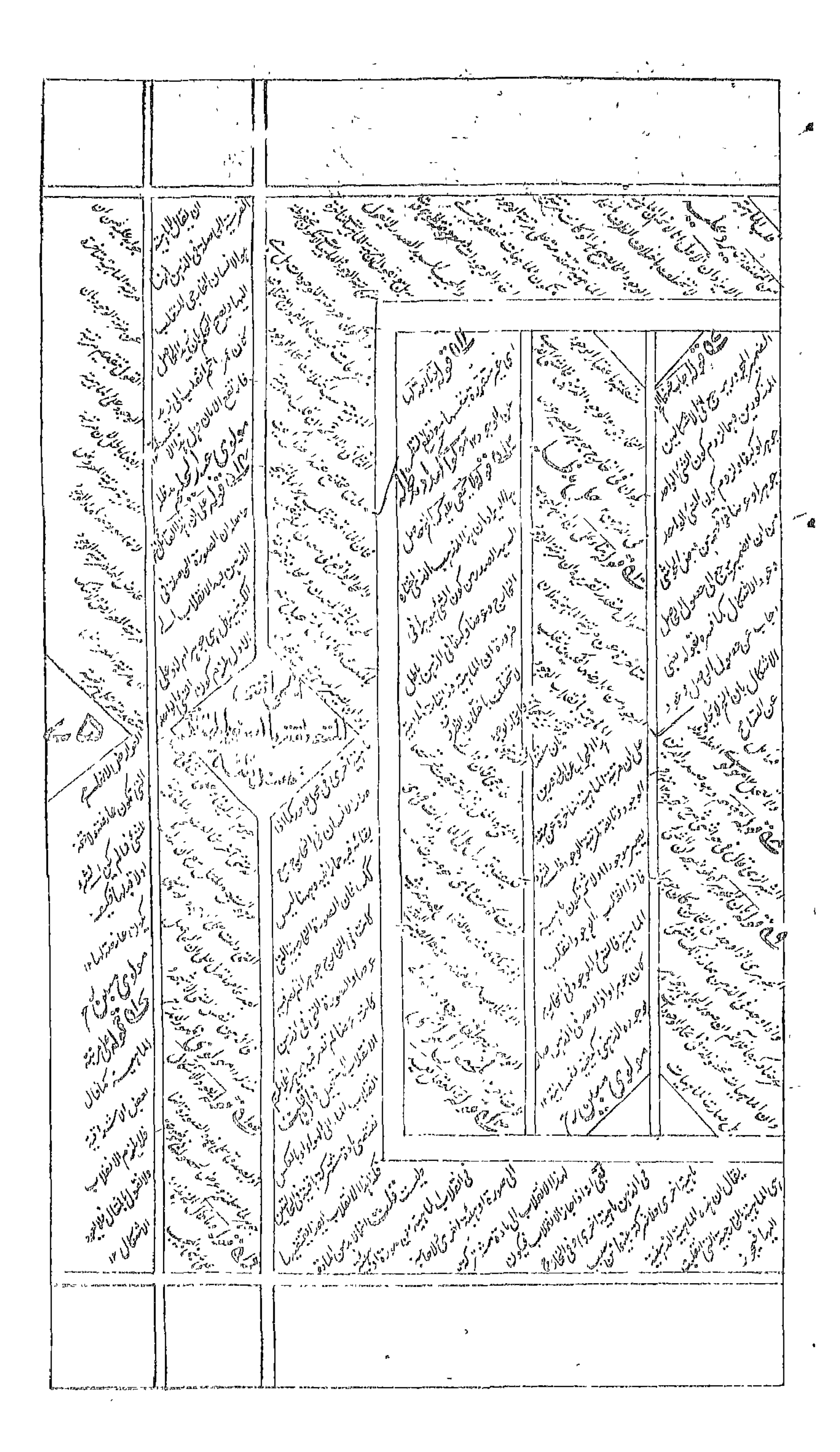
عليك ان هذا المذهب يناقض ... العقل ان الماهية وذاتياتها

لا تختلف باختلاف الظروف و... الوجود والعقل بعد قلب الماهية ممتنعا

على ان هذا القائل ... انقلاب الجوهرية او بقائها فعلى الاول يرجع قوله هذا

الى القول بمجرد الشبح والمثال وعلى الثاني يتوجه الاشكال الى ان مرتبة الوجود مقدمة

على مرتبة الماهية فهو ايضا باطل لان مرتبة الماهية مرتبة المعرفة ومرتبة الوجود مرتبة العوارض



الحواشي

المتعلقة بالصفحة المشتركة

بصفحة [illegible]

لمنع تحقق ارتفاع النقيضين عن حاصله

ان النقيضين اي الوجود العارض في مرتبة المعروض

وعدمه ليسا بمرتفعين في مرتبة المعروض

[illegible]

ولا شك ان مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العوارض

لعلك تقول اذا كان مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العارض فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بالضرورة

فيكون عدمه في تلك المرتبة والا لزم ارتفاع النقيضين فيها مع انه ايضا من العوارض حال كونه مضافا الى المعروض فنقول

العدم الذي هو من العوارض هو العدم بمعنى السلب العدولي والعدم الذي هو نقيض الوجود هو العدم بمعنى السلب

البسيط وايضا ارتفاع النقيضين المستحيل انما هو ارتفاع النقيضين في نفس الامر واللازم ههنا ارتفاعهما في المرتبة

وهو ليس بمستحيل لانه يرجع الى ارتفاع المرتبة عن النقيضين مثلا ارتفاع وجود المعلول وعدمه في مرتبة وجود العلة

يرجع الى ارتفاع العلة عن وجود المعلول وعدمه وهذا كما ترى ليس بمحال وتحقيق المقام ان نقيض الوجود في المرتبة سلب

الوجود فيها على طريق نفي المقيد لا سلب الوجود المتحقق ذلك السلب فيها اعني النفي المقيد فالقول بان الوجود ليس

في المرتبة هو بعينه قول بتحقق نقيض الوجود فيها على الطريق المذكور فمن قال بجواز ارتفاع النقيضين في المرتبة يقول

بتحقق احدهما فيها من حيث لا يدري مع ان استحالة سلب النقيضين ليس بخصوصية ظرف دون ظرف بل هو في نفسه

محال في اي ظرف كان كما يشهد به الفطرة السليمة كيف وارتفاع النقيضين في ظرف يرجع الى اجتماعهما في ذلك

الظرف اذ يتحقق سلب الوجود في ذلك الظرف عند نفي الوجود عنه فيتحقق سلب سلب الوجود فيه عند نفي سلبه عنه واما

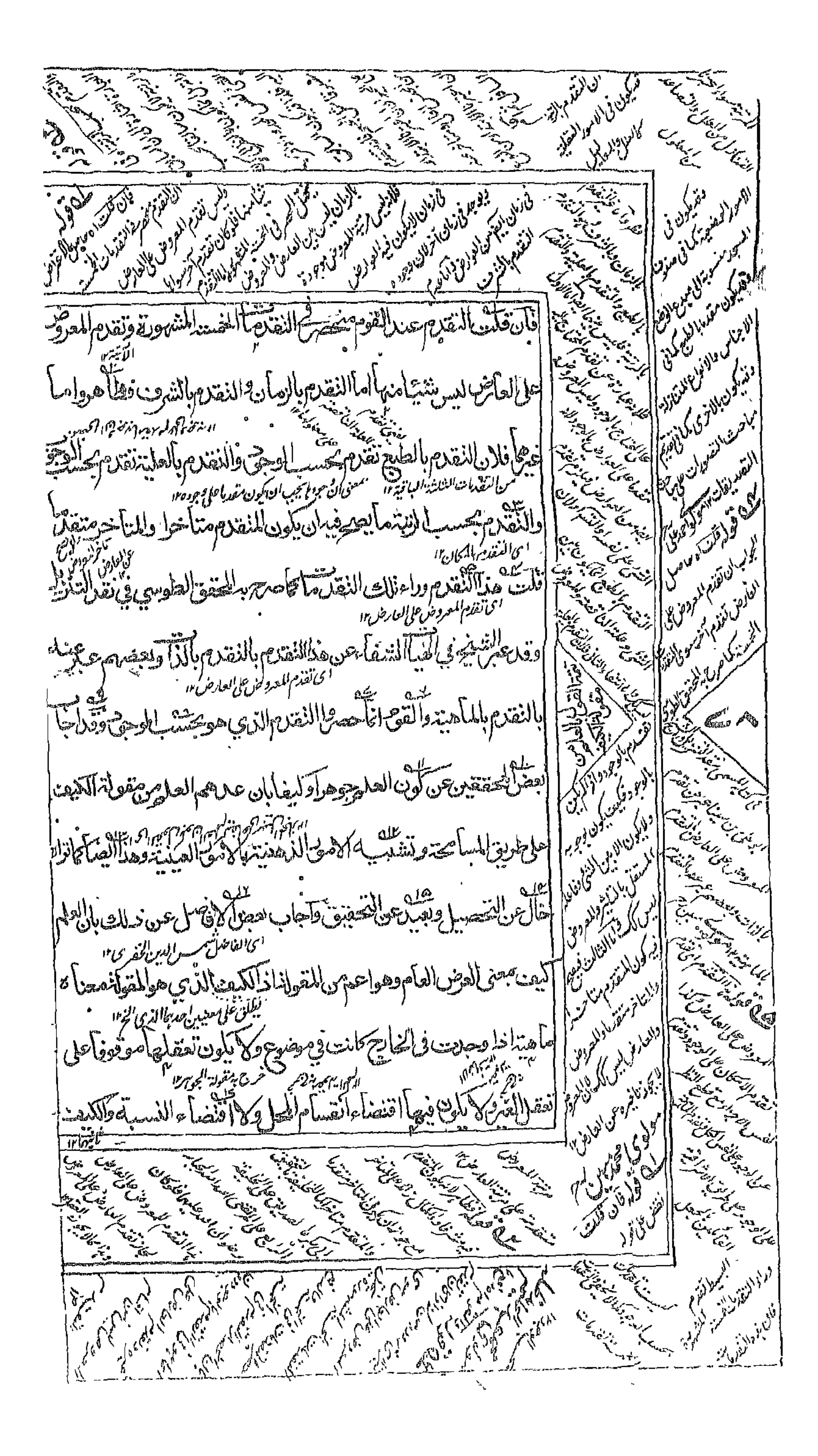
التمسك بان سلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عنهما فناش عن اشتباه

احد معنيي العدم بالمعنى الآخر لان الكلام ههنا في سلب الثبوت ونفي المقيد لا السلب الثابت

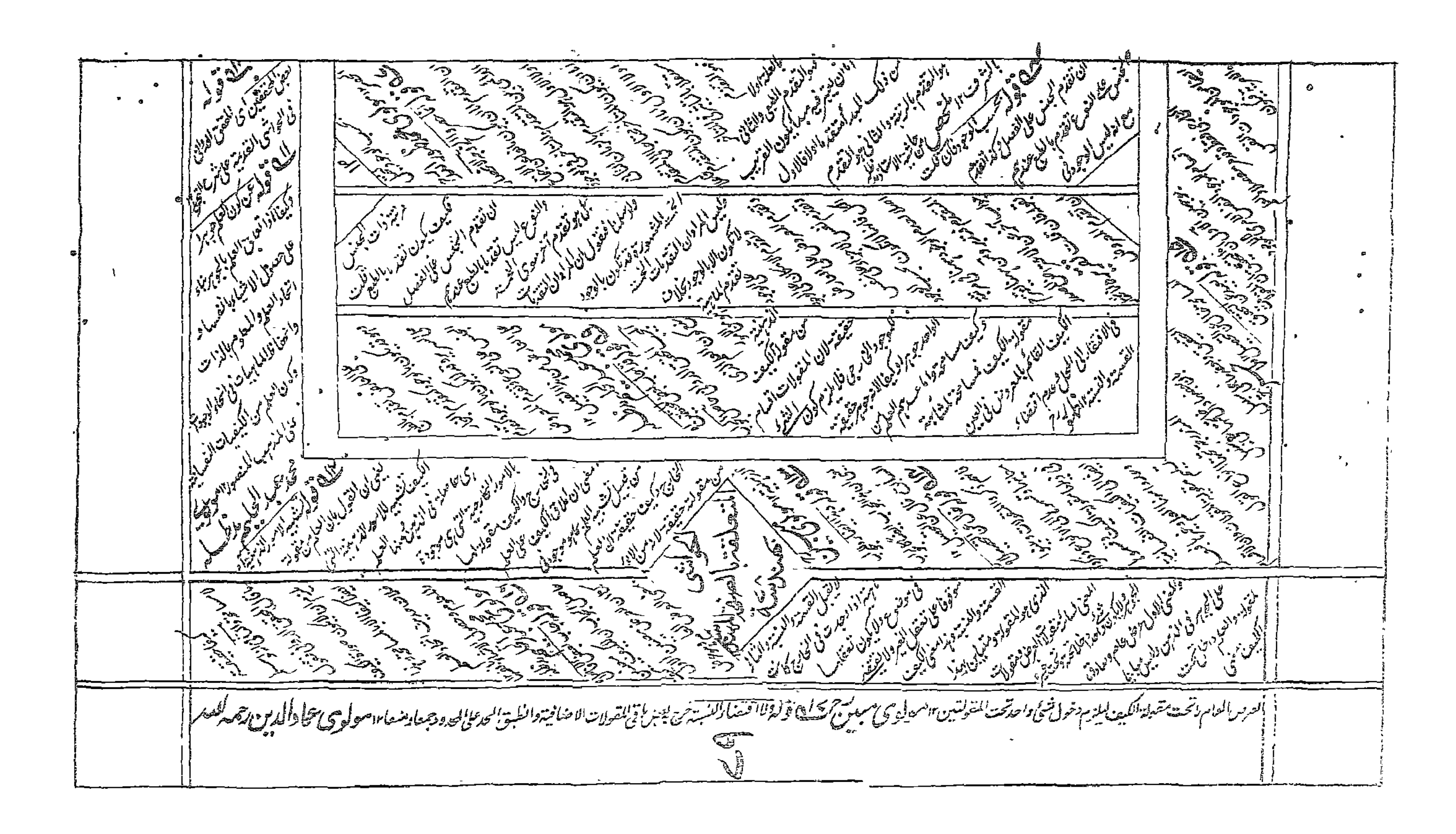
والنفي المقيد فسلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عن احد النقيضين وسلب سلبها عنه

وهو بين الفساد ضرورة امتناع خلو كل من الوجود والعدم عن ان يكون له امر وان لا يكون له اذ لا خلو للامر عن سلب وجود

المعلول وعدمه في مرتبة العلة مثلا يرجع الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه



فان قلت التقدم عند القوم منحصر في التقدمات الخمسة المشهورة وتقدم المعروض
على العارض ليس شيئا منها اما التقدم بالزمان والتقدم بالشرف فظاهر واما
غيرهما فلان التقدم بالطبع تقدم بحسب الوجود والتقدم بالعلية تقدم بحسب الوجوب
والتقدم بحسب الرتبة ما يصح فيه ان يكون المتقدم متاخرا والمتاخر متقدما
قلت هذا التقدم وراء تلك التقدمات كما صرح به المحقق الطوسي في نقد التنزيل
وقد عبر الشيخ في الشفاء عن هذا التقدم بالتقدم بالذات وبعضهم عبر عنه
بالتقدم بالماهية والقوم انما حصروا التقدم الذي هو بحسب الوجود وقد اجاب
بعض المحققين عن كون العلم جوهرا وكيفا بان عدهم العلم من مقولة الكيف
على طريق المسامحة وتشبيه الامور الذهنية بالامور العينية وهذا ايضا نازل
عن التحصيل وبعيد عن التحقيق واجاب بعض الافاضل عن ذلك بان العلم
كيف بمعنى العرض العام وهو اعم من المقولات اذ الكيف الذي هو المقولة معناه
ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ولا يكون تعقلها موقوفا على
تعقل الغير ولا يكون فيها اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة والكيف



الحواشي المتعلقة بالصفحة

العرض العام وتحت مقولة الكيف ليلزم دخول شيء واحد تحت المقولتين ١٢ مولوي سميع ... قوله لا اقتضاء النسبة حتى يلتبس باقي المقولات الاضافية والنطق المحد على المحدود جماعة منها ١٢ مولوي سجاد الدين رحمه الله

الذي هو عرض عام واعم من المقولة هو عرض موجود في الموضوع بحيث لا يكون

تعقله موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة

ولا يخفى عليك ان ذلك بعد تسليم ان القوم يطلقون الكيف على هذين المعنيين

يشكل بالصورة الجزئية الحاصلة من الاضافة المخصوصة او المقدار الشخص مثلا

وانا نقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق الاشياء اذا حصلت

في الاذهان يحصل لها وصف وهو ليس بحاصل لها وقت كونها في الاعيان

ويحمل ذلك الوصف عليها فيقال مثلا الانسان صورة علمية وعلم ولا شك

ان المحمول في تلك القضية ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا له والا لكان محمولا عليه

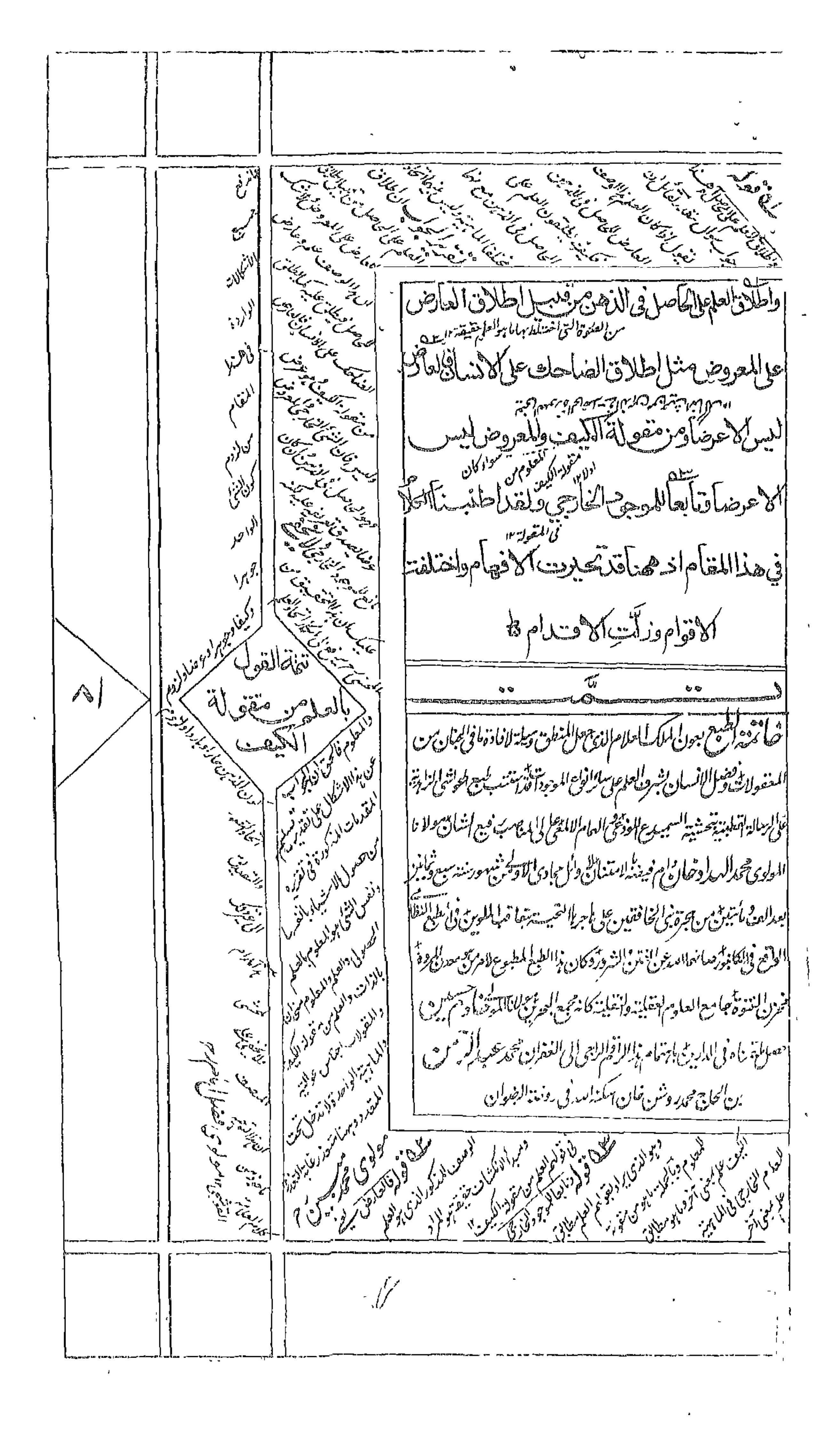
على تقدير كونه في الخارج ايضا ضرورة ان الذات والذاتي لا يختلفان باختلاف الوجود

فهذا الحمل حمل عرضي مثل حمل الكاتب على الانسان فالعلم حقيقة هو غير الحاصل في

الذهن وهو ليس الا من مقولة الكيف لصدق رسم الكيف عليه فما وجد في

الذهن عرض لانه موجود في الموضوع وتابع للوجود الخارجي لانه متحد معه في الماهية

النوعية فهو ان كان كيفا فذلك ايضا كيف وان كان جوهرا فذلك ايضا جوهر وهكذا



واطلاق العلم على الحاصل في الذهن من قبيل اطلاق العارض على المعروض مثل اطلاق الضاحك على الانسان فالعارض ليس الا عرضا من مقولة الكيف والمعروض ليس الا عرضا تابعا للموجود الخارجي ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام اذ ههنا قد تحيرت الافهام واختلفت الاقوام وزلّت الاقدام

تمت

تتمة القول بالعلم من مقولة الكيف

خاتمة الطبع بعون الملك العلام الذي جعل المنطق وسيلة للافادة في الجنان من المعقولات وفضل الانسان بشرف العلم على سائر انواع الموجودات قد انتسب طبع الحواشي الزاهرة على الرسالة القطبية بتحشية السميدع الوذعي العالم الالمعي ابي المناصب رفيع الشان مولانا المولوي محمد السعادة خان [illegible] في اوائل جمادى الاولى من شهور سنة سبع وثمانين بعد الالف والمأتين من هجرة نبي الخافقين [illegible] الواقع في الكانپور صانها الله عن الشرور وكان ذا الطبع المطبوع لامر [illegible] معدن المروة مخزن الفتوة جامع العلوم العقلية والنقلية [illegible] حسين [illegible] باهتمام الراقم [illegible] الى الغفران محمد عبد الرحمن بن الحاج محمد روشن خان اسكنه الله في روضة الرضوان



العذر عند كرام الناس مقبول

اعلموا ايها الطلاب انه لما فرغ الناسخ من نسخ هذا الكتاب بحضر كاتبه فحضر عند هذا الاقل من افراد الانسان فعاينت فيه نوعا من الخلل والنقصان

اما الاول فهو انه تحرير بعد الاسم الفخيم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم مد ظله وعم فيضه او نحوه مما يدل على حياته المفيضة لفيضه العميم مقام رحمه الله او ادخله الله جنات النعيم وعذره جعل الكاتب لمجاورة مولانا الممدوح بجوار رحمة ربه الغفور الرحيم ولو اعتذر من قبله لدفع هذا الخلل بانه ايماء الى نيله مقام الشهداء الذين في حقهم قال عز من قائل وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلٰكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ۝ لانه رحمه الله مات مريضا ومن مات مريضا مات شهيدا الحديث لامكن **واما الثاني** فانه في بعض المقام ترك من اول اعلام الاعلام ما يدل على التعظيم والاكرام فعذره بانه التزم ابتداء كل حاشية من صدر السطر وابتدائه وانتهاءه على انتهائه فلا جل هذا المرام في بعض المواضع لم يسعه المقام تحرير ما يدل على التكريم والاحترام والمحو والاثبات لاصلاح هذه النقيصة من كل صحائف الكتاب كما علم في غاية الاشكال فلا جرم بحكم الضرورة تركته على الحال فان الضرورات تبيح المحذورات والله يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السيئات

كشف الرموز المرقومة في الحواشي الكاشفة للخبايا والخواشي

الرمز	البيان
محمد	نكتة من حاشية بحر العلوم مولانا عبد العلي المرحوم غفر له الله الحي القيوم
حسن	رمز من حاشية ملا حسن افيض عليه شآبيب الرحمة والمنن
عماد	شارح عن شرح مولانا عماد الدين اعلى الله درجته في اعلى عليين
مبين	كناية من تعليقات مولانا محمد مبين بعثه الله في زمرة الشهداء والصالحين
ظهور	مشعر عن الحل لمولانا ظهور الله برد الله مضجعه وطاب ثراه
ولي	اشارة الى تحرير مولانا ولي الله جعل الله الجنة مثواه
فضل	تنبيه على افادات مولانا فضل امام جعل له الله دار المقامة دار السلام
احمد	اشعار عن حواشي قاضي احمد علي السنديلي غفر له الله العلي
رستم	منبئ عن تحريرات مولانا رستم علي عفا عنه الله القوي
ارتضا	كاشف عن شرح قاضي ارتضا عليخان اسكنه الله بحبوحة الجنان
عبد الحليم	مرموز لحل الحافظ الحاج مولانا محمد عبد الحليم ادخله الله جنات النعيم
ملخص	ايماء الى خلاصة الحواشي للعلماء الاعلام اقامهم الله في وسط دار السلام
امداد	مشار به الى فوائد جديدة وعوائد مفيدة لمولانا امداد خان ادام الله ظله وفيضه بالجود والاحسان

الالتماس